

سقوط باراك

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

اليسار / العدد ١١٦ / فبراير ٢٠٠١ / ذوالقعدة ١٤٢١ هـ / الثمن : ٣ جنيهاً

◆ قفا الحكومة ◆



التعددية الحزبية
في مجتمعات
غير ديمقراطية

القرن ٢١ :
اشتراكية
أم همجية ؟

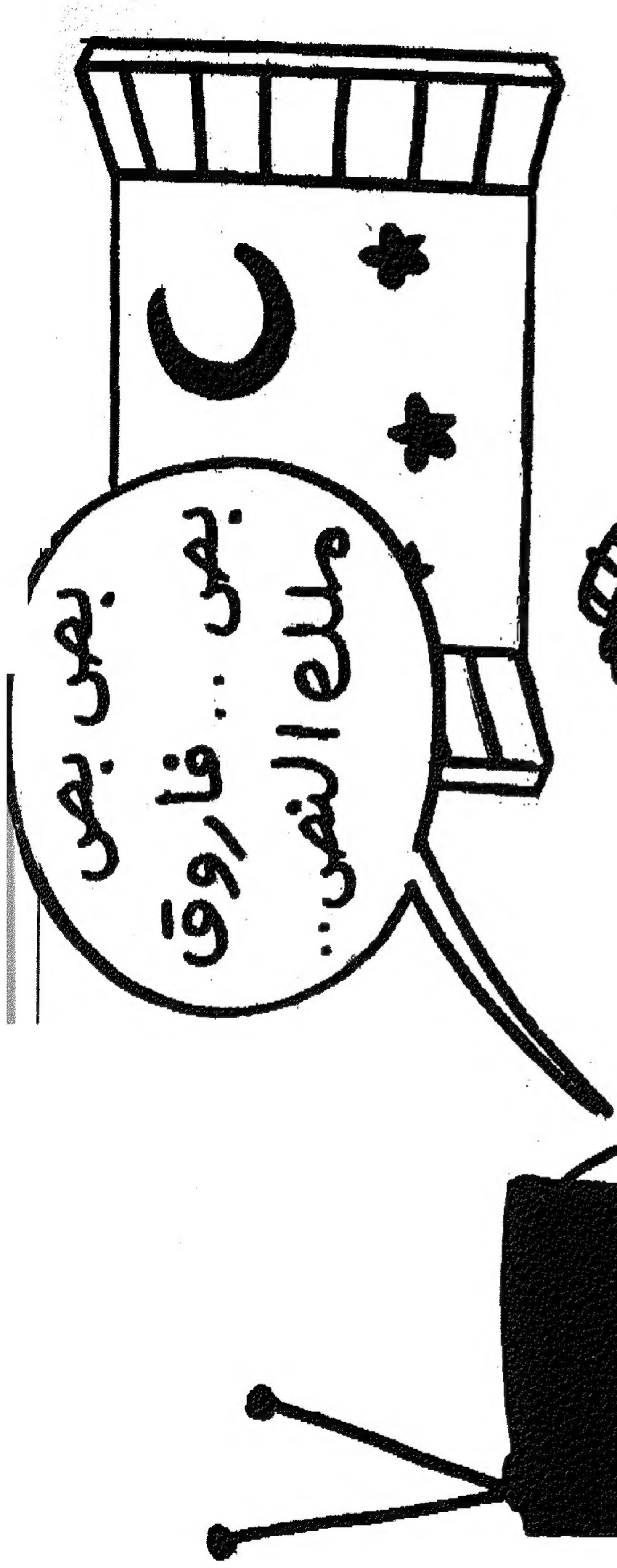
لا بديل للعمل
المسلح في السودان

تسعة أيام في
کردستان العراق

رفقا بأصحاب المعاشات

هل تكفي الإطاحة بحكومة عاطف عبيد ؟!

الحوار الاسلامي المسيحي في الخبرة المصرية



فاروق جعفر ميني يا شبيخة .. قصدهم على فاروق حسني ..
عستان طلع أجدع واحد يعرف يحسك الحصاية من النص !!

فى هذا العدد

* موقفنا

- هل تكفى الاطاحة بحكومة د. عاطف عبيد.....رئيس التحرير ٤
 * الرهان على بوش وفوز باراك أو خسارته لن يغير شيئا..... خالد داود ٧
 * تسعة أيام فى كردستان.....حسين عبد الرازق ١٠
 * كاريكاتير..... عمرو سليم ٢٠

* مصر

- التطبيع الزراعى والتغلغل الصهيونى.....عريان نصيف ٢٢
 الخيار الديمقراطى والموروث التسلى..... أحمد عبد القوى زيدان ٢٥
 نحو المواطنة : الحوار الاسلامى المسيحى سمير مرقس ٢٩
 هموم: أغاني المقهورين..... د. أحمد محمد صالح ٣٣
 عماليات : رفقا بأرباب المعاشات..... محمد جمال امام ٣٦

* العرب

- لا بد من العمل المسلح فى السودان..... أمينة النقاش ٣٩
 رسالة حيفا : قصة هبوط باراك..... نظير مجلى ٤٤
 رسالة عمان : المعارضة الأردنية..... صلاح يوسف ٤٦
 الشعب العراقى بين مطرقة الاستبداد والحصار الدولى د. كاظم حبيب ٤٨
 * العالم

- رسالة واشنطن: الرئاسة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط..... سمير كرم ٥١
 رسالة برلين: أزمة سياسة ألمانيا تجاه اللاجئين..... نبيل يعقوب ٥٦
 * فكر

- القرن ٢١ .. اشتراكية .. أم همجية.....سمير أمين ٥٨
 التعددية الحزبية فى مجتمعات غير ديمقراطية..... حسين عبد الرازق ٦٤
 * رحيق السنين

- مكتبة الاسكندرية وتراثنا العلمى د. سمير حنا صادق ٧٧
 * سينما

- السينما الشبابية بين الحقيقة والخيال..... أحمد يوسف ٧٩

رئيس التحرير
 حسين عبد الرازق
 المستشارون
 أحمد نبيل الهلالى
 د. رفعت السعيد
 صلاح عيسى
 عادل غنيم
 عبد الغفار شكر
 محممة وفاء حجازى
 محمود أمين العالم
 شارك فى التأسيس:
 د. فؤاد مرسى
 عبد الفتى أبو العينين
 د. خليل حسن خليل
 اليسار : نشر ديمقراطى يصدر عن حزب
 التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى
 اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM
 EL DAWLA
 ST, TALAAT HARB SQ
 CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
 مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها
 للهيئات
 الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا
 أو ما يعادلها.
 العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو
 ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة
 بريدية إلى إدارة المجلة .
 الإدارة والتحرير : ١ شارع كريم الدولة
 ميدان طلعت حرب - القاهرة
 ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١
 ٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس : ٥٧٥٩٢٨١
 ٥٧٨٦٢٩٨ : FAX

هل تكشف الإطاحة بحكومة د. عاطف عبيد؟



- ومستولية حكومته عن التدخل الأمني الفظ الذي حدث فيها وأدى إلى سقوط قتلى وجرحى في بعض الدوائر ، وتزوير إرادة الناخبين في عدد من الدوائر ، وإهدار وقع لأحكام القضاء وضع سلطات الدولة في تناقض سافر ، فالسلطة التنفيذية اعتدت مع سبق الإصرار والترصد - على السلطة القضائية ، والسلطة التشريعية تتلأأ في تنفيذ أحكام القضاء وتدبر لصدام بين القضاء الإداري وقضاء النقض ، وتوشك أن تعبث هي الأخرى بالسلطة القضائية.

وليس لهذا سوى معنى واحد ، هو أن وزير الداخلية ليس مسئولاً أمام رئيس مجلس الوزراء - رغم أن وزير الداخلية عضو فيه - وأن رئيس مجلس الوزراء لاهلاقة له بالأمن الداخلي والأمن السياسي ، بل لاهلاقة له أصلاً بقضايا الحريات والديمقراطية والاصلاح السياسي والعلاقات بين السلطات وحق المواطنين في اختيار حر لممثلهم في البرلمان ، وأزمة النقابات المهنية ، وحالة الطوارئ المعلنة منذ مايقرب من عشرين عاماً. وهو إعلان للكافة أن الحكم - ولأقول الحكومة - ليس لديه النية لتعديل حقيقى لقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخابات مجلس الشعب والمحليات ، وأنه مصر على

لنواصل النماء ونحقق الرخاء .." و" الشرف الأكبر أن نبني معا جسور الثقة ، ثقة الشعب فينا ، وثقة الرئيس في قدرتنا على العطاء .. ثقة نعمل جاهدين لكسبها ونأمل مخلصين في أن نحصل عليها .." و" تنفيذ خطة متكاملة كلفنا بإعدادها الرئيس القائد والزعيم الرئيس مبارك.." و" القائد والزعيم الرئيس محمد حسنى مبارك وضع لنا الرؤية وحدد لنا معالم الطريق وطلب منا أن نقدم المزيد وإنا لفاعلون باذن الله..".

الحقيقة الثانية والتي يمكن رصدها بمجرد قراءة عناوين الصحف التي لخصت البيان ودون حاجة إلى قراءته أن د. عاطف عبيد ليس رئيساً للحكومة وأن الحكومة ليست حكومة.

فالأمر لايتجاوز رئاسة د. عاطف عبيد للمجموعة الاقتصادية وعدد من وزارات الخدمات . أما السياسة العامة للدولة وعلاقاتها العربية والإقليمية والدولية فليس له بها علاقة من قريب أو بعيد.

ولأفكيف يخطر على البال أن رئيس مجلس الوزراء في دولة شهدت انتخابات جديدة لمجلس الشعب منذ أسابيع قليلة لايتناول في بيانه كلمة واحدة عما جرى في هذه الانتخابات - وهو كثير

لأدري كيف استطاع د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن يكمل تلاوة بيان الحكومة أمام مجلس الشعب يوم الاثنين ٢٢ يناير الماضى (٢٠٠١) ، وكيف استطاع أعضاء مجلس الشعب الاستماع إليه حتى النهاية . ليس فقط لأن البيان طويل وممل وإنشائي وركيك ، ولكن أيضاً لأن مابه من خداع وبيانات مغلوطة وادعاءات تناقض الواقع كفيل يرفع ضغط الدم ويهدد المستمع بأزمة قلبية أو انفجار في المخ.

الغريب أن رئيس الوزراء كان سعيداً وهو يتلو البيان. ولم يشعر لحظة بالخرج وهو يتلاعب بالأرقام ويضلل أعضاء مجلس الشعب والرأى العام الذى تابع التلفزيون مباشرة أو من خلال نشرات الأخبار.

وعندما عدت - مضطراً - إلى قراءة البيان ، تكشف لى منذ اللحظة الأولى أن د. عاطف عبيد لايتوجه بخطابه أساساً إلى أعضاء المجلس أو إلى الشعب. فكلاهما لادور له في الاتيان به ، ولايستطيعون أن يزيحوه بعيداً عن منصبه الذى يتشبث به بكل قوة . وإنما يخاطب من خلاله ولى نعمته الذى يملك له الضر والنفع .. أى رئيس الجمهورية.

لذلك لم يكن غريباً أن يتكرر في البيان عبارات من نوع.." شرف لنا أن نعمل معا لتنفيذ تكليفات السيد الرئيس

الرئيس حسنى مبارك:

الآزمة محصلة أخطاء وتراكمات بدأت عام ١٩٩٦.. قامت على أساس بيانات غير صحيحة



الحكم الاستبدادى القائم، ويغلق أذنيه وعقله أمام الدعوات المخلصة للإصلاح السياسى والدستورى، وإطلاق حرية العمل السياسى والنقابى (المهنى والعمالى) ورفع يد الإدارة عن مؤسسات المجتمع المدنى (الأهلى) .. إلخ.

وتتأكد ظاهرة محدودة مسئولية الحكومة ، بالغياب الكامل لأى إشارة لعلاقات مصر بعالمها العربى وبالساحة الاقليمية والعالم. فى وقت تدخل فيه عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل فى أزمة خانقة ، وتواصل انتفاضة الشعب الفلسطينى مقاومتها للاحتلال ، وتضطر الحكومات العربية إلى عقد قمة تتخذ قرارات محدودة لمساندة الانتفاضة - لاتنفذ - وتلعب الإدارة المصرية دورا محوريا فى قضية التسوية والعلاقات مع إسرائيل يختلف الرأى العام فى تقييمه ، وتطالب أحزاب المعارضة بمنهج وسياسة أخرى فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى ، وتعرض المنطقة كلها لخطر داهم نتيجة الصراع الانتخابى على منصب رئيس الحكومة فى إسرائيل والتهديدات التى يطلقها شارون ومن قبله باراك والحديث حول تعرض المنطقة لخطر الحرب. وفى نفس الوقت تتغير الإدارة الأمريكية بدخول رئيس جمهورى (بوش الابن) للبيت الأبيض .. كل ذلك ورئيس الحكومة لايفتح الله عليه بكلمة واحدة حول السياسة المصرية القومية والدولية . ويبدو أنه بالفعل لايعرف عنها شيئا.

وإذا انتقلنا إلى جوهر السياسة الحكومية ، وهى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى احتلت كل فقرات بيان الحكومة فسنواجه بسلسلة من الكوارث التى تهددنا.

فى حديث للرئيس حسنى مبارك أدلى به لمحفوظ الأنصارى رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط قبل بيان الحكومة بأسبوع (١٥ يناير ٢٠٠١) ، اعترف الرئيس بوجود أزمة حقيقية فى الاقتصاد المصرى ، وقال " الأزمة باختصار هى محصلة تراكمات وأخطاء بدأت عام ١٩٩٦ واستمرت حتى عام ١٩٩٩. وهذه الأخطاء والتراكمات التى قامت على أساس بيانات غير دقيقة أدت إلى مجموعة من المشاكل ونحتاج اليوم إلى إصلاحات وإلى علاج، وهو مابدأناه بالفعل. ولكن هذه المشاكل والتراكمات تحتاج فى علاجها إلى

فترة طويلة "

ويتفق الجميع على وجود هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية كجزء من الأزمة الشاملة التى تمسك بخناق المجتمع. ولكن هناك خلافا واضحا على أسبابها ، وعلى القول بأنها بدأت عام ١٩٩٦ (أى منذ حكومة د. كمال الجنزورى) واستمرت حتى عام ١٩٩٩ (أى حتى تولى د. عاطف عبيد لرئاسة الحكومة). ويقدم بيان الحكومة الدليل القاطع على عمق الأزمة وعلى خطأ السياسات المتبعة.

فعندما يعترف رئيس الوزراء بتعرض أسواق البضائع والأموال والنقد الأجنبى لاختلالات وهزات نتيجة لعدم التوازن المتواصل بين العرض والطلب ..

يتحدث عن الماضى رغم أن هذه الهزات مازالت قائمة وربما بشكل أعنف مما حدث فى الماضى (انخفاض سعر الجنيه المصرى أمام الدولار، والاسترلى والريال السعودى أيضا). وينسب هذه الأزمة إلى عوامل خارجية" شأن عدد كبير من بلدان العالم فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية" متجاهلا العوامل الداخلية التى كانت الأساس فى هذه الأزمات.

ويطرح رئيس الوزراء أولويات خاطئة يعتبرها أساس سياسة الحكومة الاقتصادية والسياسية. فيقول عن التزامات الحكومة أن " أول هذه الالتزامات هو توفير احتياجات القوات المسلحة المصرية". والالتزام الثانى هو الاستمرار فى توفير الموارد وتنفيذ برامج التحديث لمؤسسات الشرطة".

ومع أهمية توفير احتياجات القوات

المسلحة والأمن الداخلى (الشرطة) فاعطائها أولوية فى التزامات الحكومة يعكس خلافا حقيقيا . فبدون معدل تنمية حقيقية وارتفاع فعلى فى مستوى المعيشة ومعالجة ضعف الصناعة والزراعة المصرية، وتوزيع متوازن للدخل ومعالجة الفقر والبطالة بسياسات إنتاجية واستثمارات مرتفعة .. فلا يمكن توفير الاحتياجات الضرورية للقوات المسلحة المصرية والأمن إلا على حساب حياة الناس وبالتالى خلق تناقض بين المصالح المعيشية للمواطنين وحماية أمن الوطن . وأخشى أن هذا المنطق سيؤدى إلى تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، وفى نفس الوقت تعذر توفير احتياجات القوات المسلحة والشرطة. ولكن منطق الدولة البوليسية وحماية أمن (الحكم) هو المسيطر على تفكير السلطة التنفيذية ، وأحد الأسباب الواضحة للآزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.

ويتميز البيان كله بالأرقام المطعون فى صحتها وبالوعود الكاذبة وبمستوى غير مسبوق فى خداع الرأى العام.

مثلا .. الأرقام الخاصة بالبطالة تشكل نموذجا مفرعا للتضليل المتعمد ، فريث الحكومة يقول إن عدد العاطلين ١٥ مليون بنسبة ٨٠٪ وأن عدد خريجي الجامعات والمدارس الفنية سنويا يصل إلى ٧٩٥ ألف مطلوب توفير فرص عمل لحوالى ٨٠٪ منهم أى ٧٢٣ ألف فرصة عمل سنويا . وأن





رغم أن متوسط دخل الفرد بها ٤٠٠ دولار سنوياً. ويعود ذلك إلى السياسات الاقتصادية التي تشجع على السفه والتبذير ، بدليل زيادة فاتورة الواردات إلى ١٧ مليار دولار.

والدلائل على فشل السياسات الاقتصادية عديدة. تكفى قضية سعر الجنيه بالنسبة للدولار . لقد عادت أزمة الدولار التي أطاحت بحكومة د. كمال الجنزوري للظهور وبصورة أحد خلال الأسابيع الماضية. ووصل سعر الدولار لأول مرة حوالى ٤ جنيهات و ١٠ قروش ، وانخفض الاحتياطي من النقد الأجنبي من ١٦٤ مليار دولار إلى حوالى ١٤ مليار دولار. وارتفاع سعر الدولار - كما يقول مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين - يؤثر على أسعار الخدمات والسلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج ، بنفس نسبة الزيادة فى سعر الدولار مقابل الجنيه أى بنسبة ١٧٪.

ويركز د. إبراهيم العيسوى على التناقضات العديدة الواردة فى بيان رئيس الوزراء مثل قوله بتحقيق معدل تنمية ٥.٥٪ وخفض معدل التضخم (وهى نسب مشكوك فيها) وفى نفس الوقت الاعتراف بوجود حالة ركود يستحيل فى ظلها تحقيق هذا التقدم فى التنمية وخفض التضخم. ويضيف أن هناك اختلالات رئيسية كامنة فى الاقتصاد المصرى مثل "تواضع معدلات الادخار والاستثمار، والقصور الشديد فى القدرة التصديرية ، وانفلات الاستهلاك والاستيراد خاصة نصيب الطبقات الغنية منها ، وقصور القدرة الشرائية العامة بسبب التفاوت الشديد فى توزيع الدخل ، وانتشار الفقر مع غياب سياسة فعالة لإعادة توزيع الدخل وتحميل الأغنياء نصيب عادل فى الضرائب والأعباء العامة. وتسرب نسبة كبيرة من الدخل والثروات إلى خارج البلاد ، وضعف إمكانات القطاع الخاص فى الاستفادة من الحوافز والفرص التى أتيحت له ، وتعريض القطاعات الإنتاجية المحلية لضغوط المنافسة الخارجية قبل الاستعداد الكافى لمواجهتها.."

إن هذه الأوضاع كفيلة بالإطاحة بحكومة د. عاطف عبيد ولكن هذا وحده لن يجعل المشكلة ، بل لابد من تغيير السياسات المتبعة منذ عام ١٩٧٤ والتى التزمت بها الحكومات المتتالية بشكل دقيق خلال التسعينات. وبدون ذلك فستستمر الكوارث والأزمات.

فقط. وبينما يقول رئيس الوزراء أن الدين المحلى لم يتجاوز ٥٤٪ فالبانك المركزى فى سبتمبر من العام الماضى يقدره بـ ٥٧٪ والأخطر أن رئيس الوزراء يتحدث عن الدين الحكومى ويتجاهل متعمدا ديون الهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومى والتى تتجاوز ٥٠ مليار دولار ، وهو ما يرفع نسبة الدين العام الداخلى إلى أكثر من ٦٠٪. ويتكرر نفس التلاعب عند الحديث عن الاستثمارات. فيقول د. عاطف عبيد إن الاستثمارات الخارجية زادت هذا العام (فى ظل رئاسته للحكومة) بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، بينما يؤكد التقرير السنوى لقطاع السياسات والبحوث الاقتصادية والمعلومات "أن الاستثمارات الأجنبية انخفضت بسبب مجموعة من الأسباب". ويكشف تقرير مصلحة الشركات أن الاستثمارات الأجنبية فى مصر انخفضت بنسبة ٥٤٪ عما كانت عليه فى الثمانينات.

ويقدم د. جودة عبد الخالق شرحاً لأحد الأسباب الأساسية لانخفاض الاستثمارات الأجنبية وهو عدم تحقيق معدلات عالية فى النمو والادخار والاستثمار المحلى ، مركزاً على قضية الادخار الذى بلغ ١٦٪ فى حين أن متوسط دخل الفرد فى الهند يصل إلى ٢١٪.

د. بطرس غالى وزير الاقتصاد



الحكومة ستعمل على توفير ٨٨٣ ألف فرصة عمل سنوياً لمدة خمس سنوات لتصل بنسبة البطالة إلى ٤٪ وهى النسبة المتعارف عليها دولياً . ويزعم رئيس الوزراء أن الحكومة وفرت خلال العام الأول من تشكيلها ٦٠٠ ألف فرصة.

وأول المغالطات هو الرقم الخاص بعدد العاطلين عن العمل . فزعم رئيس الوزراء قدرهم فى العام الماضى بحوالى مليون و ٣٦٠ ألف (٦٨٪) والجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بحوالى مليون و ٧٨٠ ألف (٩٨٪) أى بزيادة ٤٢٠ ألف عاطل ، وتقرير اليونيسيف بـ ٣ ملايين عاطل بنسبة ١٧.٥٪ ، وطبقاً لدراسة د. رمزى زكى كان عدد العاطلين عام ١٩٩٤ - أى منذ ٦ سنوات - أكثر من ٣ ملايين عاطل ويستحيل أن يكون هذا العدد قد انخفض بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الست الماضية فالمؤكد أنه قد زاد وليس العكس.

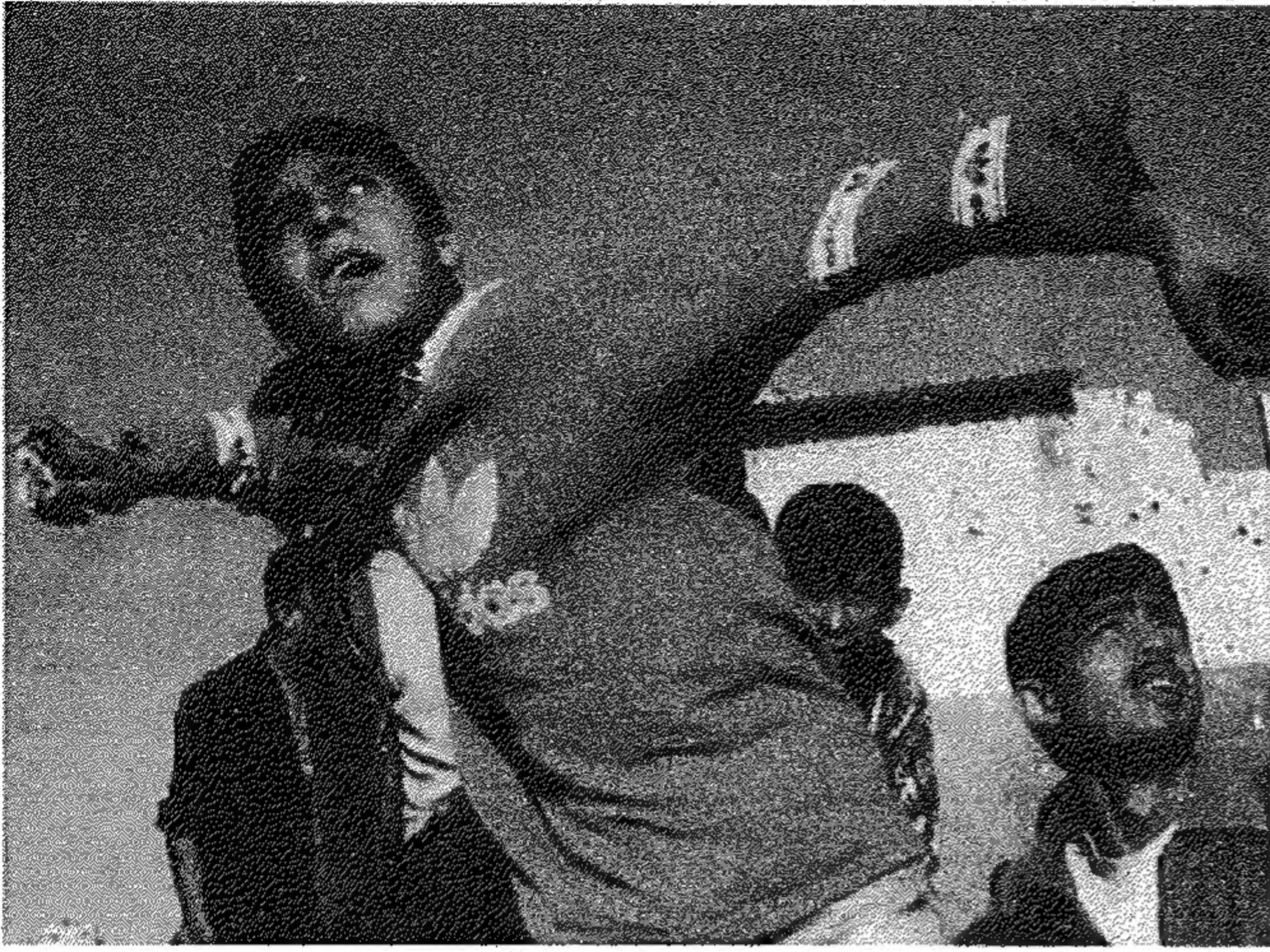
ولو سلمنا جدلاً بصحة بيانات رئيس الوزراء فمن المؤكد أن عدد العاطلين قد زاد خلال العام الماضى . فطبقاً لبياناته المطعون قطعاً فى صحتها فقد تم توظيف ٥٠٧١٣١ عاطلاً (منهم ٣٦٥٦٠٠ عن طريق مكاتب العمل (القطاع الخاص) والاقراض الشعبى و ١١٠٤٧٦ فى القطاع الحكومى و ٦٠٠٠ من أوائل الخريجين و ٢٥٠٠٠ من خريجي أربعة مراكز للتدريب) بينما طالبو العمل من الخريجين الجدد ٧٣٣٠٠٠ ، أى أن هناك ٢٢٥٨٦٩ عاطلاً جديداً أضيفوا هذا العام ، دون حساب العاطلين نتيجة للخصخصة والمعاش المبكر.

وبهذا المعدل فسيزيد عدد العاطلين سنوياً بحوالى ربع مليون لتصل بعد خمس سنوات - طبقاً لسياسة وبيانات الوزارة المطعون فى صحتها - إلى ٤ ملايين عاطل !!

المثل الثانى للخداع والتلاعب بالأرقام يتضح عند الحديث عن الدين المحلى . فقد زعم رئيس الوزراء أن الدين العام الداخلى يصل إلى ٥٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، أى أقل من المعدلات الآمنة المقبولة عالمياً وهى ٦٠٪ . وهناك ملاحظتان حول هذه الأرقام . أولها ارتفاع الدين العام الداخلى بحوالى ١٥ مليار جنيه خلال ثلاثة أشهر

رئيس التحرير

الرهان على (بوش) وفوز باراك أو خسارته لن يغير شيئاً



مطلوب استراتيجية عربية جديدة للتفاوض مع أمريكا وإسرائيل

الانتفاضة.. هي المدخل الصحيح لتحرير أرض فلسطين

مجرد الإشارة إلى مسئولية إسرائيل التاريخية عن مشكلة تشريد ما يزيد على أربعة ملايين لاجئ فلسطيني.

كلينتون لم يكتف بطرح أفكار منحازة للتصور الإسرائيلي للسلام بل استخدم كل وسائل الضغط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من أجل القبول بها. ونقلت مجلة التايم الأمريكية الشهر الماضي نص محادثة جرت بين كلينتون وعرفات بعد طرح الرئيس الأمريكي لمقترحاته وإبداء الفلسطينيين لتحفظات بشأنها قال فيها كلينتون: «لو لم تقبل الأفكار التي تقدمت بها فإن الأجيال المقبلة من الفلسطينيين ستلعنك». فما كان من عرفات سوى أن يمرر سماعة الهاتف لأحد مساعديه وقال: «إنه يهددني». ولكن الموقف المتفجر على الأرض والانتفاضة الفلسطينية كانا السند الرئيسى لعرفات في رفضه لمقترحات كلينتون مع الوضع في الاعتبار أن ما طرحه الرئيس الفلسطيني ومفاوضوه من تنازلات في كامب ديفيد وما تلاها من أجل التوصل لتسوية قد يراها الكثيرون من الفلسطينيين والعرب بمثابة تخلي عن الأسس الثابتة التي قام عليها الصراع مع إسرائيل منذ هزيمة ١٩٦٧: ضرورة تحرير كل الأرض التي تم احتلالها في تلك الحرب وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

انتهت أخيراً فترة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي يستحق بصدق الانضمام لقائمة الرؤساء الأمريكيين الأكثر صهيونية وانحيازاً لإسرائيل وذلك رغم كل ما يقال عن أنه كان الأكثر تفهماً للقضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة أو ادعائه القدرة على رسم خريطة الضفة الغربية في ذهنه وأحلامه دون الحاجة لورقة أو قلم. كلينتون الذي كان يرغب بشدة أن يدخل التاريخ كصانع سلام لأحد أعقد صراعات العالم بدلاً من أن يتذكره الجميع بفضيحة مونيكا لوينسكي التي كادت تطيح به خارج البيت الأبيض، طرح مقترحات للتوصل لتسوية سلمية دائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكنها كانت مقترحات جائرة تماماً وتفقد أي فهم لحقيقة الصراع وتاريخه والدليل على ذلك قبول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك لها فور صدورها. وصاغ كلينتون أفكاره هذه رغم لقاءاته المتكررة مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي اعتبر بدوره ومعه مسئولو السلطة الوطنية تلك اللقاءات إنجازاً يحد ذاته. فعرفات الذي كانت قضية منحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة السنوية في نيويورك تثير

خالد داود

أثبت القمع الإسرائيلي لانتفاضة الأقصى أن عقلية المحتل العنصرية لم يطرأ عليها أي تغيير وأن غالبية الإسرائيليين ما زالوا ينظرون للفلسطينيين والعرب على أنهم همجيون وإرهابيون لا يصح معهم سوى الاستخدام المفرط للقوة. وحينما تم طرح القضايا الخلافية الجوهرية خاصة فيما يتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين توحدت مواقف حركات السلام الإسرائيلية مع موقف باراك وأحزاب اليمين المتشددة والتي ترفض

جدلاً وأزمات حتى توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ حطم الرقم القياسي من بين كل زعماء العالم في عدد لقاءاته مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (١٣ مرة). كما التقى الرئيس كلينتون الرئيس الراحل حافظ الأسد لساعات مطولة شرح له خلالها بكل تأكيد القضية العربية منذ عهد صلاح الدين الأيوبي. ولكن المحصلة النهائية لسبع سنوات من المفاوضات العربية-الإسرائيلية كانت استمرار الاحتلال لفلسطين والجولان. كما

ما تم تسريبه من مفاوضات كامب ديفيد كشف أن الرئيس عرفات كان «مرنا» بخصوص حق عودة اللاجئين المقيمين في لبنان إلى أراضي الدولة الفلسطينية الجديدة. كما أن عرفات -ووفقا لافتتاحية كتبها مكرم محمد أحمد في مجلة المصور في أعقاب فشل كامب ديفيد الصيف الماضي- لم يمانع من سيطرة إسرائيل على الحى اليهودى في البلدة القديمة وأن المطلب الفلسطينى تركز في السيطرة المطلقة على الحرم الشريف وتأمين دخول الفلسطينيين إليه دون المرور عبر حواجز الشرطة الإسرائيلية. وأقر عرفات كذلك ضم بعض أرض الضفة الغربية لإسرائيل والتي تتركز بها المستوطنات الإسرائيلية مقابل أراضى يتم منحها للفلسطينيين في صحراء النقب وهو ما سمي بمبادلة الأراضي. كما وافق على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وأن تتركز قوات دولية على طول الحدود الدولية مع الاردن ومصر ولكنه رفض وجود الجيش الإسرائيلي ضمن تلك القوات أو أن يكون للإسرائيليين محطات مراقبة عسكرية في الضفة الغربية.

الآن ومع تولي الرئيس جورج بوش رئاسة الولايات المتحدة فإن الخطوط العامة للتسوية لن تختلف كثيرا عما تم طرحه في عهد سلفه كلينتون والخلاف يجرى الآن على مدى رغبة الرئيس الجديد في التورط فورا في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولكن السؤال

الأهم هو نية بوش ممارسة الضغط على إسرائيل ليس من أجل تقديم أى تنازلات حقيقية للعرب أو الاعتراف مثلا بحق اللاجئين في العودة ولكن فقط من أجل الالتزام بما تقوم بتوقيعه من اتفاقيات.

كاتبة أمريكية متخصصة في الشؤون الفلسطينية قالت في مقال حول تقييم أداء كلينتون في مفاوضات الشرق الأوسط على مدى السنوات الثماني الماضية إن السمة البارزة لسياسته كانت التركيز على عملية السلام كعملية إجرائية من دون التركيز على القضايا الجوهرية. المهم أن تكون هناك مفاوضات ولقاءات ومصافحات وصور أمام كاميرات التلفزيون العالمية للإيجاء بأن كل شئ على ما يرام. وتبنى الوسطاء الأمريكيون وكلهم كما نعرف بالطبع من «المؤمنين» بإسرائيل التوراتية بحكم أصولهم اليهودية شعار عدم التدخل وإن القرارات الصعبة يجب أن يتوصل لها الطرفان بمفردهما مع التجاهل التام لحقيقة أن الفلسطينيين هم الطرف الواقع تحت الاحتلال بينما إسرائيل هي التي يجب عليها تقديم تنازلات حقيقية والإقرار بالحقوق الفلسطينية. وطلع علينا نفس الوسطاء بشعارات غير مسبوقة من قبل «الحلول الخلاقة» والتي تعتمد في الأساس على تلاعب في الألفاظ لكي يبدو الأمر وكأنه بمثابة تنازل من الطرفين بينما الحلول دائما منحازة للجانب الإسرائيلي. ومن أمثلة تلك

الحلول «الخلاقة» وهي بالطبع نصب وضحك على دقون العرب والفلسطينيين ما شاع عن اقتسام السيادة على الحرم الشريف «فوق الأرض» و«تحت الأرض». وفى هذا الحل تبين لقناعات غلاة اليمين الإسرائيلى لأن فيه إقراراً بأن المسجد الأقصى وقبة الصخرة يقومان بالفعل على انقاض الهيكل اليهودى الثالث و«حقهم التاريخى» فى القدس. وإذا كانت هذه مقترحات أمريكية فكيف تكون مقترحات إسرائيل وكيف يكون الحديث عن أى وسيط نزيه.

الموقف المصرى الرسمى من كل تلك التطورات كان «مساندة الموقف الفلسطينى» مع التأكيد على أن «السلام خيار استراتيجى». مصر ومنذ توقيع معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٩ وإعلان السادات أن حرب ١٩٧٣ كانت آخر الحروب ورفع شعار أن «٩٩ فى المائة من أوراق الحل فى يد الولايات المتحدة» تبنت دور عراب السلام فى المنطقة وكان دورها حاسما فى كل التطورات التى تلت حرب الخليج الثانية فمؤتمر السلام فى مدريد ثم اتفاقية أوسلو وما تلاها من اتفاقات عديدة وملاحق وتفاوض وإعادة تفاوض. وكان الشعار أنه لا خيار سوى التفاوض وأن الصراع العربى الإسرائيلى عمره خمسون عاما ولذلك لا بد من عدم توقع أن يتم الحل بين يوم وليلة مع التأكيد على عدم التنازل على ضرورة احترام الشرعية

الإفراط فى

التفاوض حول

مدى تفهم

الإدارة الأمريكية

الجديدة

للمطالب

العربية

قد ينقلب

وهما





ياسر عرفات

لدولية وأن تقوم أى تسوية دائمة على انسحاب الإسرائيليين من الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. وقد يبدو ذلك الموقف سليماً من الناحية النظرية لكن ما يأخذه الكثيرون على مواقف كل الحكومات العربية التي ساندت ما سمي بالمسيرة السلمية منذ بداها في مدريد هي موافقتهم على الاستمرار في مفاوضات خالية من المضمون لم تحقق أى إنجاز على أرض الواقع على مدى ثماني سنوات كاملة. التسليم بالهيمنة الأمريكية الكاملة على المفاوضات وعدم استخدام أية أوراق ضغط عربية لتغيير الموقف الأمريكي وحمل إسرائيل على تنفيذ ما التزمت به من اتفاقات كان أيضاً من أهم الأسباب التي وصلت بالأمور إلى ما هي عليه الآن.

رئيس وزراء إسرائيل السابق اسحق شامير (وهذه المرة قرأه الجميع) قال بعد أن خسر الانتخابات الإسرائيلية أمام اسحق رابين عام ١٩٩٢ أنه كان ينوي التفاوض مع العرب عشرة أعوام دون أن يعطيهم أى شيء. نبوءة العجوز الصهيوني المتطرف تحققت وباراك الذي راهن الحكام العرب - بما في ذلك الراحل حافظ الأسد - على نوايا السلمية وما زعم من أنه «رجل يحترم تعهداته» كرر في تصريحاته أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة أنه «فأوض الفلسطينيين» ولم يعطهم تنازلاً واحداً. ولم يبق بالانسحاب من شهر واحد من الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذن هناك خلل حقيقي في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية وبغض النظر عن الحزب الذي يحتل السلطة في إسرائيل سواء كان من العمل أو من الليكود وسواء كان الفائز في انتخابات السادس من فبراير باراك أو مجرم الحرب أرييل شارون. الفلسطينيون وبمساندة مصر والحكومات العربية قرروا رفض مقترحات كلينتون والانتظار لرؤية ما ستأتي به إدارة بوش الجديدة. والرهان هو أن حكومة بوش ستكون أقل تحيزاً لإسرائيل من إدارة كلينتون على الأقل بحكم أنه محاط بأشخاص مطلعين على تعقيدات أزمة الشرق الأوسط مثل نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الخارجية كولن باول ووالده جورج بوش الأب رغم مزاعمه من أنه لن يكون له أى دور في سياسة ابنه الخارجية. ولكن الاقتراف في التفاوض في مدى تفهم الإدارة الأمريكية الجديدة للمطالب العربية قد ينقلب وهما في جميع الأحوال وذلك بحكم التجارب مع كل الإدارات الأمريكية السابقة وتعقيدات السياسة الأمريكية الداخلية ونفوذ اللوبي المؤيد لإسرائيل. وليس من المضمون أن يكون السلام أولوية إدارة بوش الجديدة ولا شك أنه سيسعى لتجنب تجربة كلينتون الفاشلة في

لم يعد من الممكن تخطيه وهو ما تشتهه يومياً دماء أطفال وشباب ونساء وشيوخ فلسطين الذين يتساقطون يومياً برصاص الاحتلال الإسرائيلي. الانتفاضة الفلسطينية هي المدخل الصحيح لتحرير فلسطين تماماً كما كانت مقاومة حزب الله في الجنوب اللبناني هي السبب الرئيسي وراء انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي وسط معالم ذل ومهانة شهد بها العالم. ولذلك يجب أن يتوجه الدعم العربي الشعبي والرسمي نحو استمرار الانتفاضة بدلاً من وأدائها والعمل على وقفها دون أية ضمانات من أن العودة لطاولة التفاوض لن تكون على نفس الأسس القديمة التي أثبتت فشلها بكل المقاييس.

التدخل الشخصي المباشر في المفاوضات دون تحقيق نتائج حقيقية. كما أن تقلبات السياسة الإسرائيلية وحالة الانقسام الحاد بين يمين ويسار ليس فقط فيما يتعلق بالموقف من التسوية مع العرب بل بهوية إسرائيل وتوجهها العلماني أو الديني أصبحت معروفة للجميع وبالتالي فإن تولي شارون أو باراك الحكم لن يغير كثيراً من واقع الحال وفي الغالب ستنتم الاطاحة بشارون لو تولي الحكم كما سبقه قبل أن يتمكن من إنهاء مدته كرئيس للوزراء.

إذن المطلوب هو استراتيجية عربية جديدة للتفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة تجبرهما على النظر بجدية للمطالب العربية وإدراك أن ما تم تقديمه من تنازلات حتى الآن

خمسة ملايين كردي يكتبون ملحمة دامية دفاعا عن حقوقهم القومية



تسعة
أيام في
کردستان
العراق



مع فرقة الفنون الشعبية



د. الطاهر مكي ود. نبيه ارشيدات وحسين عبد الرازق في أقصى يمين الصورة

قبل ظهر يوم الثلاثاء ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠، بدأنا في النزول إلى الزوارق الصغيرة التي حملتنا من كردستان إلى سوريا- عبر نهر دجلة عند مثلث «خابور» حيث تلتقي حدود العراق مع الحدود السورية والتركية - بعد رحلة دامت تسعة أيام بلياليها للمشاركة في الاحتفال بمئوية الشاعر العربي الكبير «محمد مهدي الجواهري».

تحرك الزورق في رحلة تستغرق دقائق معدودة، اتجهت ببصري ناحية كردستان العراق ألقى نظرة وداع أخيرة، ورغم ارتفاع صوت «موتور» الزورق والضجيج الناتج عن اندفاعه في مياه دجلة، شدني صوت نشيج مكتوم، أدت وجهي ناحية رفاقي في العبور، لأجد الشاعر العراقي الجميل «محمد سعيد الصغار» يبكي في صمت جليل وجسده النحيل الذي يتوجه شعره بالغ البياض يهتز بعنف، ووجهه النبيل يزداد حمرة، ويمد يد في مياه دجلة، ويشخص ببصره من بين دموعه ناحية الجنوب.

هزني بشدة هذا المشهد الحزين، وأدركت أكثر من أي وقت عمق المأساة التي يعيشها هذا المثقف العربي العراقي، وآلاف من المثقفين والكتاب والفنانين والصحفيين العراقيين ينتمون إلى أجيال مختلفة، أجبرتهم وحشية السلطة وعنفها في بغداد على ترك عراقهم منذ سنوات بعيدة والعيش في المنافي العربية (حوالي خمسة آلاف مثقف من بين أربعة ملايين مهاجر خارج العراق).

كان «الصغار» قد وضع قدميه على جزء من أرض العراق (الشمال) خلال هذه الرحلة، لأول مرة منذ عشرين عاما. وها هو يغادرها دون أن يدري هل يقدر له رؤية العراق مرة أخرى؟.

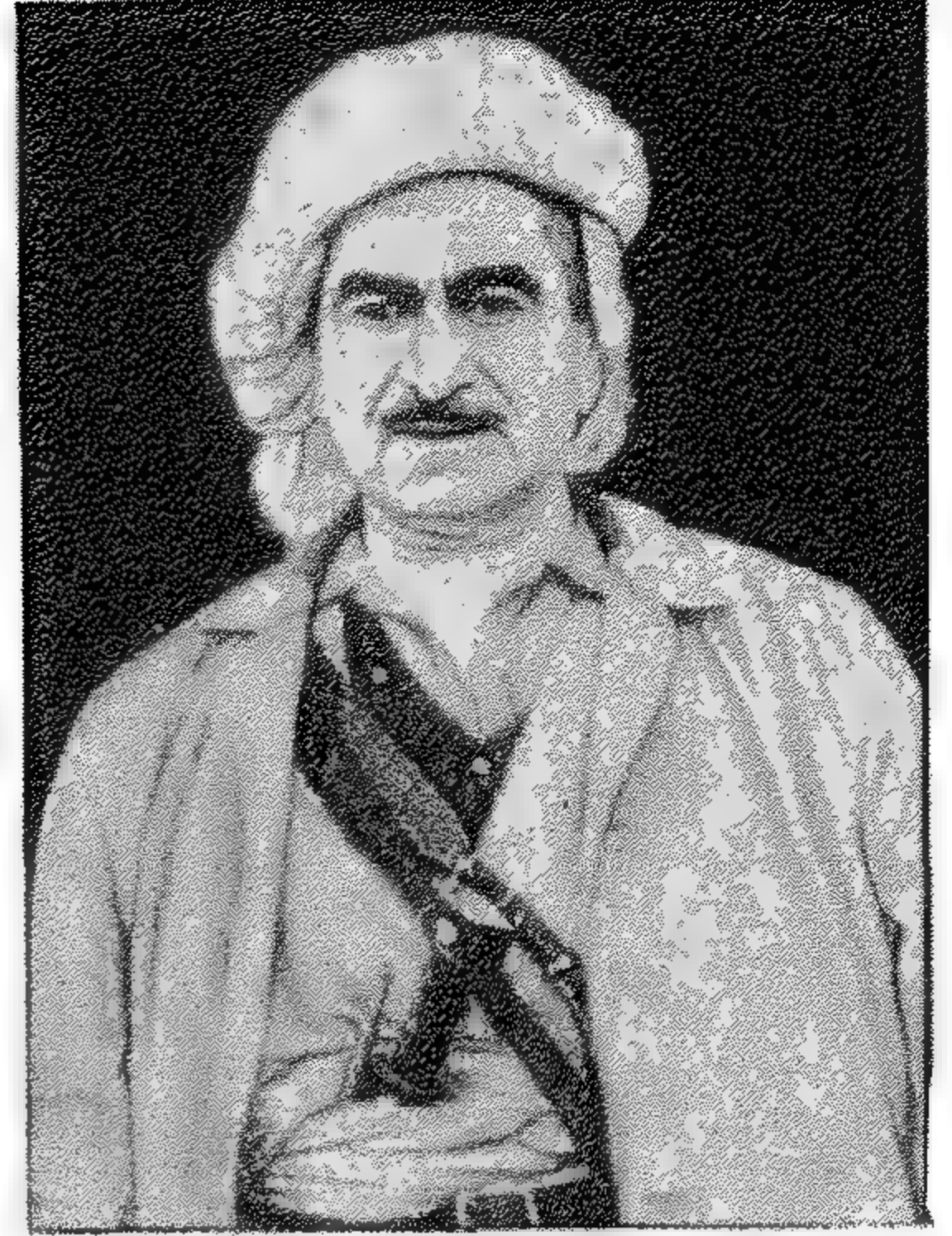
حسين عبد الرازق

لم يسجل التاريخ حادثة واحد تشير إلى

خلل في العلاقة بين الشعبين الكردي والعربي بالعراق

الكردي يحتفلون بملثوية الشاعر «الجواهري»

ويستعدون للاحتفال بجمال عبد الناصر



الملا مصطفى

مونيتور الأمريكية» .. بدلاً من منطق الحوار، اختار واحد من مصر - وآخرون من سوريا - إثارة الغبار حول الزيارة ، وإطلاق حملة سب وقذف ضد متسق اللجنة العليا للاحتفال ، والمناضل الشيوعي العراقي ، والكاتب والناشر اللامع «فخرى كريم».

حملنا معنا المقال الأول الذي أطلق هذه الحملة إلى دمشق التي وصلناها مساء الجمعة ٢٠ أكتوبر . وكان مقرراً ان نغادرها بالطائرة إلى القامشلي صباح الأحد . فوجئنا - لأسباب فنية - بالغاء رحلة الطائرة ، وتقرر السفر بحافلتين سياحيتين في الحادية عشرة مساء السبت ٢١ أكتوبر لنصل في الصباح إلى «القامشلي» .. توزعنا بين الحافلتين .. وبدون ترتيب تجمع كبار السن مثلي في حافلة، والشباب في الحافلة الأخرى . توقفتنا في بداية الطريق لشراء طعام وشراب للعشاء . أصر بعض شباب الصحفيين والمثقفين على انتقالنا إلى حافلتهم . وأمضينا الليل كله بلا نوم وفي مروح، لنكتشف من بيننا مواهب عديدة تعرف كيف تقتل الوقت وتستخلص الفرح . وكانت فرصة لتعارف إنساني حقيقي مع إخوة عرب لم ألتق ببعضهم من قبل .. مثل حازم الأمين وسامر عادل وفادي خليل (زملاء المهنة من لبنان) والشاعر والصحفي المغربي «ياسين عدنان» الذي يحفظ ويؤدي بإتقان كل أغاني الشيخ إمام ، والجزائريتان زينب الاعوج وأمال بالحير ، والشاعرة الخليجية حمدة خميس ، والعراقي رياض النعماني . بل ومناسبة أيضاً لاكتشاف مواهب مصرية لم تتح لي فرصة من قبل لأعرفهم عن قرب مثل «مايسة زكي وقاطمة خير وحنان كمال وأحمد مراد».

غادرنا القامشلي بعد أن تناولنا طعام الإفطار ووصلنا إلى النقطة التي عبرنا فيها

هكذا كان الفراق مشحوناً بالعواطف وبالدموع، وإجابات كاملة أو ناقصة عن تساؤلاتنا . أما البداية فكان من الطبيعي أن تكون مختلفة.

في منتصف شهر سبتمبر تلقيت دعوة من الصديق «فخرى كريم» منسق اللجنة العليا لاحتفالات ملثوية الجواهري للمشاركة في «إطلاق الاحتفالات من أرض عراقية، من كردستان العراق، تتشكل فيها ملامح الأخوة العربية الكردية، التي طالما تغنى بها شاعرنا الكبير، والتي ترمز في الظرف الراهن إلى توق العراقيين لتحقيق حلم الجواهري في عراق ديمقراطي تعددي موحد»

لم أتردد في قبول الدعوة ، بل وتشجيع عدد من الصديقات والأصدقاء على قبولها ، مع علمي بكل الملبسات التي تحيط بالرحلة ، وتوقعي لجاهزية البعض للتشكيك في أهداف منظمي الاحتفال والمشاركين فيه ، إنطلاقاً إما من عدم فهم، أو من موقف قومي شوفيني متعصب أو لأسباب شخصية بحتة وهي الغالبية.

كان قد سبقنا لخوض التجربة مجموعة من خيرة مثقفي الأمة العربية هم «صنع الله إبراهيم وتبيل زكي ومصطفى الحسيني وكريم مسرودة وفسواز طرابلسي وليلى غانم وليلى العثمان وانتشال التميمي وكامل شيع» أعضاء اللجنة العليا لملثوية الجواهري . وكتبوا في عدد من الصحف العربية (منها الأهالي والحياة) إنطباعاتهم عن الزيارة . وبدلاً من مناقشة ما كتبوه وما طرحوه من قضايا جادة وعميقة ، ومن انتقادات مسنولة لوضع كردستان العراق «التي تعيش ما يشبه دولة الأمر الواقع الكردية» كما وصفها «ديفيد أكويديلورنس» في صحيفة «كريستيان ساينز

كانت الزيارة بالنسبة لنا -نحن القادمين من أنحاء الوطن العربي ، من مصر ولبنان والأردن والخليج والجزائر والمغرب- مشاركة في الاحتفال بملثوية «الجواهري» واكتشاف كثير من الحقائق حول قضية كردستان ، ومحاولة الحصول على إجابات حاسمة لأسئلة عديدة حول علاقة كردستان ببقية الوطن العراقي ، والدور الأمريكي (والتركي والإيراني) في هذا الجزء من الوطن ، وأيضاً الصراع -غير المفهوم بالنسبة لنا على الأقل- بين الحزبين الكبيرين .. الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) ، والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) .. ولكنها بالنسبة للعراقيين القادمين من المنافي والذين شكلوا جزءاً مهماً من وفود المثقفين العرب (١٦ من ٦٣ كاتباً وباحثاً وفناناً وشاعراً وناقداً وصحفيًا) ، كانت أبعد من ذلك بكثير .. «كانت عيون العراقيين الذين عبروا دجلة إلى الضفة العراقية لحضور ملثوية الشاعر محمد مهد الجواهري ، مشدودة إلى جريان النهر وهو ينحدر صوب بغداد لينتهي في مصبه بجوار مدينة البصرة أقصى الجنوب، وبفعل الفراق الطويل والعاطفة الجياشة ذابت دموع بعضهم في مائه ، وقد حملوا النهر المتعب بالسدود والموانع عذرهم لمن تبقى من ذويهم . فاللقاء بهم - بالنسبة لمعظمهم - مستحيل رغم أن مضاربهم خلف سفع الجبل».

بهذه الكلمات البليغة عبر الكاتب والباحث العراقي «رشيد الخيون» عن حالة رفاقنا العراقيين في هذه الرحلة . وكان مشهداً مشيراً للغاية عندما حضرت إلى السليمانية أسر بعضهم ليلتقوا معاً لأول مرة منذ التقى ، إحدى الأسر استقبلت ابنها المغيّب قسراً بالأغاني والأهازيج وفرق الموسيقى الشعبية التي جاءت من بغداد خصيصاً لهذا اللقاء .

كل ما نطالب به من حقوق يقع ضمن العراق الديمقراطي الموحد

جلال طلباني:

الأخوة العربية الكردية تشكل أساس الوحدة الوطنية العراقية

نهر دجلة بالزورق من الحدود السورية، لتضع أقدامنا بعد دقائق معدودة في « فيشخابور »، أول نقطة عراقية في كردستان في طريقنا إلى « زاخو » ثم « داهوك » لنمضي ليلتنا الأولى، ومنها إلى « أربيل » عاصمة كردستان التاريخية- وتشير إليها كافة الخرائط في كردستان باسمها الكردي القديم « هه ولير » - لتبدأ وقائع الاحتفال بثنوية « الجواهري » ورحلة البحث عن الحقيقة في كردستان العراق.

كان الاحتفال بثنوية الجواهري بداية لإحياء ذكرى عدد من الشخصيات التاريخية قرر المجلس الوطني لكردستان -ومقره مدينة أربيل- بناء على اقتراح « حكومة » الأقاليم الاحتفاء بهم... تقديرًا من شعب كردستان لمواقفهم المشرفة حيال قضيتهم القومية وحركته التحررية» وضمت إلى جانب الجواهري كلاً من جمال عبد الناصر (مصر) وعزيز شريف ومحسن الحكيم وكامل الجادرجي (العراق).

كردستان في القلب

والعلاقة بين الشاعر العراقي (العربي) الكبير محمد مهدي الجواهري وكرد العراق علاقة خاصة جدا وحسية. وكما قال «جلال الطلباني» الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، فالجواهري «لم يكن شاعر العرب الأكبر فحسب، بل أستطيع القول بأنه كان شاعرا كبيرا للإنسانية جمعاء، وصديقا دائما ومخلصا لجماهير كردستان والأمة الكردية ونضالها... ويضيف «نوري عبد الرزاق» سكرتير منظمة التضامن الاقرو أسيسوي «كان الجواهري شخصية عالمية بكل ما تعنى هذه الكلمة من معنى. ولعلكم تعلمون أن في اجتماع المثقفين العالمى الأول عام ١٩٤٨ في بولونيا، كان الجواهري أحد كبار المدعوين إلى هذا المؤتمر جنباً إلى جنب جوليو كوري وبروفيسير برنال وبيكاسو». وأشار «جلال الطلباني» إلى بيت في قصيدة ألحها الجواهري في أربعينية الشخصية العراقية الوطنية «جعفر أبو الثمن».

ذعر الجنوب فقيل كيدخوارج.

وشكا الشمال فقيل صنع جوارا.
وكان الجواهري يشير إلى الاتهام الجاهز لشبيعة الجنوب وكرد الشمال إذا ما احتجوا على القمع والظلم.
وطوال تجولنا في كردستان كانت اللافتات تحمل أبياتا من قصيدة الجواهري الرائعة «كردستان» أو موطن الابطال
مثل..

« قلبى لكردستان يهدى والنم
ولقد يجود بأصغريه المعدم».
«سلم على الجبل الاشم وعنده
من «أهجديات» الضحايا معجم»
...

«يا أيها الجبل الاشم تجلج
ومقالة هي والتجلة توأم
شعب دعائمه الجماجم والدم
تتحطم الدنيا ولا يتحطم»

وأشار الخطباء والمتحدثون إلى عديد من القصائد والأبيات التي خص بها الكرد، مثل ما قاله في قصيدته حول شهداء الحزب الشيوعي العراقي «سلام عادل وجمال الحيدري».



زينب
الأعرج



محمد سعيد
الصكار

سلاما ومنذ العصور الخوالي
مذ احتضر حقل بسم الغلال
ومذ حكمت سادة في الموالي
تنسجت الأرض ريع النضال
زهت بالشهيد رؤوس الجبال
وتاه الثرى بالدماء الغوالي
ودقت مسامير خجلي عطاشي
بكف المسبح فصارت رشاشا
بقايا دم للعصور التوالي
تخضب بالدم هام الرجال
أو قصيدته «طيف محدر» بمناسبة إعلان إتفاقية «آذار (مارس) ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وقادة الثورة الكردية، والتي أقرت الحقوق القومية الكردية، والتي خاطب فيها القائد التاريخي للحركة القومية الكردية «مصطفى البرزاني» قائلا..

وسط الجبال كأن صم صغوره
من بعض ما استنقى من الحجاب
مستشرفا كبذ السماء جبينه
للنيرات، ورجله في الزاب
في إشارة لنهر الزاب الكبير. أو قصيدته «ماذا أغنى» المهداة إلى الزعيم الكردي جلال الطلباني والتي يقول فيها

شوقا «جلال» كشوق العين للوسن
كشوق ناء غريب الدار للوطن
شوقا إليك وأنت النور من بصرى
وأنت منى محل الروح في البدن
وأنت من قلة يسخر الزمان بها
تستل من كثرة عبء على الزمن
شوقا إليك، وإن ألوت بنامحن
لم تدرأنا كفاء الضر والمحن
لم تدر أن فراق الصامدين لها
هو اللقاء على نهج من السنن
مستوثق ينتهي سعى (الحجيج) به
حيث ابتدت صيحة الغادين بالوثن.

لم يكن غريبا إذن أن تحتفل كردستان (وحكومتها الاقليم) بثنوية الجواهري، ويشارك



فخرى كريم

في الاحتفال مئات من مثقفي كردستان ونسائه ورجاله وأطفاله، وأن تسخر السلطات الكردية في «أربيل» و«السليمانية» كل إمكانياتها لهذا الاحتفال، وأن يرتفع في كلا المدينتين نصب الجواهرى الذى صممه ونفذه الفنان العراقى المقيم فى سويسرا «سليم عبد الله»، والذى قال فى رسالة اعتذاره عن الحضور بعث بها للمهرجان... «يقف الآن شاعرنا على أرض كردستان وقدماء تلتصقان بأرضها الالشي: إلا لأنها جزء من العراق. وها هو يقف على تلك الأرض التى غنى لها وحمل اسمها فوق رأسه، ودافع عن حقوقها ومصيرها الإنسانى والثقافى والتاريخى حبا بالاخوة العربية الكردية، ودفاعا عن وحدة العراق.. ها هو يقف وأصابع قدميه تتحول إلى جذور تتغلغل فى الأعماق.. ولكن تعود هذه الجذور منطلقة نحو الشمس كشجر البلوط.. تصير لباسا وحروفا واسما.

ها هو النسخ الصاعد يرتفع حتى أقصى معراج فى السماء، وحتى موقع القلب.. إن حب الجواهرى للشعب الكرد هو حب خالص. حب الشاعر المتأمل، المتشرد، المضطهد المحب لضوء الحق والحقيقة».

تاريخ من الثورات

لم يكن أمرا صعبا الاحاطة بسرعة بالمعلومات الأساسية حول كردستان بصفة عامة، وكردستان العراق بصفة خاصة. فالحوارات المفتوحة التى دارت بيننا وبين كل من قابلناهم فى مدن وقرى كردستان والكتب والمطبوعات التى قرأناها - أو بعضنا على الأقل - قبل السفر إلى دمشق وبعد العودة، والمحاضرة القيمة التى القاها «رجائى فايد» أحد القلائل المتخصصين فى مصر فى الشأن الكردى فى «ندوات النداء الجديد» ووفرها لنا مطبوعة خلال الزيارة، وقصاصات حملتها

معى من الصحف العربية والأجنبية.. كل هذا جعل الحقائق الأساسية فى متناولنا جميعا.

ويعود تاريخ كردستان السياسى إلى عام ٦١٢ قبل الميلاد عندما قامت «امبراطورية ميديا» على أرض تبلغ مساحتها ٤٠٩ ألف و٦٥٠ كيلو متراً مربعاً (حوالى نصف مساحة مصر). وقد تم تقسيم كردستان على مرحلتين الأولى عام ١٥١٤ بعد موقعة «جالديران» بين إيران الصفوية والامبراطورية العثمانية، وتوقيع اتفاق بينهما تم بموجبه تقسيم كردستان بين إيران والدولة العثمانية.

الثانية عام ١٩١٧ و«إنهيار الدولة العثمانية وتكالب الدول الغربية على الرجل المريض وتقطيع أوصاله وبالتالى تقسيم كردستان بين الدول التى تقع على نقاط التماس مع كردستان، أى بين تركيا وسوريا والشام) والاتحاد السوفيتى وولاية الموصل أو «شهرزور» والتى ضمت إلى العراق عام ١٩٢٥.

وهكذا توزعت كردستان -الأرض والناس- بين أربعة دول.. تركيا ويوجد فيها ما بين ١٥ و ٢٠ مليون كردى وإيران وبها ما بين ١٠ و ١٢ مليون كردى، والعراق بين ٦ ملايين كردى، وسوريا ولبنان ما بين ٢ و ٢٥ مليون كردى، والاتحاد السوفيتى حوالى ١٥ مليون كردى.

وبالنسبة للعراق فقد تأسست الدولة العراقية الحالية عام ١٩٢١ من ولايتى بغداد والبصرة. وعقب تفجر البترول فى الموصل وبالتفاهم بين الحكم فى بغداد (الملك فيصل بن الحسين) وبريطانيا المسيطرة على العراق، تم ضم ولاية الموصل إلى المملكة العراقية (الموصل حالياً تتوزع بين محافظات الموصل وكركوك وديالى) عام ١٩٢٥.

ويكاد تاريخ الكرد أن يكون سلسلة من الثورات دفاعا عن حقوقهم القومية. ويقدر بعض المؤرخين ثوراتهم بألف ثورة. وقد بدأت

ثورات كرد العراق فى القرن العشرين فى ظل الاحتلال البريطانى وقبل ضم ولاية الموصل للملكية العراقية، وأشهر هذه الثورات ثورة الشيخ محمود البرزنجى فى مايو ١٩١٩ ضد القوات البريطانية وإعلانه لاستقلال كردستان، وتكرره للثورة عام ١٩٢٠. وبعد هزيمة الشيخ محمود البرزنجى، قاد الشيخ أحمد البرزنجى انتفاضة ضد القوات البريطانية والعراقية عام ١٩٣١، تم اخمادها عام ١٩٣٢ بعد قصف منطقة بارزان بالسلاح الجوى، وفى عام ١٩٤٣ برز الملا مصطفى البرزنجى أقوى زعيم عشائرى فى كردستان العراق ليقود تمردا مسلحا ضد السلطة ليلقى الهزيمة بعد ضرب المنطقة بالسلاح الجوى، فانسحب مع أنصاره إلى إيران، والتى كانت «تشهد حركة كردية نشطة تحت زعامة الحزب الديمقراطى الكردستانى الايرانى والذى أسس جمهورية «مهاباد» فى ديسمبر ١٩٤٥، حيث تولى الملا مصطفى البرزنجى منصبا عسكريا مهما فى هذه الجمهورية».

وفى أغسطس ١٩٤٦ عقد سرا مؤتمر تأسيسى لتشكيل الحزب الديمقراطى الكردستانى (حدك) فى بغداد وانتخب الملا مصطفى البارزنجى رئيسا للحزب (ولم يكن حاضرا)، واختير حمزه عبد الله (وهو يسارى ماركسى) سكرتيراً عاما للحزب، وفى الوقت نفسه كانت جمهورية مهاباد قد انهزمت وتم إعدام قياداتها فى إيران «إلا أن الملا مصطفى وتمكن من الهرب ومعه أنصاره.. وتمكن من الوصول إلى الاتحاد السوفيتى، بعد أن فقد بعض الافراد من أعوانه ليظل فى الاتحاد السوفيتى منفيا لمدة ١٢ عاما، إلى أن عاد بعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨».

كانت هذه الثورات الكردية وما تلاها، هى محاولة من كرد العراق لاستخلاص حقوقهم القومية. وليست موقفا معاديا للقوميات الأخرى - خاصة القومية العربية - ولكن رفضاً للشوفينية والقمع والتسلط. وقد كان الكرد وما زالوا جزءاً أصيلاً من التكوين «الاجتماعى - الاثنى» فيما كان يسمى بالهلال الخصيب، وشاركوا فى حضارة المنطقة العربية كلها وقيمها وأسسها. ويعتبرون أنفسهم من القوى الفاعلة فى انتشار دعوة الإسلام إلى يومنا هذا. وقد يغيب عن كثيرين أن الايربيين (وهم من الكرد) حاربوا وقاوموا الغزو الصليبي أكثر من ربع قرن. وقاد صلاح الدين الايوبى (القائد الكردى) جيوشه لتحرير القدس من يد «الفرنجة». ومحمد على باشا، وأمير الشعراء أحمد شوقى وسيف وأدهم وأنلى، جميعهم من أصول كردية.

وحتى قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) كان غريبا أن الأحزاب العراقية جميعا لم تتخذ الموقف الصحيح من كرد العراق باستثناء الحزب الشيوعى العراقى الذى تأسس فى ٣١

الحزب الشيوعى العراقى

يتبنى منذ عام

١٩٢٥ شعار حق

تقرير المصير

للشعب الكردى



حسين عبد الرزاق يلقي كلمة
المنقفيين العرب

، ليعود القتال من جديد ، لتدرك الحكومة أن استمرار القتال ليس في صالحها وتعود للتفاوض مع البرزاني ليتم في النهاية اتفاق الحكم الذاتي في ١١ مارس ١٩٧٠ ، والذي اعتبر انتصاراً للحركة الكردية والاخوة العربية الكردية.

ولكن تطبيق الحكم الذاتي على أرض الواقع بعد الفترة الانتقالية التي استمرت ٤ سنوات وتراجع بغداد عن وعدها أدى إلى اشتعال القتال مرة أخرى عام ١٩٧٤ بصورة لم تحدث من قبل . ولعب الدعم الإيراني دوراً مهماً في دعم الثورة الكردية ضد الحكم المركزي في بغداد . وجاء اتفاق « صدام حسين » وشاه إيران « محمد رضا بهلوي » في الجزائر في ٧ مارس ١٩٧٥ وتسليم صدام لإيران بكل مطالبها التاريخية في شط العرب مقابل أن تشوقف إيران عن دعم الثورة (أو التمرد) الكردي ، لتواجه الثورة الكردية الانهيار وخروج الملا مصطفى البارزاني إلى الولايات المتحدة حيث توفي الملا مصطفى البارزاني في مستشفى البحرية الأمريكية في ٣٠ مارس ١٩٧٩ .

وقد استعادت الحركة الكردية تدريجياً قوتها إثر اقدام صدام حسين فجأة بإلغاء اتفاقية الجزائر « مع شاه إيران » من جانب واحد في ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ وبدأت الحرب ضد إيران « الثورة الإسلامية » في ٢٢ سبتمبر من نفس العام ، وهي الحرب التي استمرت ثماني سنوات .

حكام العراق

يدمرون

٧٣٢ قرية كردية في

كركوك .. ويهجرون

٣٧ ألف و ٢٧٦ أسرة

كردية منها

وظلت العلاقات بين الكرد والسلطة المركزية في بغداد بين شد وجذب وحملات عسكرية وانتفاضات كاسحة . في يونيو ١٩٦٣ شنت القوات الحكومية هجوماً واسع النطاق على القوات الكردية التي احتلت الجبال . ويصعد عبد السلام عارف للسلطة في أكتوبر ١٩٦٣ وتحسن وضع القوات المسلحة الكردية كثيراً ، توقفت الحركة الكردية عن قتال حكومة بغداد . ولكن سرعان ما بدأت القوات المسلحة العراقية في أبريل ١٩٦٥ حرباً جديدة ضد الكرد ، واستمرت الحرب لمدة عام كامل ، وعاد القوات المسلحة العراقية في عهد عبد الرحمن عارف (تولى الحكم بعد وفاة شقيقه في ١٦ أبريل ١٩٦٦) لتشن هجوماً واسعاً جديداً على الكرد ، ولكنه هزم « هزيمة فادحة على أيدي ١٧٠٠ مقاتل من الأكراد . ودخل «عبد الرحمن البزاز» في مفاوضات مع الملا مصطفى البرزاني أسفرت عن خطة متكاملة لحل القضية الكردية في يونيو ١٩٦٦ على أساس «الاعتراف الصريح بالحقوق القومية للأكراد واعتماد اللغة الكردية في المنطقة ، وإنشاء المدارس الكردية والصحافة الكردية وغير ذلك» .

وباستيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على الحكم في العراق في ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨ بدأت مرحلة جديدة تماماً في العلاقات بين الحركة الوطنية الكردية والسلطة في بغداد ، بدأت بإعلان بغداد العودة إلى اتفاق «البرزاني» - البزاز» ، مع محاولة إثارة صراعات داخلية بين صفوف الكرد وإذكاء الفتن والانتقاص من نفوذ مصطفى البرزاني

مارس ١٩٣٤ وتبني منذ يوليو عام ١٩٣٥ شعار حق تقرير المصير للشعب الكردي . وأصدر بياناً في عام ١٩٤٥ ساند فيه انتفاضة بارزاني بقيادة الملا مصطفى البرزاني وأدان بشدة الحكومة العراقية «أداة الامبريالية البريطانية» . وأقرت ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في المادة الثالثة من الدستور المؤقت أن العرب والكرد شركاء في الوطن . ووجه عبد الكريم قاسم الدعوة للملا مصطفى البرزاني للعودة إلى الوطن من منفاه . وعاد بالفعل في أكتوبر واستقبل كبطل قومي ، وسمح له بإصدار صحيفة وللحزب الديمقراطي الكردستاني بالعمل كحزب شرعي وعلني .

ولم تكن مصادفة هذا المشهد الذي شهدناه عندما صعد الصحفي والفنان العراقي «سعود الناصري» إلى خشبة المسرح وأنشد أغنية «هري كورد عرب رمز النضال» التي ألفها الشاعر زاهد محمد ولحنها وغناها المطرب العراقي الشهير «أحمد خليل» عقب ثورة تموز وأذيعت من الاذاعة العراقية ، وكلاهما عضو في الحزب الشيوعي ، وتم اعتقالهما بعد ذلك ومنعت إذاعتها عقب انفراد حزب البعث بالسلطة في العراق . بمجرد أن أستمع الحاضرون في المسرح إلى لحن الأغنية حتى وقف العراقيون جميعاً ، عرباً وكرداً ورددوا كلماتها مع سعود الناصري ، وسادت الجميع حالة وجدانية غريبة ، حالة من الانتشاء والفرح والاصرار ، امتدت إلينا نحن الذين لم نسمع هذه الأغنية من قبل ولم نكن نعلم عنها شيئاً ، ولكننا أدركنا بوضوح عمق الاخوة العربية الكردية .

نعود إلى العلاقة بين الكرد والسلطة العراقية في بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ ، فبعد عودة الملا مصطفى البرزاني بفترة بدأ التوتر في العلاقات بين الزعيمين ، وبدأ «عبد الكريم قاسم» في دعم العشائر (الكردية) المناوئة للملا ، وبدأ الخطاب الاعلامي الحكومي ينتقد علانية الملا مصطفى ، والحركة الكردية ، بل بدأ يتحدث عن دولة العراق العربية ، وأن الأكراد هم عرب الجبال .. هنا شعر «الملا» بحاسته الفطرية ، ماذا يخبأ له ولرجاله ، فانتقل إلى كردستان ، «وفي يونيو ١٩٦١ قاد الملا مصطفى البرزاني حركة مسلحة ضد الحكومة العراقية ، ولجأت الحركة الكردية للصديق الدائم الوفى للأكراد ، وهو الجبل . واشتعلت الحرب بين الحركة الكردية والقوات المسلحة العراقية» . ولم يكن غريباً أن تنسق قيادة الحركة الكردية مع الناصريين والبعثيين الذين كانوا يعدون لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم ، ونجحوا بالفعل في ٨ فبراير ١٩٦٣ في إنهاء حكم عبد الكريم قاسم والاستيلاء على السلطة ، وأذيع بيان بإنهاء «الثورة المجيدة للكرد» .

صحيا ، ورحل من هذه القرى حوالي ٧٢٦ ٣٧ أسرة كردية ، وقضت بصورة تدريجية جميع الكرد العاملين في منشآت شركة النفط في كركوك وضواحيها ، أو نقلوا إلى منشآت أخرى في وسط وجنوب العراق . ونقل كذلك خارج محافظة كركوك معظم الموظفين الكرد بمن فيهم المدرسون وبذلك الحكم أسماء الأحياء ، والشوارع والمدارس الكردية بأسماء عربية وبنى أحياء جديدة لتوطين العرب داخل مدينة كركوك منها أحياء « الكرامة ، المثني ، البعث ، الحجاج ، العروبة ، قتيبة ، الحرية ، القادسية ، الشرطة » ، وأخيرا تم تبديل اسم محافظة كركوك إلى محافظة التأميم عام ١٩٧٢

*** الجريمة الثانية ، هي عملية «الانفال»**
في ٢٩ مارس ١٩٨٧ أصدر مجلس قيادة الثورة برئاسة صدام حسين مرسوما حول بموجبه وزير الدفاع «علي حسن المجيد» جميع الصلاحيات المدنية والأمنية والعسكرية - صلاحيات رئيس الجمهورية - لاعادة الأمن إليها ، فاتبعت سياسة الأرض المحروقة ، وتم الغاء القرى جميعها في المنطقة الشمالية للعراق ومحوها بالبلدوزرات وهجر أهلها إلى مناطق أخرى ، واعتبرت مناطق واسعة من كردستان مناطق محظورة . وأجبر الأهالي على ترك قراهم عن طريق قصف القرى والمدافع وراجمات الصواريخ والطائرات الحربية التي استخدمت أحيانا أسلحة كيميائية . وفر بعض القرويين إلى الحدود العراقية والتركمانية إلا أن معظمهم اضطروا إلى تسليم أنفسهم للسلطات الأمنية والعسكرية العراقية التي نقلتهم إلى صحراء الرمادي والجنوب . وقيل إنه تم قتلهم بصورة جماعية ودفن بعضهم أحياء في مداخل جماعية ويقدر عدد القتلى من الكرد في هذه العمليات بأكثر من ١٨٠ ألف إنسان . ونفى علي حسن المجيد هذا الرقم بشدة وأكد أن عدد القتلى لا يتجاوز مائة ألف . وأطلق على هذه العملية «الانفال» .

ويدون خروج عن الموضوع (كردستان العراق) قد يكون مفيدا هنا الإشارة إلى أن النظام العراقي بدأ منذ السبعينيات - وخاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية (٨٠-١٩٨٨) في ترحيل مجموعات كبيرة من العراقيين (معظمهم من الكرد الشيعة) يسكنون في بغداد ومدن وسط العراق «باعتبارهم تبعية إيرانية» ، وتم ترحيلهم قسرا إلى إيران بعد مصادرة أملاكهم وأموالهم ووثائق جنسيتهم العراقية . ومعظم هؤلاء عراقيون مولود هم وآبائهم وأجدادهم في العراق ، وقبل تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ . ويقدر عدد العراقيين الذين تم إبعادهم إلى إيران بحوالي ٤٠٠ ألف مواطن حسب إحصاءات الصليب الأحمر والهيئات الدولية.

*** الجريمة الثالثة : حلاجة**

بعد أن أنهينا زيارتنا لمدينة حلاجة وفي



جلال الطالباني يرحب بحسين عبد الرزاق ويحمله سلاما إلى خالد

محيي الدين ورفعت السعيد

وبالنسبة للكرد في إقليمهم يتكون من أربع محافظات «دهوك - أربيل - السليمانية» وكركوك ولكن السلطات العراقية منذ الثلاثينيات وخاصة بعد اكتشاف البترول في كركوك ، حرصت على اقتطاعها من المناطق الكردية ولجأت إلى عملية غريبة ، وهي تهجير الأكراد خارج كركوك بهدف تعريب المدينة باستقدام عائلات عربية تحل محلهم . ومارست هذه العملية بأسلوب غير إنساني «فالسكان المهجرون يتم حجز أموالهم المنقولة - وغير المنقولة من دون أي مقابل في أغلب الأحيان . وتوزع الأموال غير المنقولة على العائلات التي تم استقدامها لتحل محل السكان الأصليين ، وأغلبهم من العشائر العربية المتنقلة في جنوب ووسط العراق ، ويزودون بالمال والسلاح ويمنع الأكراد من بيع بيوتهم لغير العرب» . وتقدر بعض المصادر عدد العائلات العراقية (العربية) التي حلت محل الأسر العراقية (الكردية) بما يقرب من ١٦٠٠٠ عائلة يصل عددها إجمالا إلى ٩٤٠٠٠ ألف شخص . وقامت الحكومة بتغيير سجلات إحصاء ١٩٥٧ لاضفاء أسماء «المستوطنين» الجدد إليها . ويكرر الكرد مقولة الملا مصطفى البرزاني عام ١٩٧٥ دفاعا عن هريتها الكردية وهي أن «المدينة تخلو من أي مقبرة عربية يعود تاريخها إلى ما قبل الستينات» .

وخلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ دمر الحكم القائم في بغداد ٧٣٢ قرية كردية في محافظة كركوك كانت تحتوي لدى تدميرها على ٤٩٣ مدرسة و ٥٩٨ مسجدا و ٤٠ مركزا

وفي مواجهة تصاعد الحركة الكردية ، التي أصبحت تسيطر على كردستان كلها خلال الليل نتيجة لتراجع الجيش العراقي إلى معسكراته ، وتمارس عمليات عسكرية جريئة في المدن - انطلاقا من الجبال - أثناء النهار . أقدم صدام حسين على سلسلة من عمليات الإبادة والقمع ضد الشعب الكردي تمثلت في ثلاث عمليات مأساوية .

جرائم النظام الثلاثة

عندما تتكشف كل الحقائق والتفاصيل حول الجرائم التي ارتكبت في عهد الرئيس العراقي «صدام حسين» ضد الشعب العراقي عربا وكردا وتركمانا فسيكون حكم التاريخ قاسيا جدا على هذه الحقبة . لكن المتاح الآن من الحقائق يكفي ويزيد لإدانة عمليات القمع والإبادة للشعب العراقي ، وفي القلب منه كرد العراق .

*** وأولى العمليات المأساوية التي تعرض لها الكرد ، هي ما جرى في كركوك .**

وكركوك من أغنى مدن العراق إذ يوجد بها خامس أغنى حقل بترول في العالم . وكانت ولا تزال أهم مصدر لتزويد العراق بهذه المادة . وكانت المدينة منذ زمن بعيد متعددة القوميات ، إلا أن الأكراد شكلوا فيها خلال عدة قرون غالبية واضحة ، يليهما التركمان ، وكانت اللغتان الكردية والتركمانية سائدتين فيها حتى العقود الأخيرة . وتذكر المصادر العثمانية أن ثلاثة أرباع سكانها (الذين قدروا بثلاثين ألفا نهاية القرن التاسع عشر) كانوا كردا ، والبقية من التركمان والعرب (مسلمين ومسيحيين ويهود) .

نزوح مليون كردى إلى تركيا وإيران بعد انتفاضة ١٩٩١

أمنية في كردستان يحظر فيها الطيران على الجيش العراقى شمال خط ٣٦ عرضاً (القرار ٦٨٨ فى ٥ أبريل ١٩٩١) وردت السلطات العراقية بسحب قواتها من أجزاء واسعة من كردستان وسحب كل مؤسساتها المدنية وموظفيها من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، مما أضطر الجبهة الكردستانية التي تكونت من ثمانية أحزاب «الحزب الديمقراطي الكردستاني - الاتحاد الوطني الكردستاني - الحزب الشيوعي العراقى (إقليم كردستان) - الحركة الديمقراطية الاشتورية - الحزب الاشتراكي - حزب كادحي كردستان - حزب استقلال كردستان - حزب الشعب الكردستاني» - إلى ملء الفراغ الذي أحدثه قرار الحكومة العراقية المفاجئ.

ودعت الجبهة الكردستانية - التي حاولت حفظ النظام وحماية الممتلكات العامة - إلى انتخابات عامة في مايو ١٩٩٢، وتحول المجلس التشريعي السابق (في ظل قانون الحكم الذاتي) إلى المجلس الوطني لكردستان (البرلمان) والمجلس التنفيذي إلى حكومة إقليم كردستان مع توسيع الاختصاصات والصلاحيات، مع استمرار سريان القوانين العراقية «كالقانون المدني والجنائي والتجاري والاداري وأصول المحاكمات الجزائية والعقوبات والأحوال الشخصية، فضلاً عن قضايا التربية والتعليم والثقافة والصحة والبيئة والتملك والتأمين والعمل وغيرها. وباستثناء بعض التعديلات وإبطال مفعول بعض المواد القانونية، خصوصاً المتضمنة عقوبات غليظة أو سالية للحرية، فإن معظم مظاهر الدولة العراقية ما تزال باقية ومحفوظة، وكذلك مرافقها. وتحرص الإدارة الكردية عليها وعلى استمرارها حرصاً شديداً».

ويجمع مراقبون والمسؤولون في كردستان على أن السنوات العشر التي انقضت منذ قيام هذا الوضع الذي وصف بأنه «دولة الأمر الواقع» كانت أكثر فترات حياة الشعب الكردي استقراراً وأماناً وازدهاراً.

وقد لفت النظر منذ وصولنا إلى داهوك ثم أربيل فالسليمانية أن الأوضاع المعيشية - خاصة في المناطق الخاضعة لحكم الحزب الوطنى الديمقراطى (المناطق الشمالية من كردستان) - أفضل بكثير مما توقعنا، ويؤكد الأكراد أنهم يعيشون أكثر فترات الازدهار الاقتصادي منذ أكثر من عشرين عاماً فلأول مرة في تاريخهم يحصلون على نسبة من عوائد النفط فقرار الأمم المتحدة الخاص بالنفط مقابل الغذاء، خصص لإقليم كردستان ١٣٪ من امدادات الغذاء، على أساس أن سكان



الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان التي قامت بدراسة الوثائق العراقية الرسمية التي تم الاستيلاء عليها في كردستان عقب انسحاب السلطات العراقية عام ١٩٩١ من كردستان وتضم وثائق صادرة عن الحكومة ودوائر الأمن والمخابرات... «إن النظام العراقى يعمل كدولة بوليسية أحادية الحزب، مسئولة عن قمع مبرمج ضد الكرد في العراق على مدار أكثر من خمسة وعشرين عاماً».

انتفاضة الجنوب

وكان طبيعياً بعد إقدام صدام حسين على غزو العراق وقيام الولايات المتحدة بتكوين ما يسمى بالتحالف الدولي لتحرير الكويت وغزو قوات هذا التحالف للعراق وتدمير عسكرها واقتصادها، أن تنفجر انتفاضة في جنوب العراق - بعد أن انسحب الحرس الجمهوري إلى بغداد وما حولها لحماية النظام - وأن تقوم انتفاضة شعبية عارمة ضد نظام صدام حسين في كردستان العراق، وخضعت كل محافظات كردستان ومدينة كركوك لقوات «البشمركة» التابعة للأحزاب الكردية الرئيسية «الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني». وشن صدام حسين حرباً شاملة ضد الكرد واحتلت قواته الأراضي الكردية للقضاء على الانتفاضة، وهو ما أدى إلى نزوح مليون كردى هربوا من وحشية قوات صدام حسين إلى تركيا وإيران وذهب القائدان البرزاني والطالباني للتفاوض مع صدام حسين في بغداد في محاولة للتوصل إلى تسوية لم تتم. وانتهزت قوات التحالف الفرصة لتفرض وجود منطقة أمنية في زاخو (كردستان) واقترحت على الأمم المتحدة إقامة منطقة

طريق العودة إلى السليمانية، كان هناك سؤال يلح على، لماذا لم نشاهد أية طيور تحلق في سماء حلابجة. بدت السماء موحشة وهي خالية من أى طير، وهو مشهد لفت نظري بشدة وأشعرتني بضيق شديد، ويبدو أنني لم أشاهد مثل هذه الصورة الخالية من الحياة من قبل، طرحت السؤال على الزميلة الناقدة المسرحية والادبية «مايسة زكى»، فأصابته الحيرة مثلي، وبسرعة اكتشفت غياب السؤال عندما طرحته على أحد الاخوة الكرد المصاحبين لنا. كانت إجابة بسيطة وحاسمة.. «إنه الكيماوى».

ففى صباح يوم ١٦ مارس ١٩٨٨ أصدر على حسن المجيد أوامره لسلاح الجو العراقى بالاغارة على المدينة التي كان يسكن فيها ٧٠ ألف عراقي (كردى) وضربها بقنابل تحتوى على غاز السيانيد وغاز الاعصاب، عندما بدأت الغارة أسرع الأهالى إلى منازلهم للاختباء من الطائرات، ليحاصره الغاز السام فى الداخل ليقتل حوالي ٥٠٠٠ طفل وامرأة ورجل وشيخ، ويصاب أكثر من عشرة الاف بجروح بليغة.. ولتقتل أيضا جميع الحيوانات والطيور والكائنات الحية الأخرى التي كانت تستقبل بشائر الربيع الجميل.. ولم تأت إلى قضاء حليجة أبداً ومنذ ذلك اليوم المشنوم أية طيور.

ولم تكن هذه الجرائم الثلاث الكبرى إلا المحطات البارزة فى سياسة ثابتة مارستها السلطة الحاكمة فى بغداد ضد الكرد فى الفترة من ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٩٠ تقوم على القتل «قتل الجنود والمحاربين الكرد (البشمركة) الذين سلموا أنفسهم للسلطات العسكرية والأمنية بعد صدور العفو العام عنهم.. قتل الألوف من الشباب الكرد فى غرف التعذيب وأقبية الدوائر الأمنية لمجرد الشك فى عدم ولائهم للنظام.. وإصدار المحاكم الخاصة للنظام حكم الموت على مئات آخرين بعد محاكمة شكلية من بين ضحاياها العديد من الصبية الذين لم تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاماً.. إبادة عائلات بأكملها..» وقد اكتشف فى السنوات الأخيرة العديد من المقابر الجماعية قرب المدن الكبرى فى كردستان بما فيها جثث الاطفال بجانب جثث النساء والرجال.

وتقع هذه الجرائم ضمن مفهوم «جريمة الإبادة البشرية (جينوسيد Genocide)» التي حددتها الاتفاقية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ واتفاقية تحريم إبادة الجنس البشرى لعام ١٩٥٤ التي إنضمت إليها العراق لاحقاً.

ولذلك لم يكن غريباً أن يقول التقرير

المحافظات الثلاثة التي تقع تحت سلطة حكومة (حكومتى) إقليم كردستان يمثلون ١٣٪ من سكان العراق. الغريب أن هذه الامدادات شكلت نقلة هامة في حياة الكرد - وهو ما لم يتحقق بالنسبة لبقية العراق الخاضع لسلطة حكومة بغداد - لأن حكومة الاقليم وضعت المواد المتوفرة من خلال هذا البرنامج في متناول الناس ومن دون شروط « وقام موظفو الأمم المتحدة بتوزيع هذه المواد بأنفسهم بالاشتراك مع السلطات الكردية ، رغم نقد السلطات الكردية للبيروقراطية السائدة في أجهزة الأمم المتحدة ، وتعت بعض كبار موظفيها (بعضهم عرب للأسف) بما أدى إلى أن « أكثر من ٥٠٪ من الأموال المخصصة لكردستان ما زالت في البنوك بدلا من أن تصرف فيما هو ضروري ومفيد للمنطقة » كما قال مام جلال وهو الاسم الذي ينادون به جلال الطالباني ، وتعنى كلمة مام الأب .

والسبب الثاني للرخاء الاقتصادي - النسبي بالطبع - هو التجارة المزدهرة بين إقليم كردستان وكل من إيران وتركيا وسوريا ، بل والداخل العراقي أيضا . فكردستان تمثل ثغرة في منطقة «اتفاق النفط مقابل الغذاء» تتسرب من خلالها البضائع التركية -تهربا- إلى العراق ويتسرب النفط الرخيص الثمن عبرها من العراق إلى تركيا وكذلك اطنانا من السلع تدخل يوميا إلى إيران عبر الجبال محملة على ظهور البغال.

وفي الطريق من الحدود السورية على نهر دجلة إلى زاخو و داهوك عند وصولنا ، وبالعكس عند العودة ، شاهدنا طابورا طويلا من السيارات المحملة بالبترول المهرب تنتظر دورها لعبور مركز «إبراهيم الخليل» الحدودي . وفي مدينة داهوك نفسها كانت مشاهدة «السور ماركت» الكبير الذي تم إنشاؤه بالتعاون مع تركيا والمزدهم بالمواد الغذائية والاستهلاكية الراقية دليلا آخر على هذا الرخاء .

وفي مدينة السليمانية وأثناء تفقدنا للسوق دخلت أحد المكتبات لشراء بعض الصحف وفوجئت بالصحف العراقية تحتل مكانا بارزا وسط الصحف -وتوسطها بالطبع صورة صدام لاكتشف أن الصحف العراقية تباع بصورة عادية في كل كردستان . ولنعرف من خلال النقاشات التي دارت مع المسؤولين في أربيل والسليمانية ، ومع مثقفي كردستان أن هناك عدداً ضخماً من الصحف والمجلات التي تمثل كفاية الأحزاب والآراء والاتجاهات تطبع وتوزع في كردستان ، وهناك أيضا عدد كبير من الاذاعات ومحطات التلفزيون (٨ محطات تلفزيون) مملوكة للأحزاب والسيارات المختلفة ومحطتان فضائيتان واحدة في أربيل (تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني . والثانية في السليمانية (تابعة للاتحاد الوطني

(الكردستاني).

وشاهدنا وزرنا مقار كافة الأحزاب من الحزب الشيوعي إلى حركة الوحدة الإسلامية إلى الجبهة التركمانية .

ومع هذه الأوضاع الاقتصادية والسياسية فهناك حرص واضح على استمرار العلاقة مع الوطن العراقي . وهناك اتصالات دائمة بين سلطات كردستان والسلطات العراقية في بغداد تتناول عديداً من القضايا كالمياه والسدود والكهرباء .

ولكن يظل السؤال الكبير الذي كنا جميعا نبحث عن إجابة له قبل وأثناء وبعد الزيارة .

ما مستقبل العلاقة بين كردستان العراق وبقية الوطن العراقي ؟

عراق ديمقراطي موحد

وربما لهذا السبب حرص الذين تكلموا في الاحتفالات الرسمية في أربيل والسليمانية على التأكيد على قضية العراق الموحد .

وتصادف أن تحدثت باسم الوفود العربية



□
النصب
التذكاري
للجواهري



المشاركة مرتين . الأولى عند وصولنا إلى مدينة «أربيل» العاصمة التاريخية لكردستان ، والثانية في الافتتاح الرسمي للاحتفالات بالذكرى المئوية لشاعر العرب الكبير محمد مهدي الجواهري في اليوم التالي مباشرة . وكان من بين ما قلته في كلمتي ..

« .. ومن وجهة نظري فاحتفال الشعب الكردي بشاعر عربي أمر طبيعي ، لا لمجرد أن الجواهري قد دافع دائما عن الشعب الكردي ، وأدان الحكومات العراقية التي مارست أبشع أنواع القمع والقهر ضده .. وإنما لأن أكراد العراق هم جزء أصيل من حضارتنا . فالعروبة ليست جنسا ولكنها انتماء والحضارة العربية هي نتاج لحضارات عديدة في المنطقة ، ساهم فيها كل الجماعات القومية ، وفي مقدمتهم في هذا الجزء من الوطن ، العرب والكرد . وليس تفضلا من أحد الاعتراف بأن الكرد كجماعة قومية هم جزء أصيل من التكوين الاجتماعي لهذه الأمة شاركوا في حضارتها وقيمها ودافعوا عن وجودها واستقلالها في وجه كل الغزوات الخارجية ، سواء اجتياح المغول أو التتار في الماضي البعيد ، أو الغزوات الاستعمارية الحديثة ، ولا ننسى أن الأيوبيين حاربوا وقاوموا الغزو الأوربي الذي تستر بالصليب أكثر من ربع قرن .. » وبعد أن أشرت إلى انتفاضة الشعب الفلسطيني ختمت كلمتي قائلا « .. ودعم هذه الانتفاضة الوطنية الفلسطينية مسئوليتنا جميعا .. ولاشك أن رفع الحصار عن شعب العراق والدفاع عن وحدة العراق وتحقيق الوحدة الوطنية داخل كل قطر عربي وإقامة مجتمعات ديمقراطية في بلادنا على أسس المواطنة والاعتراف بالحقوق المشروعة للجماعات القومية المختلفة ، هو أحد أشكال الدعم التي يحتاجها الشعب الفلسطيني .. عاشت الأخوة العربية الكردية ، عاشت الديمقراطية ، عاشت انتفاضة الشعب الفلسطيني ، والمجد والخلود لشاعرنا الكبير محمد مهدي الجواهري . »

في السليمانية تحدث عبد الغفار شكر باسم الوفود العربية فقال .. « عندما نلتقي هنا على أرض كردستان للاحتفال بالذكرى المئوية لميلاد شاعر العراق والإنسانية العظيم محمد مهدي الجواهري في إطار الوحدة الوطنية المشتركة ، في إطار الأخوة العربية الكردية التي تتجسد أول ماتتجسد في إطار العراق الموحد الديمقراطي ، الوطني المشترك ، للكرد والعرب ، فإن هذا الشعار لم يكن مجرد صياغة أدبية فرضتها هذه المناسبة ، بل هو حقيقة تاريخية . رغم كل الظواهر السلبية الطارئة .. أن هذا السلوك الراقى في التعامل مع القضية (الكردية) كان نتيجة لتمتع الأكراد بطلاع سياسية ناضجة صاغت رؤية فكرية سليمة لحل القضية أساسها أن الأكراد جزء من العراق وأن تحرير الأكراد هو جزء من تحرير العراق وأن تمتع الأكراد بحقوقهم الثقافية والسياسية لا يقل عن تمتع كل شعب عراقي بهذه الحقوق .. »

ويعني عبد الغفار شكر قائلا .. « مستقبل الشعب العراقي لا تصنعه الولايات المتحدة بل مستقبل

الصحف العراقية تدخل كردستان

دون قيود..

وه محطات تلفزيونية

مملوكة للأحزاب

تخاطب

الرأى العام



الشعب العراقي تصنعه إرادة شعب العراق الحرة عرباً وأكراداً على أرض العراق . من هنا فأننى أنضم إلى مادعا إليه الأخ العزيز فخرى كريم والأستاذ نورى عبد الرازق من أن تكون وحدة كردستان فى إطار ديمقراطى هى العامل الدافع والقوة المشجعة ، والعامل الذى يغرى بمزيد من التفاعل الديمقراطى على أرض العراق كله..

وأعترف إن الالحاح على قضية وحدة العراق من جانبنا كان تزيده حرصنا عليه رغم أن كثيراً من الحقائق على أرض الواقع وتصريحات قادة ومثقفى كردستان العراق كانت تقطع بأن الكرد لا يسمعون للانفصال

و يتمسكون بوحدة العراق ويتعاملون على جراحهم التى لم تندمل بعد ، ويتمسكون بما نص عليه الدستور العراقى الحالى فى مادته الخامسة فقرة (ب) .. " يتكون الشعب العراقى من قوميتين رئيسيتين ، هما القومية العربية والقومية الكردية " مؤكداً " حقوق الشعب الكردى القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية " .

أول هذه الحقائق أن " التاريخ لم يسجل حادثة واحدة تشير إلى خلل فى العلاقة بين الشعبين الكردى والعربى فى العراق " رغم أن هناك تجمعات كردية كبيرة تقيم فى مختلف مدن العراق الكردية ، وآلاف العراقيين يقيمون فى كردستان العراق . وما زالت السلطات القائمة فى إقليم كردستان تسمح للرعاة والمواطنين العرب العراقيين عامة بالدخول إلى والخروج من كردستان ، ولا يواجهون أية صعوبات إلا من سلطات بغداد التى تمنعهم من السفر إلى كردستان أو يتعرضون للمساءلة عند عودتهم . وما زالت هناك أسر عراقية تتجشم المصاعب لكى تقضى أشهر الصيف فى مصيف صلاح الدين أو شقلاوة فى عمق كردستان .

ويؤكد مسعود البرزاني " إننا مؤمنون بأن مصيرنا مرتبط بمصير الأمة العربية .. والقضية الكردية لا يمكن حلها بمعزل عن العراق .. وكل مانطالب به من حقوق يقع ضمن العراق الديمقراطى الموحد .. والموقع الصحيح

لنا يجب أن يكون مع الأمة العربية ، فهى المؤهلة لمساعدتنا ، وهى تستطيع أن تساعدنا وأن تقدم لنا الدعم الضرورى " .

وكان مسعود أو الأخ « كاك » مسعود كما ينادونه فى كردستان هو زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى أسسه الملا مصطفى البرزاني القائد القومى للحركة الوطنية الكردية . وخلال زيارتنا كان موجودا خارج كردستان فى زيارة لعدد من الدول الخارجية . والتقىنا برئيس وزرائه (وابن أخيه) نيجرفان البرزاني " وهو شاب فى الثلاثينات من العمر يقرأ العربية ويفهمها ولكنه لا يستطيع الحديث بها بسهولة حيث عاش أغلب سنى عمره خارج كردستان ، وتلقى دراسة عصرية حديثة فى الخارج ، ويقدم صورة تحالف الصورة الشائعة عن قادة الحزب الديمقراطى والبرزانيين عامة ، باعتبارهم جماعة عشائرية تقليدية .

فى كلمته الافتتاحية قال نيجرفان البرزاني .. " فى بداية ثورة عام ١٩٤٥ أصدر مصطفى البرزاني بيانا وزعه على الشعب العراقى قال فيه: نحن لانقاتل الشعب العراقى الذى هو شقيقنا ، لكننا مضطرون إلى مقاومة الحكومة العراقية التى هضمت حقوقنا وشتت علينا الهجوم العسكرى .. وعلمنا مصطفى البرزاني أن الجرائم والأعمال الغادرة التى اقترفت ضد الكرد ، إنما جاءت من الحكومات المتعاقبة ، وليس من الأمة

نيجرفان برزاني رئيس حكومة الاقليم وعلى يمينه فخرى كريم وعلى يساره حسين عبد الرزاق

عمر بوتاني وحسين عبد الرزاق وفخرى كريم فى الطريق لوضع الورود على قبر الملا مصطفى البرزاني



العربية ، وأنا لانحمل الأمة العربية وزر أية جريمة أو مأساة ، بل نحمل الحكام المستبدين . ولم يكن البارزاني يسمح بأداء الأعمال بروحية الانتقام . لم يسمح قط أن يتحول القتال إلى قتال بين الكرد والعرب . لم يكن يسمح أبدا بتنفيذ العمليات التخريبية داخل مدن العراق .. إن الشعب الكردي في العراق يتطلع إلى التعايش السلمي والأخوى مع العرب والتركمان والأشوريين والكلدان وجميع أهل العراق ..

في نفس المجرى يقف جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني والذي يعرفه عن قرب كثير من قادة ومثقفي العرب وكتابته وصحفييه وساسته معرفة وثيقة ، بل ويرتبط بصداقة حميمة مع عدد كبير منهم .. مثل الجواهري وخالد محيي الدين وجورج حبش وأحمد حمروش ، وفي فترة من حياته كان مناضلا في صفوف الثورة الفلسطينية . يقول "مام" جمال في ترحيب بنا في السليمانية ، العاصمة الثقافية لكردستان والعراق أيضا .. الأخوة العربية الكردية التي تشكل أساس الوحدة الوطنية العراقية نعتز بها وهي منبع التحالف النضالي المشترك للشعبين الشقيقين من أجل التحرر والديمقراطية تشرفونا في ظروف تندلع فيها الانتفاضة الفلسطينية مجددا . ولاشك أنكم تعلمون أن للشعب الكردي روابط تاريخية عتيقة مع الشعب الفلسطيني ، فعلى أديم فلسطين أريقت دماء ذكية دفاعا عن الاسلام والشعب الفلسطيني الشقيق منذ صلاح الدين الأيوبي إلى جميع الحروب التي خاضها الشعب الفلسطيني .. وتغنى الشعراء الأكراد بنضاله وتضحياته .. وكان لي شخصا شرف

الاسهام والعمل في الثورة الفلسطينية ردحا من الزمن .. إلى أن يقول " .. تسعى في الاتحاد الوطني الكردستاني ونناضل من أجل تغيير ديمقراطي شامل على أيد وطنية عراقية وبارادة عراقية مستقلة ، ونرفض الاشتراك في المؤامرات الخارجية والدساتير المشبوهة التي تجري وراء ظهر شعبنا العراقي الأبي .. إيمانا منا بقدرة شعبنا العراقي على تحقيق أهدافه في الاستقلال والديمقراطية وتمتين الوحدة العراقية عاجلا أو آجلا ..

ويطالب الأكراد برفع الحصار عن العراق . يقول جلال الطالباني " .. نعم نحن نعتقد أن رفع الحصار عن الشعب العراقي مسألة ملحة ، مع ضمان النسبة المقررة للأكراد في عائدات البترول (١٣٪) ووضع ضوابط على استخدام الأموال من قبل الحكومة العراقية لكي لا تنفق على التسليح والقمع " .

ويؤكد مسعود البرزاني للزميل نبيل زكي رئيس تحرير الأهالي " إننا عند الموقف نفسه الذي أعلنته لك قبل ثمان سنوات ، وهو المطالبة برفع الحصار عن العراق والقضاء على العقوبات .. ولا نؤيد الحصار الذي يضر بالشعب العراقي ، ونعاني منه نحن كأكراد . فهذا الحصار ندفع - نحن - ثمنه مضاعفا ، وهو حصار مزدوج بالنسبة لنا . كل ما يشغلني هو ألا يعني رفع الحصار .. إطلاق يد نظام الحكم في بغداد لقمع الشعب الكردي ..

والحل الذي يتفق عليه كافة الأحزاب الكردية - وكرد العراق - هو الفدرالية ، وأصدر بالفعل المجلس الوطني الكردستاني - البرلمان - في ٤ أكتوبر ١٩٩٢ قرار بتطبيق الفيدرالية في كردستان العراق . ويقول رئيس البرلمان " .. إن قرار الفدرالية الذي أصدره البرلمان خيار يتطلب اتفاقا بين سلطات

شرعية في كل من الإقليم والحكومة المركزية وعلى قاعدة الاعتراف المتبادلة . كما يتطلب تسوية مشكلات معلقة خصوصا وضع حدود لمنطقة كردستان وحسم المناطق المختلف عليها مثل كركوك وخانقين . فضلا عن توافر ضمانات اقليمية ودولية للحيلولة دون التكرار عن اتفاق الفدرالية " مما يؤكد أن هذا الخيار يحتاج إلى جهود وتضحيات وعمل شاق من الجميع . ولفت نظري أن الباحث الكردي (د. محمد عمر مولود) قد حصل على الدكتوراه في الحقوق عن رسالة قدمها عن " الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق " ونشرت بعد ذلك في كتاب يؤصل فيها للفيدرالية ، ويقدم بعض التجارب القائمة حاليا مثل الولايات المتحدة وسويسرا .

ويستطيع أي مراقب أن يدرك بسهولة أن تمسك الكرد بوحدة أراضي العراق ورفضهم العمل لتقسيم العراق ، لا ينبع فقط من قناعات فكرية وارتباطات تاريخية وتجارب عملية ، وإنما أيضا من ادراك أن المحيط الاقليمي والدولي يقاوم عمليا فكرة الانقسام فالدول المحيطة مثل إيران وتركيا وسوريا تقف بقوة ضد دولة كردية في كردستان العراق خوفا من امتداد العدوى إليها ، خاصة إيران وتركيا . وما زالت إيران تعيش الخوف من تكرار جمهورية "مهاباد" التي أعلنها كرد إيران . ومن ثوابت السياسة التركية في شمال العراق " العمل الدؤوب على التصدي لأي محاولة تهدف لإقامة دولة كردية في شمال العراق .

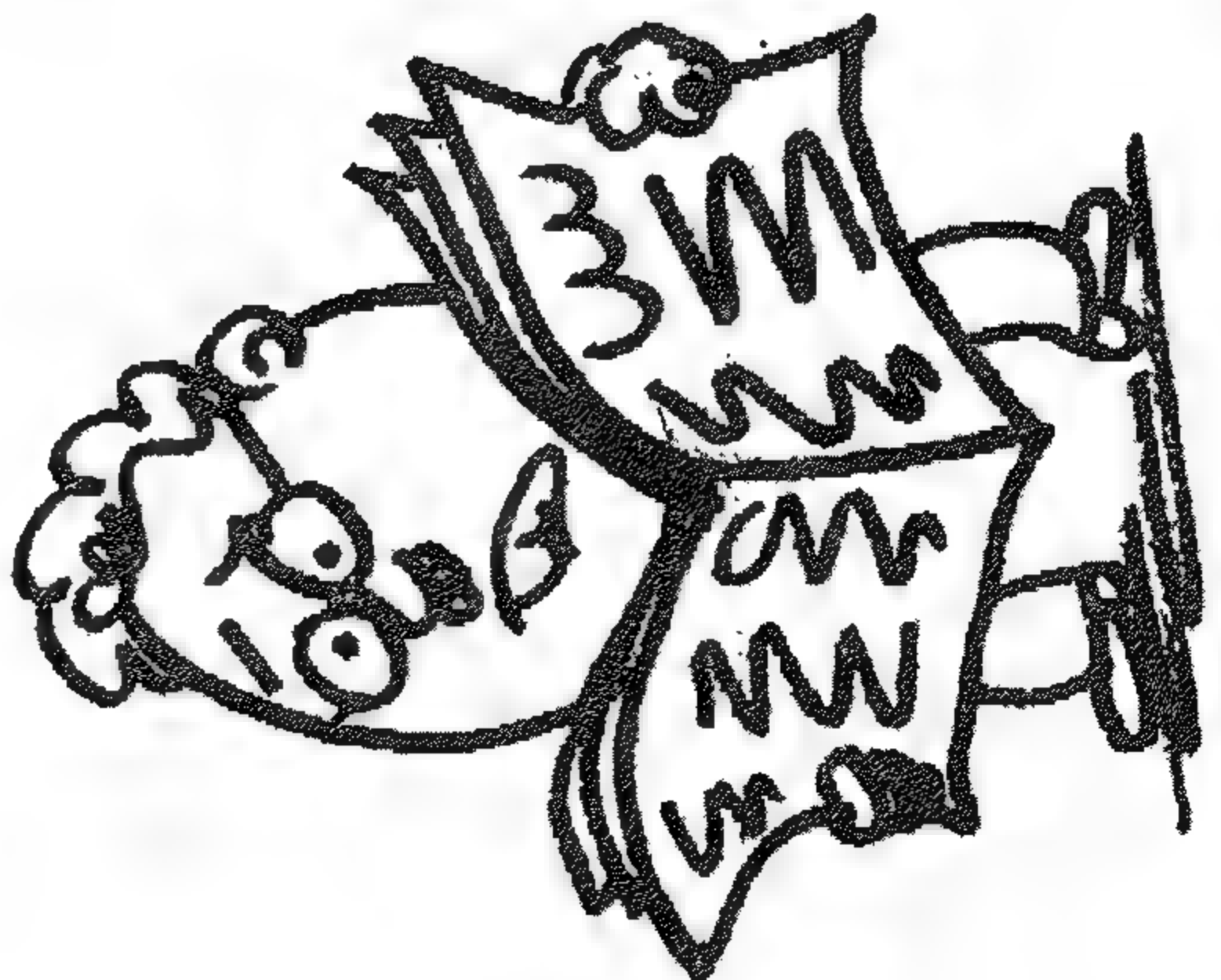
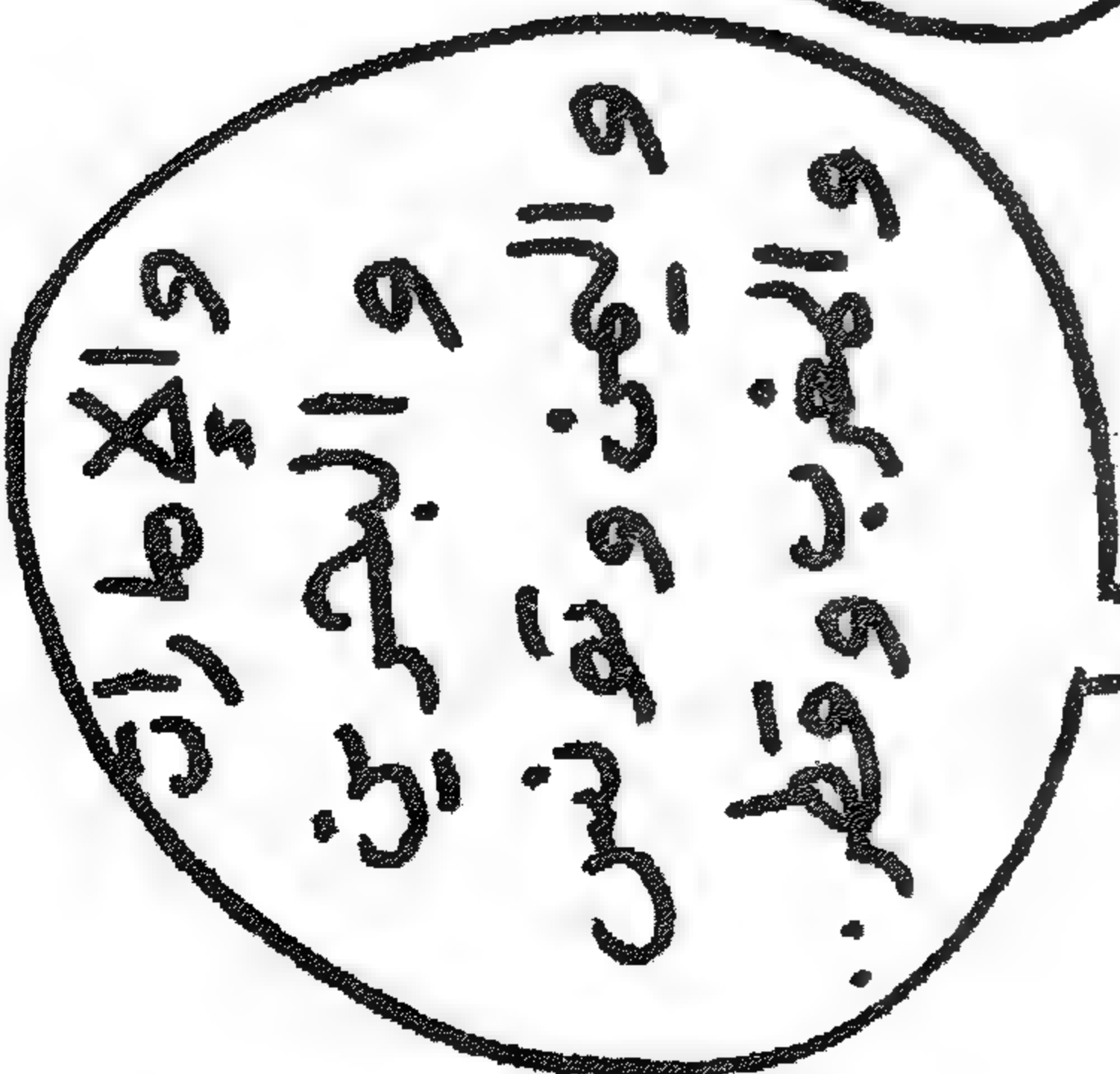
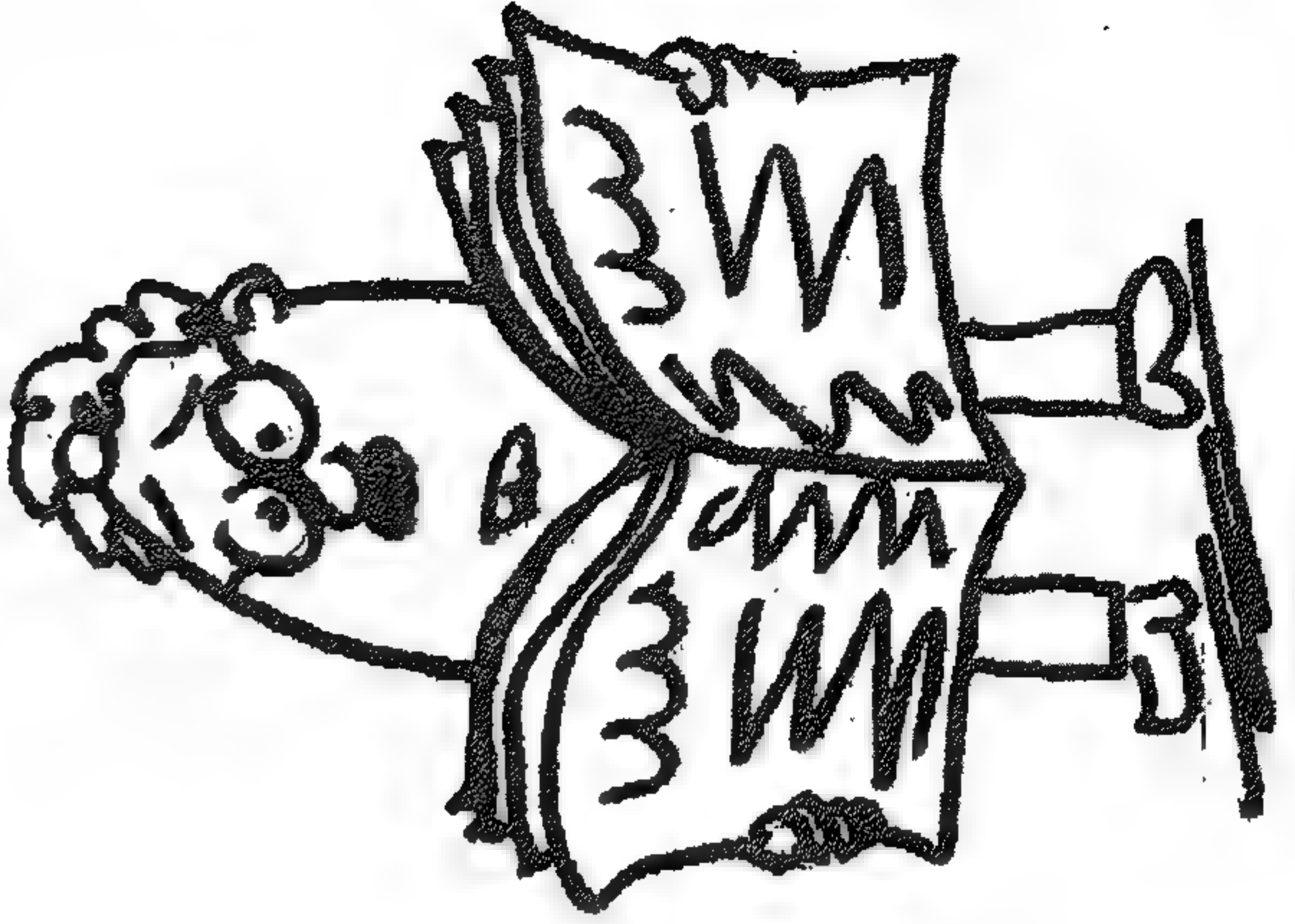
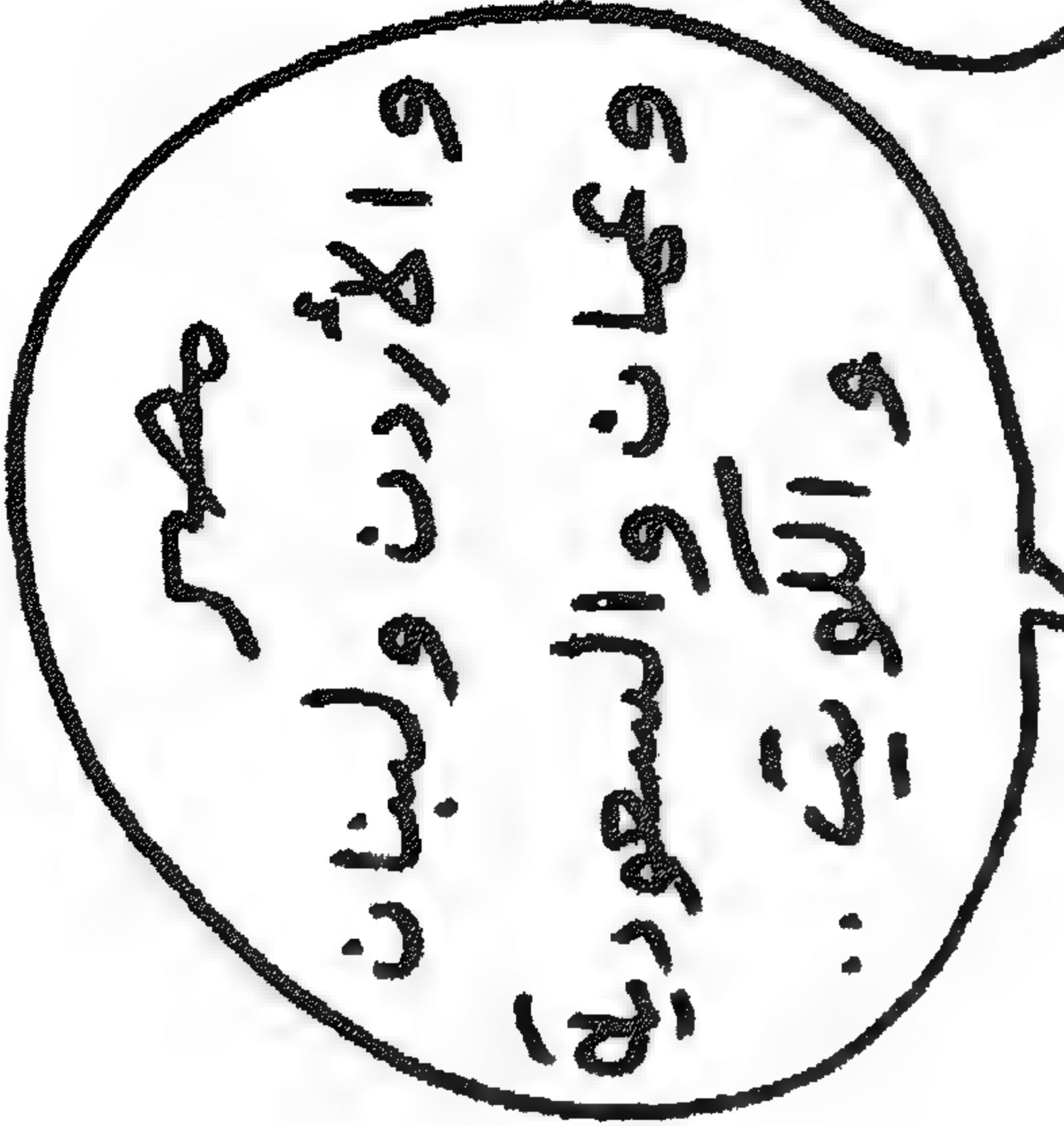
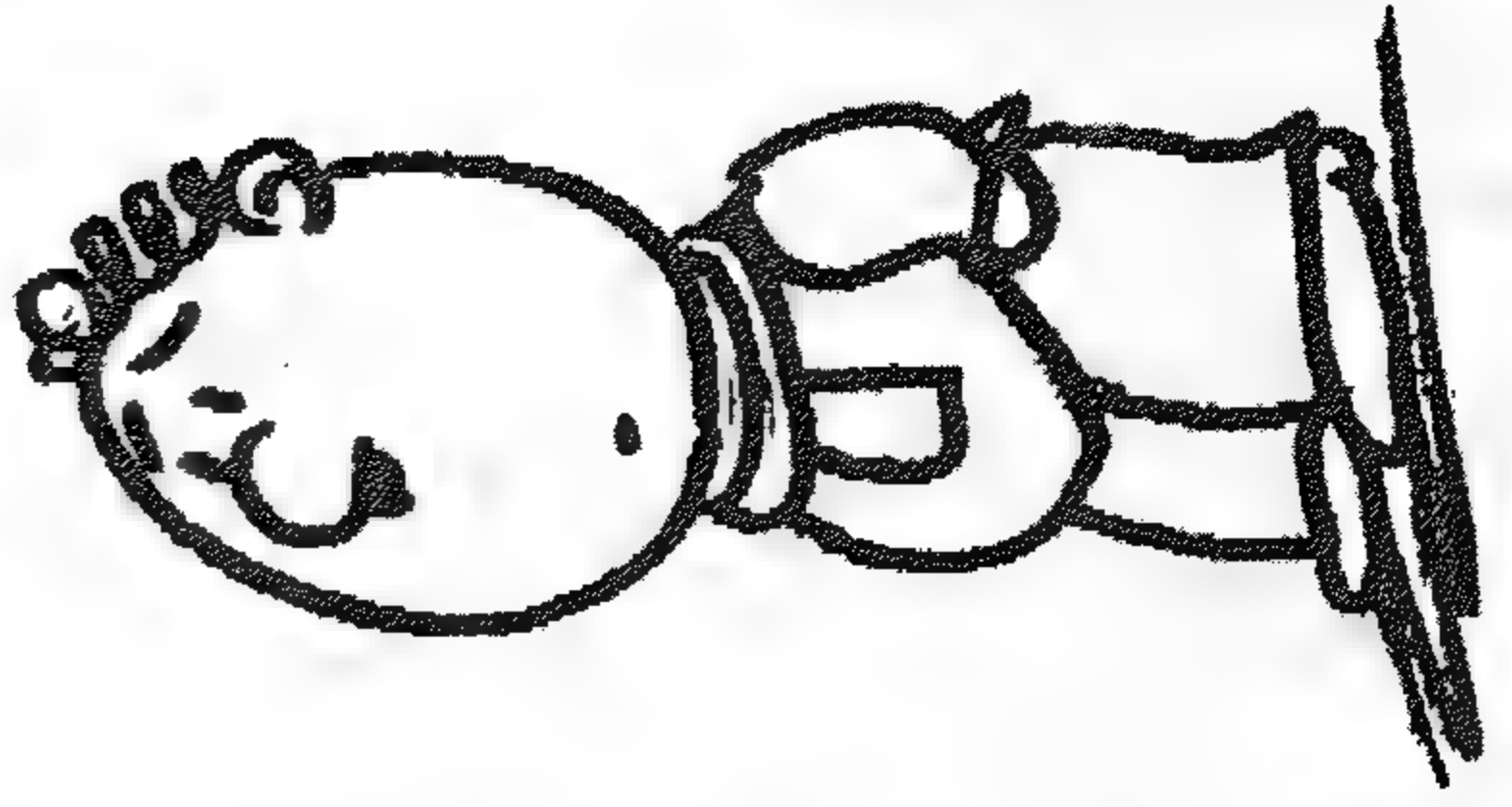
هذا التيار الجارف من الكرد نحو الفدرالية والتمسك بوحدة العراق ورفض الانفصال لا يعني عدم وجود تيارات انفصالية ، خاصة بين الأكراد المهاجرين في الخارج ، وبين بعض القوى في الداخل مثل الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس عام ١٩٩٥ من أجل " تحقيق هدف مقدس وهو كردستان مستقلة وحررة وموحدة وديمقراطية " معلنا أن " الشعب الكردي كأي شعب آخر في الشرق الأوسط له الحق في أن تكون له دولته القومية وله الحق في أن يعيش على أرضه حرا ويمارس سلطته " ويعلن غفوري مخموري السكرتير العام لهذا الاتحاد أنه لم يوافق على الفدرالية " إلا كمسحطة نحو الاستقلال وتأسيس الدولة القومية الموحدة " .

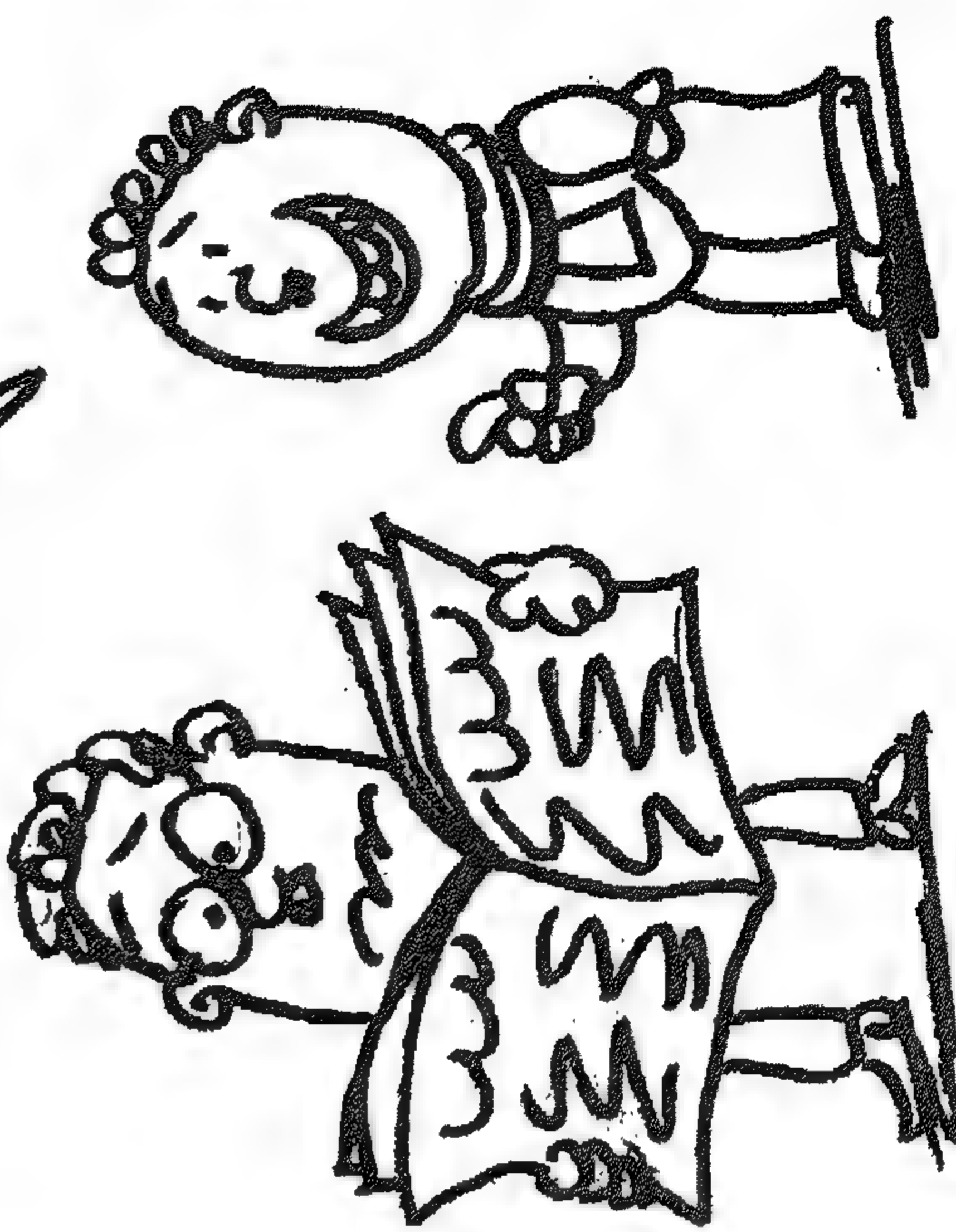
ولكن هذا الاتجاه الانفصالي ، هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة .

وبالطبع فالتمسك بوحدة العراق ومطالب الكرد بنظام فدرالي في إطار عراق موحد وديمقراطي لا يجيب عن كل الأسئلة التي حملناها معنا إلى كردستان العراق . وهو ما سنحاوله في العدد القادم .

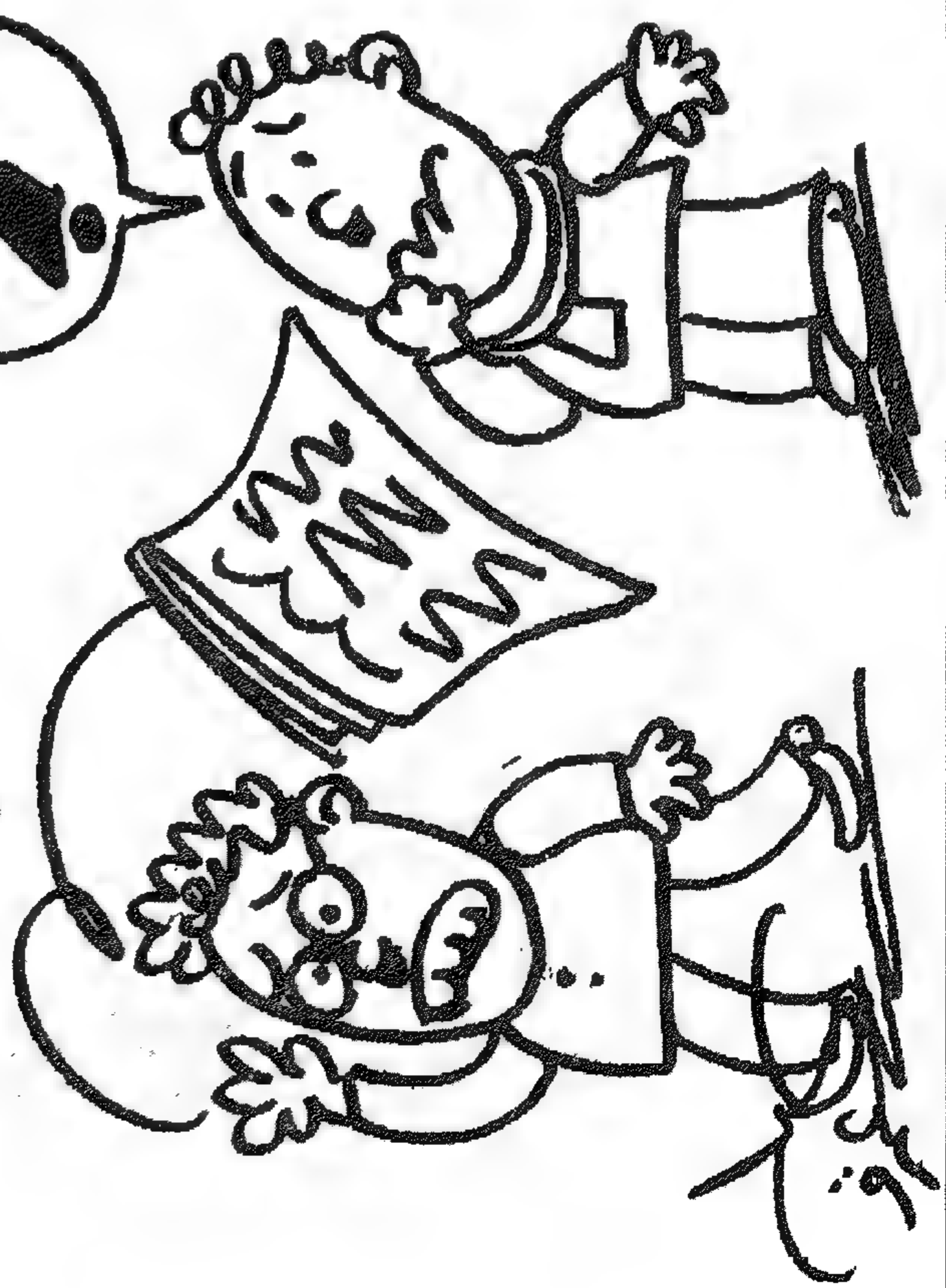


حوار بين فلك الدين كاكه بي وحسين عبد الرزاق .. ومعهما كاتبة كردية





هل
دول كلهم طابعت عقد
حقبة عربية عاجلة عشان
الجمارات الاسرائيلية تجاه
الشعب الفلسطيني؟! **هل**



كل دي دول
بتستورد بضائع
من إسرائيل! **هل**

منذ توقيع معاهدة «كامب ديفيد» وظهور ذلك التعبير المروغ... «التطبيع»، أصبحت الفرصة واسعة أمام العدو الصهيوني لاختراق المجتمع المصري.

ولقد كان للمجال الزراعي - في المخطط الإسرائيلي - الأولوية في هذا الاختراق.

فالقطاع الزراعي يعنى - بالنسبة لمصر - ليس فقط الناتج الغذائى المباشر لأبنائها ، بل أيضا نسبة ٦٠٪ من الدخل الصناعى القائم على الزراعة (كالقزل والنسيج) ، أو المرتبط بها (كالمساح) ، كما أن العاملين فيه يمثلون أكثر من ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة المصرية.

الموز الويليامز .. وكشف المستور
رغم أن عملية ما يسمى «التطبيع الزراعي» قد ابتدأت فعاليتها منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد، إلا أنه لم يتم الاعلان - والاعلام - الصريح عنها إلا منذ عام ١٩٩٤.

ولقد تفجرت القضية من خلال الجلسة الساخنة لمجلس الشعب يوم ٥ فبراير ١٩٩٤، حيث تحدث الدكتور يوسف والى بوضوح - في مجال دفاعه عن تدهور السياسات الزراعية التى أثارها نواب المعارضة - مؤكدا أنه تحكم مصر منذ عام ١٩٧٨ معاهدة مع إسرائيل في المجال الزراعي وأن من أثارها الايجابية إتاحة الفرصة لأبناء الشعب المصري ليتمتعوا بأكل التفاح الإسرائيلي والموز الويليامز الكبير وأنه ما كان لهم أن يحصلوا على هذه المتعة لولا إمداد زراعة هذه الفواكه الراقية ببذور إسرائيلية وبرعاية خبراء إسرائيليين على طول الطريق الزراعي بين القاهرة والإسكندرية.

وقد ذكر ذلك ، تم الاعلان - لأول مرة وفى أماكن بارزة وواسعة من الصحف القومية - عن الاجتماع «الدورى» للجنة الزراعة المصرية / الإسرائيلية الذى عقد فى المدة من ٧-١٠ / ١٩٩٤ / ٢ / بالقاهرة.

ولعل قرارات هذا الاجتماع تعتبر من أخطر ما تم اتخاذه فى مجال العلاقات المصرية / الإسرائيلية لفتحها زراعة وأرض ومجتمع وسياسة مصر أمام العدو الصهيوني، وتتضمن هذه القرارات ثلاثة محاور:

* محور منهجى: تنص عليه القرارات التالية:

١- تتسع مستقبلا دائرة التعاون بين مصر وإسرائيل فى المجالين الزراعي والتجاري.

٢- يركز التعاون على الاستثمار فى المجال الزراعي من خلال سياسات المخصصة.

٣- العمل على زيادة التمويل الأمريكى للمشروعات الثلاثية (الإسرائيلية/ الأمريكية/ المصرية) «فى ضوء الدور الذى يلعبه القطران (المصري والإسرائيلي) فى



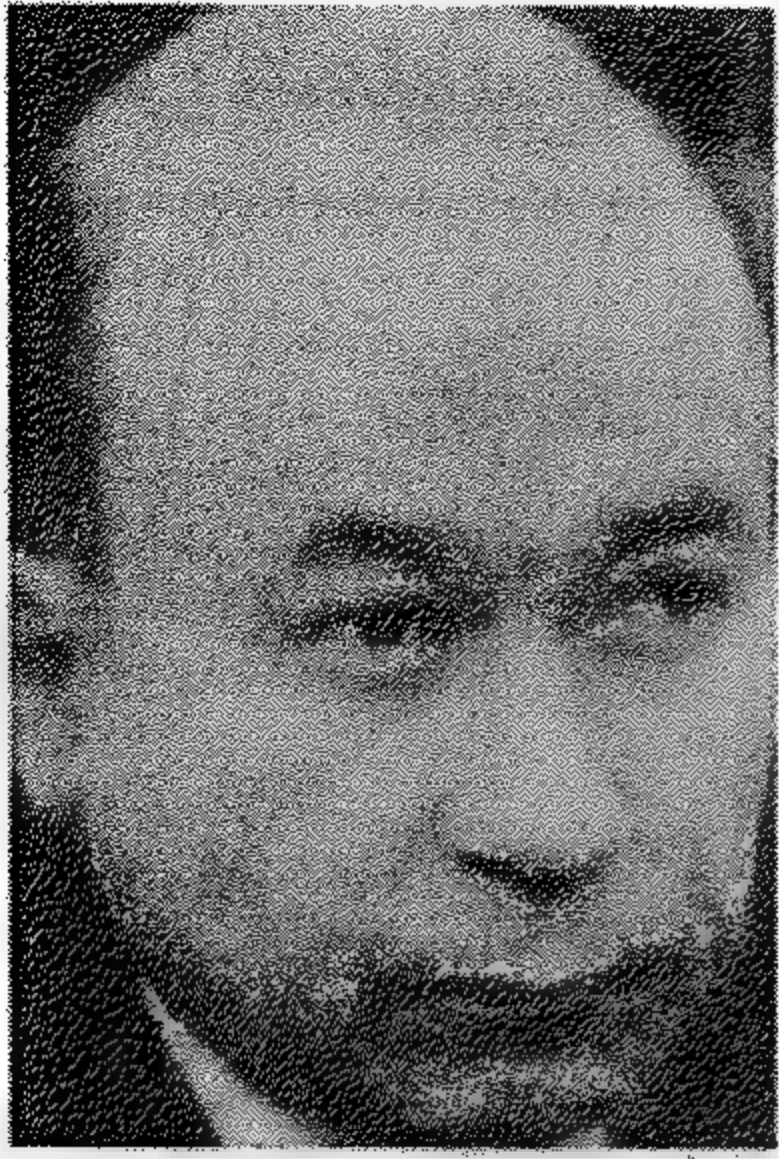
التطبيع الزراعي والتفاح الصهيوني

وقرارات القمة العربية

«... ويؤكد القادة العرب - فى ضوء انتكاسة عملية السلام - التزامهم بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التفاحل فى العالم العربى تحت أى مسمى ، والتوقف عن إقامة أى علاقات مع إسرائيل».

عريان نصيف

من نص قرارات القمة العربية



يوسف والى

خبراء إسرائيل فى الزراعة

فتحوا الباب أمام التغلغل

الصهيونى للصناعات القائمة

على الزراعة أو المرتبطة بها

المصرية المشتركة المصرية / الإسرائيلية / الأمريكية.
* وكالخبراء الذين يعملون لصالح مشروعات استثمارية خاصة.
* وكالخبراء المستدامون فى مشروع «الجميزة» فى وسط الدلتا.
ولا يحتاج الأمر إلى كثير ذكاء لإدراك أن كل هؤلاء -حتى وإن كانوا خبراء زراعيين حقا- فإن فتح أبواب وعمق المجتمع المصرى أمامهم وبكل كرم الضيافة إنما يحمل مخاطر مهولة ليس على الزراعة فحسب بل وعلى أمنا القومى أساسا.
٥- إسرائيل تدمر عمدا الصادرات المصرية، ومصر تستورد منها الكرنب والخس:
* وصل حجم التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل فى الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٣ - وفقا لتقارير الجهاز المركزى للإحصاء - إلى أكثر من ٤ مليارات جنيه.
* صدرت مصر إلى إسرائيل -وفقا لإحصاءات ١٩٩٥- بترولاً خاماً قيمته ٥٠٣ ملايين جنيه، واستوردت منها حوالى ١٢٣ سلعة زراعية، تشمل -بجانب مستلزمات الانتاج التى ثبتت أضرارها على المحصول والتربة وصحة الإنسان- كميات كبيرة من الكرنب والخس والبط والارز والسلك.
* يتم هذا فى الوقت الذى مارست فيه إسرائيل، ما أسمته جريدة الأهرام فى ١٢/١٠/١٩٩٧ «عمليات قرصنة على الصادرات الزراعية المصرية» -من خلال توكيل شركة «زيم» الملاحة الإسرائيلية بمصر- باستخدام كل الوسائل بما فى ذلك الائتلاف -المتعمد- للخضر والفواكه المصرية المضرة.
٦- اهدار المحاصيل الزراعية وصحة الإنسان، وكمجرد أمثلة على ذلك:
* الطماطم
لم تكف حالة التطبيع الزراعى المتغلغلة، بالبذور الإسرائيلية التى تتسلل إلى الزراعة المصرية رخيصة الثمن ولكن ضعيفة الإنتاجية

المصرى سواء من الخريجين أو الخائزين لأراض مستصلحة، إلى الكيان الصهيونى، بحجة تعليمهم أصول الزراعة التقدمية فى إسرائيل، وتركهم لمدة قد تطول أو تقصر -بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية وبعدم خبرتهم- تحت رحمة تلاعب الأجهزة الصهيونية واغراءاتها.
٣- الخبراء المصريون يتعلمون الزراعة فى إسرائيل:
الكثيرون من خبراء الزراعة فى مصر ومهندسيها -من قيادات وزارة الزراعة أو الشركات الزراعية أو الخاصة باستصلاح الأراضى ومن باحثى المراكز العلمية، والطب البيطرى- قامت وزارة الزراعة فى العقدين الأخيرين بإرسالهم فى بعثات متوالية ومتواصلة إلى إسرائيل تحت دعوى تدريبهم هناك على علوم وفنون الزراعة. ولقد تنامى هذا النشاط التطبيعى -وشمل الآلاف من الخبراء والمهندسين والباحثين- للدرجة التى «أثقلت» بعض الدوائر الحكومية المسئولة. فلقد ورد فى مذكرة أعدتها وزارة التمرين والتجارة الداخلية فى أبريل ١٩٩٧ بهذا الشأن إن قطاع الزراعة هو أهم مجالات التعاون الفنى بين مصر وإسرائيل، حيث توفد وزارة الزراعة المصرية -سنوياً- عدداً كبيراً من الخبراء والمهندسين الزراعيين للتدريب فى إسرائيل.
٤- وخبراء من إسرائيل لتعليم المصريين الزراعة:
وفقا للعديد من البروتوكولات والاتفاقيات وقرارات اللجنة الزراعية المصرية / الإسرائيلية فلقد تم فتح أبواب مصر على مصراعها أمام «الخبراء» الصهاينة.
* كالاتفاق على الزيارة الدورية - كل ثلاثة أشهر - لمئات المهندسين الزراعيين لمصر.
* وكالخبراء الذين وفدوا إلى مصر فى بدايات ١٩٩٤، لإنشاء مزرعة إسرائيلية «نموذجية» بين العلمين والاسكندرية.
* وكالخبراء الموجودون بالمشروعات

تشجيع التعاون والسلام فى منطقة الشرق الأوسط».

٤- إقامة قسم للغة العبرية فى وزارة الزراعة - وكل وزارة مصرية - لترجمة الصحف والنشرات والمجلات الإسرائيلية للاستفادة مما يكتب فيها وفقا لاختصاص كل وزارة، بالإضافة إلى «عمل قنوات الاتصال اللازمة».

* محور عملى: من أهم القرارات الخاصة به

١- برنامج تدريب مشترك لتدريب ١٠٠٠ خريج مصرى سنوياً.
٢- إقامة مزرعة إرشادية فى منطقة غرب الدلتا على مساحة ١٠٠٠ فدان.
٣- إرسال ٤٨٠ خريجاً و ١٢٠ قيادة زراعية ٩٠٠ مزارعاً، خلال عام ١٩٩٤ - فقط - إلى إسرائيل لتعليمهم خبرات التقدم الزراعى الإسرائيلى.

* محور تنظيمى : ينص على:

بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية - كل ٦ أشهر مرة فى إسرائيل ومرة فى مصر - لهذه اللجنة المشتركة العليا (التي تشكلت منذ ١٩٨٦)، تشكل لجنة أخرى مشتركة من خبراء الزراعة بالبلدين - تجتمع أيضاً دورياً وتبادلياً فى مصر وإسرائيل - لتابعة البرامج التنفيذية لأرجه التعاون وتقييم نتائج ما تم تنفيذه من مشروعات واقتراح البرنامج الجديد للمرحلة التالية.

ومنذ ذلك التاريخ وتلك القرارات، تزايدت حركة التطبيع بالعمق والاتساع.

١- الأراضي المصرية نهبا للصهاينة قملكا واستثمارا:

* سواء من خلال المشروعات المشتركة - محل الاتفاقيات والبروتوكولات - كما حدث فى النوبارية.

* أو بواسطة عمليات الاستثمار والتملك المباشرة، كاستثمارات الشركة «الاسرائيلية المصرية / العربية للاستثمار والتخطيط والتنمية»، التى أعلن مستشارها المقيم فى أمريكا والمتابع لفرعها فى بير سبع والقاهرة «أنها قد تشكلت بعد مباحثات مديد وأنه لا مشكلة تواجهها بخصوص المقاطعة العربية لإسرائيل فالتعاون دائم تحت العباء الأمريكية».

* أو من خلال مشروع تعمير سيناء الصادر فى أبريل ١٩٩٦ والذي يقضى بتخصيص ٥٥٪ من أراضى سيناء لمشروعات الشركات الاستثمارية، بعد أن تم إلغاء قرار لمجلس الوزراء كان ينص على «عدم السماح للأجانب بإقامة لمشروعات التنمية فى سيناء بحكم أن لها طبيعة خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى».

٢- القذف بالشباب المصرى إلى أحضان الصهيونية

بناء على الاتفاقيات التطبيعية، تم - وخاصة منذ ١٩٩٢ - إيفاد عشرات الآلاف من الشباب

المحصولية ، بل أدت إلى قيام وزارة الزراعة بالتصريح رسمياً - كما يتضح من النشرة الارشادية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٩٧ - بزراعة لتقاوى الإسرائيلية من أصناف «أوريت» و«تى فى» ، مما لم يؤد فستق إلى إهدار المحصول والخسارة الكبيرة للزراع - كما حدث فى موسم ١٩٩٨ نتيجة ما حملته هذه البذور من فيروس أدى إلى تجمد الأوراق أو عدم الانبات أصلاً . ولكن أيضاً - والأكثر خطراً - الأضرار - بصحة المستهلكين ، فصنف «أوريت» معروف علمياً بأنه يصاحب زراعته استخدام هرمون «تومست» المحظور دولياً ، وصنف «تى فى» يستلزم الرش بمبيدات جهازية تسبب إصابة المستهلك بالسرطان .

* المخضرات

أكدت بحوث مركز المعلومات والتوثيق فى مركز القومى للبحوث عام ١٩٩٤ ، على خطورة الكثير من أصناف مستلزمات الإنتاج لزراعة الخضر الواردة من إسرائيل على النبات وصحة الإنسان .

* الفواكه

دخلت الأسواق المصرية هرمونات إسرائيلية محظورة استخدامها «الهرمون البودرة» الذى سمحت الوزارة للجمعيات الزراعية بمناطق الزراعة البدوية بالتعامل فيه .

وتؤدى هذه الهرمونات إلى كبر حجم الثمرة - كالخوخ والفراولة - ولكن بارتفاع كمية الماء مع انخفاض نسبة المادة السكرية ، بالإضافة إلى أن لها - كما تحذر الدوائر العلمية والطبية المسئولة كالدكتور عزت شهدى مدير منطقة وسط الطبية - بأن لها «دوراً أساسياً» وفعالاً فى إصابة المستهلكين بالأمراض بدءاً من النزلات المعوية حتى السرطان والفشل الكلوى .

٧- الاختراق الإسرائيلى للصناعات القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها :

* صناعة الغزل والنسيج :

فى الوقت الذى تحتاز فيه صناعة الغزل والنسيج - نتيجة السياسات الحكومية المبهدة - أزمة حادة وعميقة تهددها بالانهيار كصناعة وطنية استراتيجية ، فإنه - تحت دعاوى التطبيع - يفتح المجال أمام الاختراق الإسرائيلى لها مما قد يؤدى إلى الإجهاز عليها ، ويتم ذلك بوسائل مختلفة :

- إنشاء مصانع وشركات إسرائيلية لهذه الصناعة فى مصر ، مثل شركة «تيفرون» .
- أو بشراء مؤسسات مصرية قائمة ، كذلك التى اشتراها الملياردير الأمريكى الصهيونى «فارمون» .

- أو بإقامة مشروعات مشتركة بين شركات إسرائيلية وبعض المستثمرين «المصريين» تم الاتفاق عليها من خلال مؤتمر عمان الاقتصادى

التطبيعى عام ١٩٩٥ .

- بالإضافة إلى فتح العديد من منافذ التوزيع والتوكيلات بمصر للمنتجات النسيجية الإسرائيلىة .

* صناعة السماد :

بينما يصرخ الفلاحون المصريون من أزمة السماد والارتفاع الكبير فى أسعاره وعدم توافره فى موسم احتياج الزراعة إليه - رغم وفرة وجودة انتاجية المحلى - فإن سياسات التطبيع مع العدو الصهيونى تتيح الفرصة الذهبية للشركات الإسرائيلىة لتحتجم هذا المجال الصناعى المصرى المهم انتاجاً وعمالة ، كإنشاء «توجرين» الدولية الوكيلية عن شركة «حيفا كيميكا» الإسرائيلىة لصناعة الأسمدة ، مما كان موضع كشف من المرحوم لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع وعضو هيئته البرلمانية فى مجال الرد على بيان الحكومة لعام ١٩٩٥ .

٨- إسرائيل تساعد على تنمية الزراعة المصرية ، ولكن بالنسبة للبانجو :

.. ولكن - إحقاقاً للحق - فيجب أن نقر بأن إسرائيل قد أسهمت بالفعل فى تنمية الزراعة المصرية :

وإن كان ذلك بالنسبة لمحصول واحد هو «البانجو» ، فلقد كشفت مصادر مسئولة فى الادارة العامة لمكافحة المخدرات عن إمداد إسرائيل لزراع المخدرات بسيناء بمخضبات تساعد على سرعة نمو البانجو بفرض تيسير عملية جنى المحصول قبل رصد أجهزة الأمن له .

الحجة التهافتة

لأنصار التطبيع الزراعى

لا يجد السادة المطبعون مع العدو الصهيونى فى المجال الزراعى ، حجة تبرر خروجهم على الإجماع الوطنى والقومى لشعبهم ، سوى «التقدم العلمى والتقنى الزراعى الهائل فى إسرائيل وأهمية أن نتعلم منه ونستفيد به لصالح الزراعة المصرية» .

وستورد فيما يلى بعض ردود القبيادات الزراعية المصرية ، وبعض الذين تم إفسادهم إلى إسرائيل للتدريب على هذا التقدم :

* مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين العرب المنعقد فى ٢٠ فبراير ١٩٩٤ برئاسة د. أحمد جويلى وزير التموين والتجارة السابق - يؤكد من خلال البحوث العلمية التى قدمت فيه أفضوية التفوق الإسرائيلى على مصر فى المجال الزراعى .

* المهندس سعد هجرس - رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس الشورى - يقرر ما يلى :

«ثمة حقيقة واضحة - وإن كانت غير واضحة فى عيون البعض - وهى أن التقدم الزراعى والتفوق البحثى والتكنولوجى للزراعة المصرية ، أقوى بكثير مما حققته إسرائيل ، ولعلنا نذكر أنه بلدا أحدثت تنمية زراعية خلال أربعة عقود ، لا يمكن أن تبلغ ما بلغته مصر من عراقة وخبرة زراعية عبر

آلاف السنين ، فضلاً عما تملكه من قاعدة علمية يحمل لواءها أكثر من عشرة آلاف من رجال العلم والبحوث الزراعية من حملة الدكتوراة ، بالإضافة إلى ما يقرب من ربع مليون مهندس زراعى» .

* الباحث الزراعى إسماعيل عبد الحميد رضوان ، يقول بعد عودته من إسرائيل «لم أنبهر - كما أنبهر البعض - بالمعجزة الإسرائيلىة فى الزراعة . فمعظم ما شاهدته خلال رحلتى إلى إسرائيل لم يكن مفاجأة لى ، حيث إننى أعمل بمركز بحوث الصحراء وهو مستودع الخبرات التقنية العالمية الحديثة فى كل المجالات بدءاً من الرى الحديث ومروا باستنباط المحاصيل الصحراوية المقاومة للجفاف والملوحة وانتهاء بالهندسة الوراثية .

* والمزارع عبد الرحمن على حسن القاضى -

عضو جمعية الإصلاح الزراعى باللاهون محافظة الفيوم - يقرر فى بساطة بعد أن عاد من البعثة التى أحقته بها وزارة الزراعة إلى الكيان الصهيونى ، «قمت بزيارة إسرائيل واستغرق ذلك شهراً ، للتعرف على الزراعة عن طريق الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة . وهناك - خلال هذه الرحلة - رأيت المزارع المكشوفة والمغطاة داخل الصوب ، وشاهدت محصول الطماطم وجميع المحاصيل والخضر .

وخرجت من زيارتى بأن الموجود هناك لا يزيد شيئاً على الزراعة فى مصر ، ولكن أثرى غضبى وحزنى بفعل ما رأيته من احتلال إسرائيل للأماكن المقدسة» .

تلك صفحات محدودة من الملف الكبير والمشين للتطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى ، الذى مكن إسرائيل من اختراق المجتمع المصرى وليس فقط الزراعة المصرية .

ورغم نضال القوى الوطنية - السياسية والشعبية - على مدى ما يقرب من عقدين فى مواجهته حرصاً على الزراعة المصرية ودورها المجتمعى .

* وحماية لأمننا القومى .

* واجلالاً لتضحيات شهدائنا .

استمر وتواصل واستشرى واليوم .. وبعد أن قرر رؤساء وملوك وسلاطين العرب - فى قمة أكتوبر ٢٠٠٠ - «التزامهم بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل فى العالم العربى» .

وحيث إن التطبيع الزراعى كان أوسع الأبواب التى فتحت ليدخل منها هذا «التغلغل» فإتنا نطالب الحكومة - ووزارة الزراعة خصوصاً - بإعلان موقفها من هذا التغلغل .

إن لم يكن من منطلق الحرص على زراعتنا ومجتمعنا ودماء شهدائنا ، فالتزاماً بما قرره رؤساء وملوك وسلاطين الأمة العربية .



الخيار

الديمقراطى

.. والموروث التسلسلى

الثغرات كالبند الخاص بالعرف على الناخب الذى لا يعمل إثبات شخصية والذى رأى البعض أن المقصود منه النفاذ للعبث بالعملية الانتخابية . وهكذا ألقى النظام بالكرة فى ملعب السلطة القضائية لتشار معركة حامية داخل المؤسسة القضائية عن طبيعة الإشراف القضائى وكيفيته، وهل هذا الإشراف بهذا الشكل إشرافاً كاملاً أم لا وعن شرعية وجود النائب العام على رأس لجنة الإشراف واعتبر البعض منهم أن الإشراف القضائى على الانتخابات محنة للقضاء.

فى ظل هذا المناخ الذى تميز أيضاً بانفاس أجهزة الاعلام لمساحة معقولة. نسبياً لأحزاب المعارضة للتعبير ، فضلاً عن تحريض الجماهير على المشاركة فى الانتخابات أجريت الانتخابات على ثلاث مراحل .

تميزت المرحلة الأولى كفاتحة لانتخابات ٢٠٠٠ بقدر كبير جداً من النزاهة فقد نجح القضاء فى تجاوز المحنة

القضاء على العملية الانتخابية إشرافاً كاملاً ، ليكشف كل العورات ، كل الادعاءات عن النزاهة ويضع النظام فى أزمة شرعية . خاصة أن الحديث عن ديمقراطية النظام يعد جواز مرور ليلعب النظام دوراً اقليمياً مطلوباً ، فليس المهم أن يكون النظام ديمقراطياً بالفعل ، لكن لا يجب ألا يكون مكشوراً مفضوحاً كما أوضح حكم المحكمة الدستورية العليا - لذا بادر السيد الرئيس بمبادرة تستهدف إظهار النظام بمظهر الخاضع لارادة القضاء ، وتعبيراً عن قوة النظام واستقراره ، فأصدر تعديله لقانون مباشرة الحقوق السياسية . هذا التعديل الذى جاء متجاوباً فى الوقت ذاته مع مطلب الحركة الشعبية بالاصلاح السياسى والديمقراطى . لكن هذا التعديل شابه بعض

فى ظل أزمة مجتمعية شاملة ، أزمة اقتصادية متفاقمة أنتجت كساداً واضحاً للبيان يعترف به الجميع حتى صانعيه ، أزمة ديمقراطية جعلت رجل الشارع يسارع بالسخرية ويطلق لسانه ولسان المصرى سيفه عندما يسمع الحديث من أى مسئول عن الديمقراطية - خاصة لو كان من السيد كمال الشاذلى - هذه الديمقراطية التى يعانى من نتائجها فى حياته اليومية، سواء فى منعه من الحركة السياسية والاجتماعية المنظمة ، أو إهدار كرامته فى أقسام الشرطة ، أو هذا الفساد الذى جعل المواطن لا يستطيع قضاء مصالحه بالطرق المشروعة.

فى ظل هذه الأزمة الممتدة والتى هى فى ازدياد منذ الوعد بالتغيير الذى أثمر تغييراً جوهره مزيد - من الاستمرار فى التردى الذى تسير فيه بخطى أسرع بكثير من الوزارة السابقة.

فى هذا الوقت جاء حكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم شرعية مجلس الشعب لعدم إشراف

أحمد عبد القوى زيدان

انتخابات... ٢٠٠١

التي خشي عليه منها الجميع وسد ثغرة التعرف . وكان دور الشرطة جيداً بشكل عام فكانت النتيجة سقوط رموز الحزب الوطني وعودة عدد من الرموز البرلمانية المعارضة التي لعبت دوراً برلمانياً بارزاً ومميزاً في مراحل سابقة ومفصلية كأبو العز الحريزي وعادل عيد ، وكمال أحمد إلخ واستبشر المصريون خيراً وتأكدوا أن نسمة الحرية التي هبت مع إشراف القضاء أيقظت وعي الجماهير.

لكن المرحلة الثانية قللت من درجة الاستبشار والفرحة ، فقط استمر دور القضاء المميز ، لكن الشرطة تخلت عن دور الحياد الإيجابي لتتحول إلى دور الحياد السلبي المتواطئ مع بلطجة الحزب الوطني بل والحكومة، وتم هذا في مراجعة الرموز المعروفة بالذات من المعارضة أو المستقلين غير الحكوميين إسلاميين أو مستقلين حقيقيين ، وقد ازداد هذا بصورة واضحة في مرحلة الاعادة.

وجاءت أخيراً المرحلة الأخيرة وخاصة في مدينة القاهرة ليزداد دور الشرطة سوءاً ويزداد دور البطلجة المسموح بها من الحكومة بروزاً، تم كل هذا في ظل كشف انتخابات منعت الكثير من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بسبب عدم دقتها وعدم انضباطها.

وبالرغم من كل هذه الملاحظات فلقد كانت هذه الانتخابات خطوة مهمة في طريق الإصلاح الديمقراطي لأنها أعطت للجماهير الثقة في أنها بأصواتها قادرة على حجب الثقة عن عانت منهم لذلك أفرزت هذه الانتخابات عدداً من النتائج أهمها:

* سقوط الحزب الوطني فالحقيقة أن ٤٨٪ من أعضائه هم الذين حالفهم الحظ في الانتخابات . أما انضمام المستقلين فهو مؤشر سلبي لأنه يعني أن هؤلاء النواب لا يثقون في جديّة واستمرار الإصلاح الديمقراطي لأن انضمامهم إلى الحزب الوطني هو في الحقيقة احتواء بسلطة الدولة واستخدام لها.

* هزال نتائج أحزاب المعارضة: وخاصة حزب الوفد الذي خاض

المعركة الانتخابية بثقة كبيرة لأنه يلعب على أرضه فهو حزب انتخابي أولاً وأخيراً يعبر عن البرجوازية الكبيرة والقطاعات العليا من البرجوازية الوسطى يمتلك التمويل الكبير للمعركة الانتخابية لذلك رفع شعار المائة كرسي أي أنه يستهدف

يوسف والي



فتحي سرور



حوالي ٢٥٪ من أعضاء المجلس وحوالي ٣٠٪ من مرشحيه لكنه لم يحقق سوى ٧ مقاعد أي بنسبة ٢٥٪ من مرشحيه فقط. هذه النتيجة التي تعني فشلاً كبيراً للبرلمانية الوفدية تعد مؤشراً سلبياً لأنها تعني أن جماهير البرجوازية راهنت على الحزب الوطني ومنشقيه أو على الإخوان المسلمين . وهي نتيجة ليست مفاجأة لأن الوفد فقد منذ زمن بريقه الليبرالي منذ تحالفه مع الإخوان سنة ٨٤ ثم الدور المتخاذل من كل قضايا حرية الفكر والتعبير بدءاً من نصر حامد أبو زيد إلى وليمة لأعشاب البحر وخاصة الدور الذي لعبته جريدة الوفد في هذا المضمار تحت رئاسة جمال بدوي الذي خرج من رئاستها لرأس جريدة صوت الأزهر . وكان ذلك حتماً فكل القواعد المنطقية تقول أنك عندما تلعب على ملعب الغير تكون النتيجة لصالحه فهو الأحق بالتصديق . كما أن القاعدة الاجتماعية للوفد استوعبها منذ زمن الحزب الوطني والإخوان المسلمون - لكننا نؤكد أن انسحاب الوفد الليبرالي يلعب دوراً سلبياً في تطوير العملية الديمقراطية وهو ما يجب أن تعيه قيادته.

أما الحزب الناصري فقد أكدت الانتخابات وأوضحت عجزه الكامل عن استيعاب التيار الناصري الذي لا يزال له وجوده ودوره في الحياة المصرية.

وأيضاً حزب التجمع الذي دخل المعركة بعدد من المرشحين لم يتجاوز الخمسين وهو ما يؤكد أن الحزب بالرغم من حسمه للدور الأساسي المنوط بالعمل البرلماني وضرورته في أدبياته إلا أنه لا يزال ثمة تردد كبير حول كفايته

وحدوده من ناحية واتهامه بأن التركيز عليه سيؤدي لانحسار دور الحزب النضالي في الكفاح المطلب للجماهير من ناحية أخرى. بالرغم من أن ستة من مرشحيه فازوا في الانتخابات وهي نسبة ١٢٥٪ من مرشحيه فضلاً عن أن الحزب أدار معركة انتخابية قوية تميزت بوضوح الخط الحزبي سواء في هوية مرشحيه أو البرنامج التي نزل بها المعركة أو الشعارات السياسية المطروحة. ولذلك لم يكن من الغريب وإن كان لافتاً للنظر أن



فتحية الصال مع أهالي شركس 1 دائرة قصر النيل

حلمى مراد وآخرون. اذن ليست الحزبية هي التى فشلت كما يزعم كتاب النظام انما حزبيتهم هي التى فشلت . والدليل على ذلك أن الأحزاب التى تعبر عن قوى اجتماعية وفكرية فى الواقع المصرى هي التى لاتزال تقاوم وترفع رايات المعارضة بالرغم من قيود الواقع وقسوة الحصار وبالرغم من أخطائها فى بعض ممارساتها فضلاً عن التواجد لقوى حزبية محجوب عنها الشرعية تعمل فى الواقع المصرى.

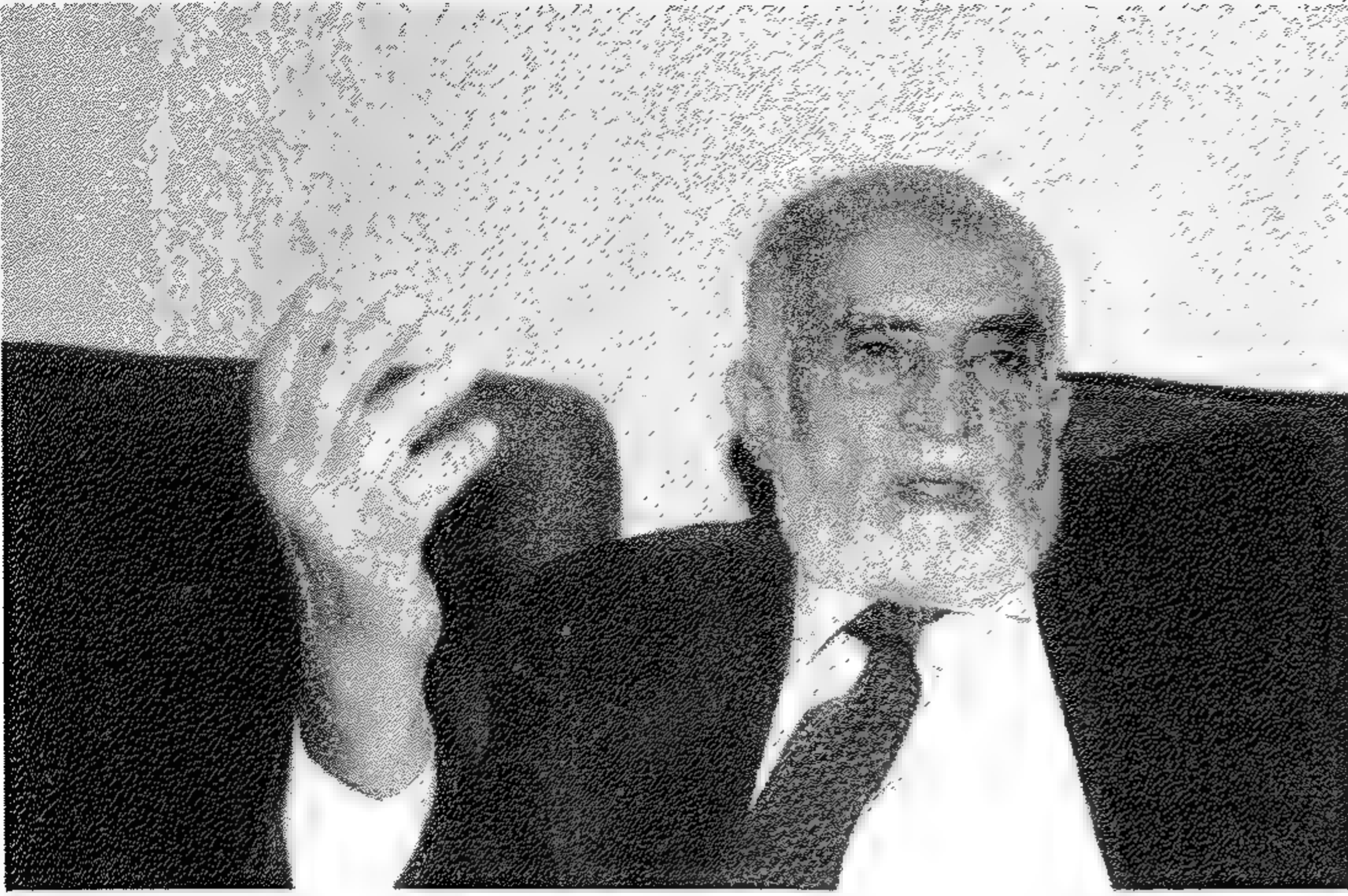
ومن هذه النقطة نصل الى النتيجة الثالثة وهي : نجاح المستقلين بين فيهم مرشحو الإخوان المسلمين.

كان نجاح المستقلين فى مواجهة الحزب الوطنى أكثر نتائج الانتخابات بروراً وإثارة للنقاش والمجدد، البعض كالأستاذ ضياء وشوان اعتبر أنها نوع من التصويت العقابى للحزب الوطنى لكننا نرى أنه وإن كان هذا وارداً إلا أن ظاهرة المستقلين هي فى جوهرها - وأيضاً لنجاح الإخوان المسلمين -

كان للوفد مرشحون فيها .. إن هذا يؤكد أن نسبة نجاح التجمع لاتعبر عن ثقل اليسار فى الواقع المصرى وهو مايجب أن يهتم به التجمع بمناقشته ودراسته خاصة أن لديه من الديمقراطية الحزبية ما يسمح بذلك ولايكتفى بذلك بل عليه أن يدير حواراً مع كافة القوى اليسارية التى انفطرت سواء كانت من التجمع أو ظلت خارجه.

ولعل فى بروز هاتين النتيجةين الدليل الواضح على فشل الحزبية المقروضة على الجماهير ، حزبية الأربعة عشر حزبا التى لاوجود جماهيريا لمعظمها بل ولاوجود تنظيمياً حقيقياً لأن الجماهير ليست صانعة هذه الأحزاب بل لجنة حكومية هي فى الواقع صاحبة هذه الأحزاب التى أعطتها شهادة الميلاد، ولذلك لم يكن غريباً أن توافق هذه اللجنة على حزب الأمة فى نفس الوقت الذى رفضت فيه حزب الجبهة الوطنية الذى أسسه فى هذا الوقت د. محمود القاضى والمستشار ممتاز نصار والدكتور

من حالفهم الحظ من مرشحي التجمع هم من قاداته الأساسيين : رئيس الحزب هذا المناضل الذى يستحق التحية - حتى من الذى يختلف معه - لأنه يطرح نفسه دائماً لامتحان الجماهير لا يخشى بحرهم ولايتعالى عليهم ولكن يستزيد من دفء هذه الجماهير ، أمين الحزب بأسوان ، أمين الحزب بالاسكندرية ، أمين الحزب ببور سعيد ، أمين الحزب بسوهاج فضلاً عن القيادى العمالى البارز الذى يمثل الحزب لدوره ثالثة بارادة الجماهير والذى وصفت الجرائد القومية المعركة فى دائرته أنها تجرى على أساس حزبي بين التجمع والحزب الوطنى . بل أن من دخلوا معركة الاعادة أيضاً هم أمناء محافظات الشرقية ، دمياط ، المنيا ، كما أكدت المعركة أيضاً أن التجمع حزب المعارضة الأقرب للجماهير نفى جميع الدوائر التى شارك الوفد فيها بمرشح كان مرشح التجمع الأكثر جماهيرية ، بل أن جميع الدوائر التى فاز فيها التجمع



مصطفى مشهور

استبدال الدولة والمدنية والوطن . . بالبطائفية والدين

الانتخابات تجريها الحكومة القائمة مستغلة كافة سلطاتها لانجاح أعضاء السلطة التشريعية ، والأحزاب محاصرة في مقارها - تتحمل بالطبع جزءاً أساسياً من المسئولية لاستسلامها لذلك - هذا في ظل سلطة فردية كبيرة للسيد الرئيس.

اننا في ظل بناء سياسي في جوهره ضد الحركة المستقلة للجماهير سواء كانت هذه الحركة نقابية أو أهلية أو خدمية المهم ألا تكون مستقلة وأن يكون مسموحاً بها من السلطة التنفيذية.

كل هذا يتم تحت عباءة قانون الطوارئ وترسانة كبيرة من القوانين المقيدة للحريات. إن العملية الانتخابية - كما في كل التجارب الديمقراطية - محصلة عمل ديمقراطي شعبي لشعب يمتلك حرية التنظيم بكافة أشكاله وليست هي بذاتها الديمقراطية.

ومن ثم على القوى الحزبية والسياسية بكافة فصائلها وخاصة قوى اليسار أن تعمل على تحقيق هذا بالنضال من أجل إصلاح ديمقراطي وسياسي حقيقي وبالاخراط وسط جماهيرها لممارسة حق التنظيم بكافة أشكاله دفاعاً عن حقوقها . أما الاكتفاء بالتغني بخطوة هامة ولكنها قاصرة ومحدودة سيحيل هذه الخطوة إلى رقعة في ثوب قماش من نوع مختلف تماماً ستكون رقعة ديمقراطية في ثوب من الموروث التسلسلي وهذا هو الجهاد الحقيقي

سلاح العاجز عن الفعل الحقيقي ، إنما بالمواجهة السياسية والفكرية ودعم المجتمع المدني وتعميق الديمقراطية في الواقع والثقافة المصرية ولعل البداية تبدأ بالاعتراف والاقرار بهذا الاقرار والحوار معه لدفعه للتطور أو التلاشي.

ولكن يظل ثمة سؤال معلق وهو مامصير هذه التجربة الوليدة المحاصرة؟

نعم إن تجربة الاشراف القضائي تعني أن الدولة - أيا كان دافعها - قد اختارت الديمقراطية. ولكن هذا الخيار محاصر بموروث تسلسلي يتمثل في بناء سياسي لا يزال في جوهره ضد التعددية الحزبية. فالأحزاب تنشأ بقرار من لجنة حكومية ، والتشريع لا يوضع من بشكل الحكومة إذا فاز - على سبيل الفرض - حزب غير حزب الحكومة القائمة بالأغلبية؟ كما أنه بالنسبة لعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية فأى متأمل للواقع المصري يصل إلى ذات النتيجة التي توصل إليها طارق البشرى في دراسته عن (الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو) أن واحداً من الأصول العامة في بناء الدولة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعي" ولعل أكبر دليل على ذلك أن مجلس الشعب لا يستطيع تعديل الميزانية وأن

تعبير عن يقظة المجتمع التقليدي في مواجهة العملية الحزبية المشوهة والمحاصرة من الحزب الوطني وحكومته من ناحية ، وتعبير عن قيم قد تكون أكثر تخلفاً حتى عما يطرحه الحزب الوطني ، ولكن هؤلاء المستقلين أقرب إلى أمزجة الجماهير . ولعلنا هنا نتذكر مقولة ماركس في مقدمته للطبعة الألمانية الأولى لكتابه رأس المال ١٨٦٧ (إلى جانب الشرور الحديثة) هناك سلسلة كاملة من الأحداث الموروثة تقهر الانسان وهي ناهمة من مجرد بقاء أنماط الانتاج العتيقة بقطارها المحتمى من الأشكال الاجتماعية والسياسية البالية " أننا لانعاني من الحى فقط بل من الميت أيضاً أن الميت يكبل الحى (

(نقلاً عن خروج العرب من التاريخ "فوزى منصور")

ان حصار المجتمع المدني الحديث من قبل الدولة وتشويهه وتخوينه ، وعجز المجتمع المدني عن تطوير الأشكال التقليدية والاستفادة منها لدعم المجتمع المدني دفع المجتمع التقليدي إلى البروز شاخصاً في هذه العصبية والتطرف والطائفية مستبدلاً بالدولة أو المدينة أو الوطن بالطائفة أو الدين ولذلك لم يكن غريباً تدنى نسبة تمثيل المسيحيين أو المرأة.

وهنا تكمن خطورة حقيقة على المجتمع ، خطورة لاتواجه بالقمع والكبت الادارى ذلك السلاح السهل الذى تلجأ إليه دائماً ولكنه

نحو المواطنة



الحوار

الإسلامى - المسيحى

فى الخبرة المصرية

مقاربة أولية

سمير مرقص

(١)

مدخل

تنطلق الدعوة إلى الحوار ،
أى حوار ، والحوار الإسلامى -
المسيحى ، بشكل خاص ، من
قاعدة مفادها أن هناك حاجة
موضوعية إلى التواصل بين
الأطراف المتحاورين وذلك بعد أن
اختبرت البشرية وعلى مدى
زمنى طويل زساليب ووسائل
صراعية تعددت أسبابها ،
فمنها ما كان سياسيا ومنها
ما كان اقتصاديا أو اجتماعيا .
إلا أن تعدد الأسباب أكد
تاريخيا على أن صراع المصالح
، أيا كانت الأسباب ، كان
العامل الحاسم فى استخدام
الأساليب والوسائل الصراعية
من تحريم الآخر وتكفيره إلى
الحروب الدينية ليس فقط بين
الدول المختلفة ولكن داخل
المجتمع الواحد ، وليس بين
الأديان المختلفة ولكن بين الدين
الواحد . بيد أنه فى لحظة
تاريخية من تاريخ البشرية
ليست بعيدة (بدايات القرن
العشرين) ، بدأ الدعوة إلى
الحوار وكانت لهذه الدعوة
ملحقين هما :

* انها دعوة غريبة فى

الأساس .

* انها بدأت فى إطار

المسيحية الغربية أولا

وكانت الأرضية الفلسفية

التي حكمت الحوار هو أن كل

طرف صاحب دين أو عقيدة ،

يرى الطرف الآخر جديرا

بالاحترام والمناقشة . ومع

مواصلة عملية « الحوار » يتولد

لدى كل طرف أن الآخر ليس

محروما حرمانا كاملا من الحق ،

وأن هذا ليس احتكارا خالصا

لأى من الطرفين . ومع ظهور

عوامل جديدة تتحدى الطرفين وتهددهما معا ،
ومع تبين أهداف مشتركة ، يتطور الحوار
ويزداد عمقا من التعايش إلى التعاون إلى
ما يجاوز ذلك من تنسيق أو وحدة فى مجال
نظري أو عملي . . . هذا هو الحوار على
المستوى النظرى والذي انطلقت على أساسه
دعائى الحوار اللاحقة ، ولكن إلى أى حد
تحقق ذلك عمليا ؟ وهل كان الحوار فى دعوته
العالمية نقيًا خالصا ؟ وإلى أى حد تقترب أو
تبتعد تجربة الحوار فى الخبرة المصرية من هذه
الدعوى ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يلزمنا أن
نعرض لتاريخية الحوار الإسلامى المسيحى .

(٢)

الحوار الإسلامى - المسيحى :

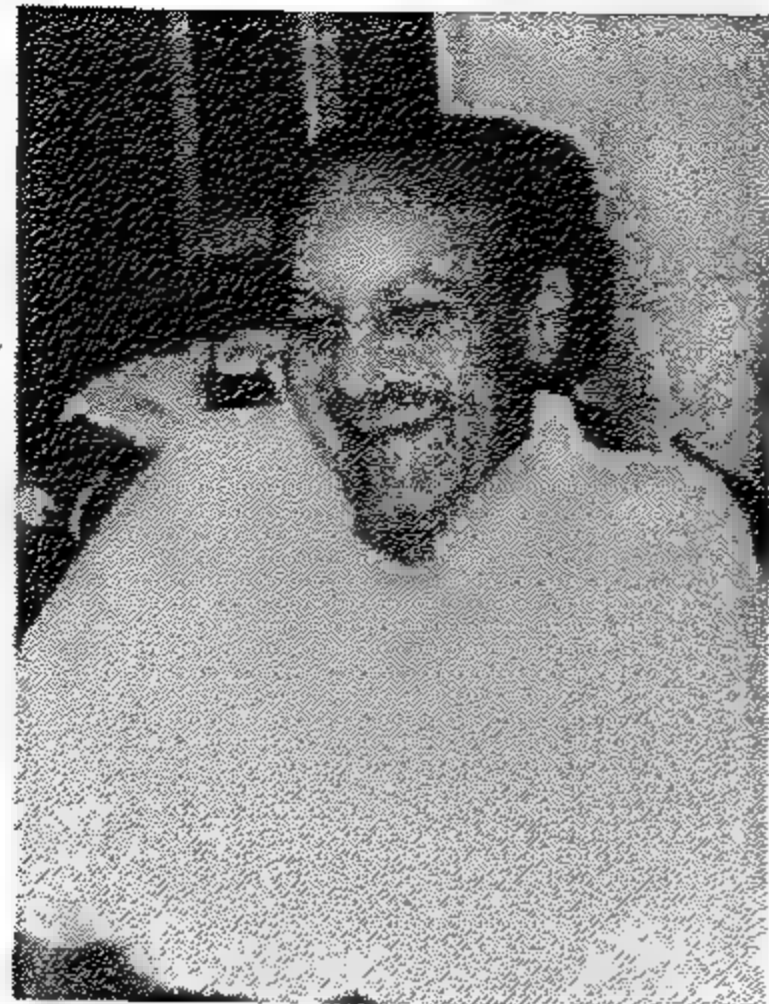
خلفية تاريخية

كان الحوار فى الأغلب الأعم حوارا غير
لين ، سجاليا فى المجمل ، سرعان ما دخل فى
طور صراعى إبان غزوات الفرنجة للمنطقة
والمرحلة الاستعمارية بعد ذلك ولم يظهر
مفهوم الحوار بالمعنى الذى قدمنا له إلا بعد أن
ظهرت الحاجة داخل المسيحية الغربية المتعددة
المذاهب إلى الحوار ، وفى نفس الوقت بدا أن
هناك ضرورة تحت ضغط المتغيرات الدولية
وتبلور مصالح عالمية - اقتصادية فى المقام
الأول - إلى الانفتاح على الخارج أو الآخر
المسيحى غير الغربى والإسلام .

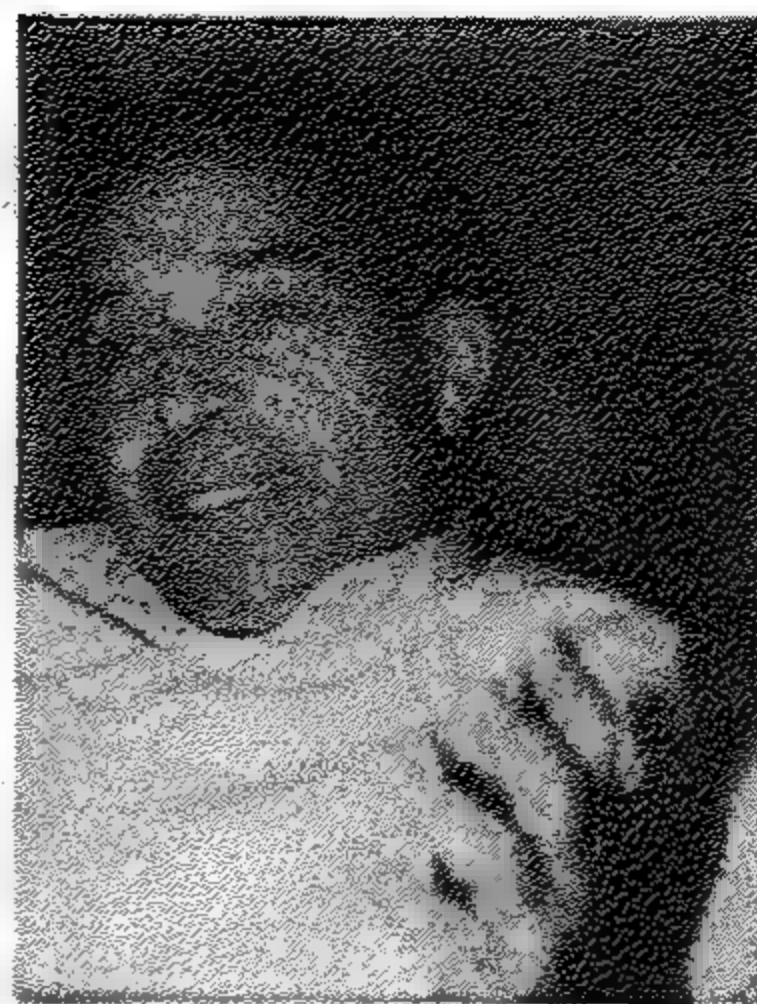
وبالنسبة إلى ردة الفعل المحلية تجاه
دعائى الحوار فلقد كان يحكمها خبرة
تاريخية تعود إلى أن مبادرات الحوار بين
الأديان غريبة فى الأساس وإنها فى البداية
اتخذت أشكالا تحمل تهديدا عقائديا لأن
الوفود الغربى جاء بداية من خلال الارسلات
التي تهدف إلى التحول الدينى وظلت هذه
الخبرة ماثلة فى الفكر والوجدان العربيين .
ولكن مع مرور الوقت ومن خلال المبادرات
التي تبنتها مؤسسات دولية بدأ قبول دعائى
الحوار وإن بدرجات متفاوتة خاصة وأن بعض
هذه الدعائى جاء ليخدم مصالح الغرب
الصاعد وفى إطار الهيمنة وكما يقول د .
الجابري " فان العقل الأوروبى لا يتعرف على (
الأثنا) إلا عبر (الآخر) ، والاثبات لا يقوم إلا



سليم العوا



طارق البشرى



فهمى هويدى

عبر النفى ، وضرب أمثلة على ذلك حد بينها: ثنائية الشرق والغرب ، وحلول (الآخر) الشيوعى محل الشرق ، أى أن الغرب يتعرف على نفسه من خلال نقيضه الاقتصادى والاجتماعى ، فتارة الشرق وتارة « الخط الأحمر » وهاتحين نسمه اليوم ، خطر (الآخر) مجسداً فى " الخطر الأخضر" أو الإسلام.

إلا أنه ومع مرور الوقت شقت فكرة الحوار الاسلامى المسيحى طريقها ، خاصة مع تراجع الاستعمار المباشر ، وإنحسار أشكال الهيمنة ، وعودة بعض التوازن إلى العلاقات المسيحية الإسلامية ، والإنتشار المتزايد للاختلاط والتعدد الدينى فى المجتمعات الغربية ، وتزايد الاتجاهات المتألمة فى معانى التعددية التى تندرج فى مقاصد الله للبشرية ، « ما يفترض نظرة جديدة إلى خلاص غير المسيحيين ، وإلى صلتهم بالحقيقة ، تتخطى المواقف التى سبق اختزالها فى القول المسيحى المعروف « لا خلاص خارج الكنيسة »

ويشار هنا إلى الدور الذى لعبه الفاتيكان بعد اصداره لوثائق مجمعه الثانى الداعية إلى الحوار (١٩٦٢ - ١٩٦٥) ورجوعا لما تضمنته رسالة البابا بولس السادس - آنذاك والتى كانت بعنوان " التوجهات العامة من أجل حوار مع المسلمين " ، وانطلقت لقاءات الحوار عقب ذلك وأخذت العديد من الأشكال والوسائل وتطرفت للكثير من الموضوعات ، وبالرغم أن الكنائس الشرقية كانت مستبعدة ولفترة غير قصيرة من حوارات عديدة إلا أنها بدأت المشاركة لاحقاً خاصة من خلال المؤسسات المكونية المختلفة مع بداية السبعينات.

وهكذا ، ويجب رضوان السيد ، يمكن القول إن " بدايات الحوار جاءت من ضمن استراتيجىة غربية.. كان النقاش من جانب المسلمين نقاشاً عقائدياً لايجوز التنازل فيه ، ومن جانب المسيحيين الغربيين باعتباره تواصلاً مفيداً فى نطاق السيطرة العالمية للغرب التى تواجه تحدياً شيوعياً .. حتى إذا أطلت الثمانينات سيطرت موضوعات حقوق الانسان والديمقراطية على النقاش مع غلبة

معا إلى المطلق حسبما يفهمه كل طرف والالتقاء معه بالفكر والتأمل.

ثالثاً: الحوار من خلال حياة مشتركة:

حيث يمضى أصحاب الأديان فيها لبناء الواقع وتطويره ومواجهة التحديات التى تواجههم معا . وهنا يكون ثمة تناسق بين الأهداف المطلوب تحقيقها والفكر الدينى.

ويمكن اضافة أربعة أنواع أخرى على هذا التصنيف وذلك كما يلي:

رابعا : الحوار الدعوى

ويهدف فيه كل طرف إلى تغيير عقيدة الآخر انه حوار يهدف إلى نفى الآخر.

خامسا: الحوار السجالى:

ويهدف فيه كل طرف إبراز أفضل مالهيه بالنسبة للآخر وأنه الأصح حيث تسود صبغة أفعال التفضيل من دون تجريح أو تصريح التغيير عقيدة الآخر.

سادسا: الحوار الكونى:

الذى لا يهدف إلى حسم أى أمر أ أى موضوع ولا يلتفت إلى الواقع محاولاً تصويبه أو تفعيله وإنما هو حوار المجاملات والمناسبات.

سابعا: الحوار الثقافى:

وهو حوار يحاول التأسيس للنظري والفكرى لحوار الحياة اليومية بما تنتجه من قضايا ومشاكل أو يحاول وفق ما ينقطع على أرض الواقع وهنا يسخر الدين من أجل تدعيم الرؤى النظرية لقضايا من شأنها تحقيق الاندماج الوطنى والاجتماعى.

(٤)

خصوصية الحوار الاسلامى -

المسيحى فى مصر

من الثابت تاريخياً أن مصر لم تعرف

الطابع الرسمى.. ثم اتسعت بيئات الحوار لتشمل أناساً مهتمين . وقبل صدور البيانات وصار المشتركون يكتشفون بعروض « موضوعية» متبادلة فى موضوعات محددة .. واستمرت جهود الحوار واستمرت معها العديد من الاشكاليات الخاصة بطبيعة العلاقات الدينية بين الاسلام والمسيحية على المستوى العقائدى وإن لم يمنع ذلك من حدوث انجازات على المستوى الفكرى من نحو قضايا اجتماعية وسياسية.

(٣)

أنواع الحوار

وحتى يمكن الحديث عن الخبرة المصرية فى الحوار الاسلامى المسيحى وأين تقف من الحوار الخارجى ، فانه لابد من تحديد أنواع الحوار المتنوعة فى ضوء الممارسات الحوارية التى قمت على مدى زمنى طويل ومن ثم أين توضع الخبرة المصرية. وسوف نعتمد هنا أولاً على تصنيف ثلاثى وضعه د. وليم سليمان قلادة من واقع وثائق وخلاصة أعمال الكثير من المؤتمرات والندوات الخاصة بالحوار فى مختلف البلدان والمؤسسات ، حيث يحددها بثلاثة أنواع ثم نضيف من جانبنا أربعة أنواع أخرى وذلك كما يلي

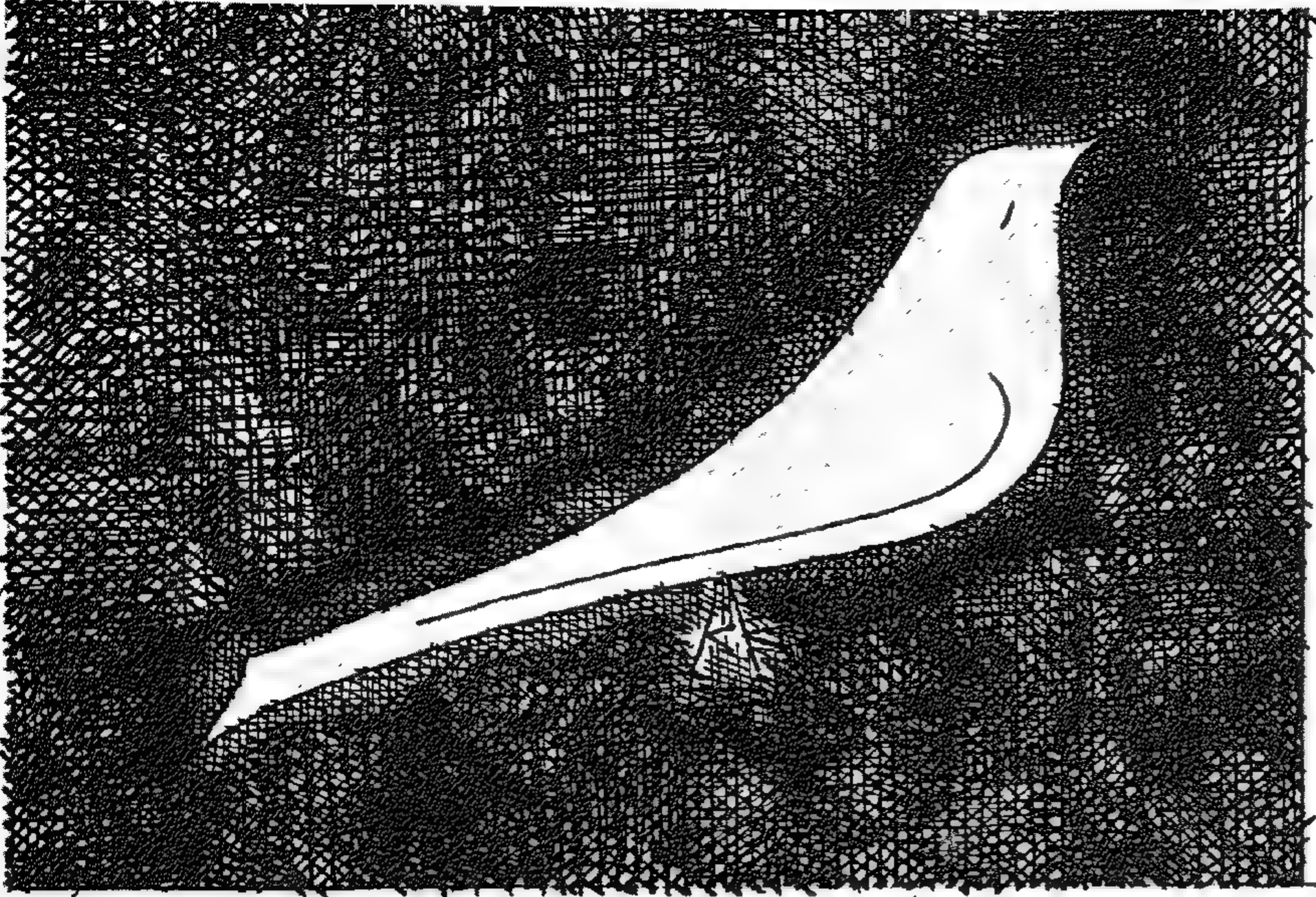
أولاً: الحوار الموجه:

وهو الذى يدور من أجل هدف موضوع مقدما لاتخاذ موقف معين من نحو قضيه بذاتها . ويكون هنا طرف مهيم وطرف تابع بوجه الأول الثانى لبلوغ مايريده من أهداف.

ثانياً : الحوار المجرد:

وينطلق زساساً من الفكر الدينى فى إطلاق غير موجه . يحاول أطرافه الوصول

الحوار الإسلامي المسيحي



لقد أتاحت " التعددية الواقعية "، أى التى لم تأت بمنحة من حاكم فرد أو بقرار سياسى وإنما وجدت فى الواقع واستمرت"، أن يتعايش " المسلمون والأقباط" عبر العصور وأن تحقق نوعا من الحوار يتجاوز المقدس والالهى إلى ماهو زمنى وإنسانى من خلال الحياة اليونانية، والتجاوز هنا لاي معنى « الانكار أو الاهمال» وإنما « الاستلها م ».

صفوة القول أن الخبرة المصرية قد تراوحت بين نوعين من الحوار: حوار الحياة اليومية والحوار السجالي وذلك بحسب اللحظة التاريخية التى تمر بها الجماعة الوطنية ، على أن هناك حوار ثالثا قد بدأ يعرفه المصريون بداية من الثمانينات ويختبروه عمليا أنفسهم ألا وهو الحوار الثقافى وهو نوع من الحوار بادر به نفر من المثقفين المصريين فى ظل مناخ طائفى حاولوا ايجاد أرضية فكرية مشتركة بين المسلمين والأقباط حول قضايا وطنية عامة مثل المواطنة والعدالة الاجتماعية وغير ذلك. من موضوعات بهدف تحقيق رؤى مشتركة تجمع بينهم فكريا حيث يجتهد كل طرف وعينه أن يصل إلى أفضل صيغة يكون من شأنها أن تصب فى صالح الوطن كله . ونجد الارهاصات الأولى لهذا النوع من الحوار فى كتابات المستشارين طارق البشرى ووليم سليمان قلادة، فالأول بدأ بسلسلة مقالات بعنوان " أحمد والمسيح فى مصر" نشرت فى

فى لحظات التراجع الوطنى والتى تؤدى إلى حدوث توترات مجتمعية متعددة من ضمنها التوتر الذى يلحق بالعلاقة بين المسلمين والأقباط حيث الارتداد إلى دائرة الانتماء الخاصة بكل طرف فانه ينتج نوع من الحوار يتراوح بين السجال والدعوة حيث الهجوم والدفاع ، التلميح والتصريح.

بيد أن قبول التعددية الدينية ، تاريخيا - رغم أية أحداث اعترضتها عبر هذا التاريخ - من الأمور اللاقتة للنظر ، والتى جعلت حوار الحياة اليومية يصير أمرا مستقرا حتى فى أوج مراحل التوتر أو التى تبرز فيها حوارات أخرى غير حوار الحياة المشتركة. أن الاقرار بالتعددية تحقق فى التاريخ ومن خلال الممارسات العملية المشتركة، نعم كانت هناك فترات يشعر فيها طرف بالسيادة أو الهيمنة على الطرف الآخر أو أن الطرف الآخر له حقوقا لا بد من أخذها ولكن بموافقة الطرف الأول وليس باعتبارها أمرا طبيعيا يتسارى فيه الجميع ، إلا أنه فى جميع الأحوال كان الاقرار بالوجود حقيقة لا يمكن انكارها أن التعددية ماكانت تصيح واقعا لولا التروحد الذى يجمع الأغيار قاعديا من خلال الحياة اليومية من جانب ، وفى مواجهة الظلم الذى يلحق بهم من جانب آخر ، وفى المعركة مع الوافد الأجنبى ، حاكما أو مبشرا ، من جانب ثالث.

الحوار الاسلامي المسيحي بمعناه المعاصر وبأشكاله التنظيمية ويقواعده التى عرفت لاحقا عندما تأسس هذا النوع من الحوار فى بدايات القرن العشرين وان كانت بدأت تشارك فى فاعلياته منذ السبعينات وان كان فى حدود . فالعلاقات الاسلامية المسيحية فى مصر ارتبطت " بمجمل الحياة الاجتماعية للمصريين فى مختلف مجالاتها، فالعلاقة الحوارية بين الدينين هى أساسا العلاقة بين الأقباط والمسلمين" على أرض الواقع أو مايمكن أن ندرجه تحت نوع حوار الحياة اليومية المشتركة . نعم كانت هناك فترات مرت فى تاريخ هذه العلاقة برز فيها هذا النوع من الحوار الجالى الذى قد يتطرف فى أحيان أخرى إلى الحوار الدعوى . إلا أن هذه الأنواع كانت ترتبط دوما باللحظة التاريخية المنتجة لكل نوع، ويلغة أخرى كان صعوده أو تراجع زيا من هذه الأنواع يرتبط باللحظة التاريخية التى يمر بها الواقع المصرى. ففى لحظات النهوض الوطنى و بروز مشروع نهضوى يسعى لتحقيق مصر المستقلة القوية كان يتأكد حوار الحياة اليومية المشتركة بين المسلمين والأقباط والذى يتجسد فى حركة نحو اندماج وطنى تتجاوز الانتماءات الضيق وتصب فى انتماء وطنى يشمل الجميع. فالحوار هنا هو حوار التفاعل الوطنى على أرض الممارسة الحية لبناء الوطن الواحد . أما

مجلة الكاتب مع مطلع السبعينات ثم نشرت لاحقاً مع اضافات في المجلد الهام " المسلمون والأقباط في اطار الجماعة الوطنية ". أما الثاني فكانت كتاباته المبكرة في مجلة الطليعة ثم كتابه " الحوار " بين الأديان والذي أرسى فيه قواعد الحوار في ضوء الخبرة المصرية وأخيراً كتابه " المسيحية والاسلام في مصر ".

ثم تأتي تجربة الحوار المباشر في نهاية الثمانينات مجموعة من الحوارات أطلقها مجموعة من الشباب المصري بشكل منظم مثلت خبرة مصرية جديدة في هذا المجال حيث شهدت اجتهادات حقيقية وتنظيرات جديدة في مجال العلاقات الاسلامية القبطية نصب في خانة المواطنة والمساواة والتكافؤ وتمثل قاعدة فكرية لعمل بناء . وربما تكون هذه الخبرة قد استفادت من الخبرات الحوارية الخارجية إلا أن القطعي أنها استطاعت أن تشكل خبرة مصرية ذات خصوصية تتفق والواقع المصري المركب.

إلا أن الملفت للنظر هو تجدد دعاوى الحوار الغربية في السنوات الخمس الأخيرة والتي تركز على المؤسسات الرسمية دون الأهلية من جانب ، كذلك تستبعد مؤسسات شريكة محلية أخرى من جانب آخر، وتفرض جدول أعمال غربي في الأساس، وهي أمور تعد عودة لمراحل تاريخية سابقة مر بها الحوار الاسلامي المسيحي في خبرات بلدان أخرى، كذلك عدم الأخذ في الاعتبار الخبرة المصرية في الحوار سواء على المستوى القاعدي الحى المتبلور غير التاريخي أو الثقافي الذي قطع فيه شوط لا بأس به . ويتنا نسمع عن

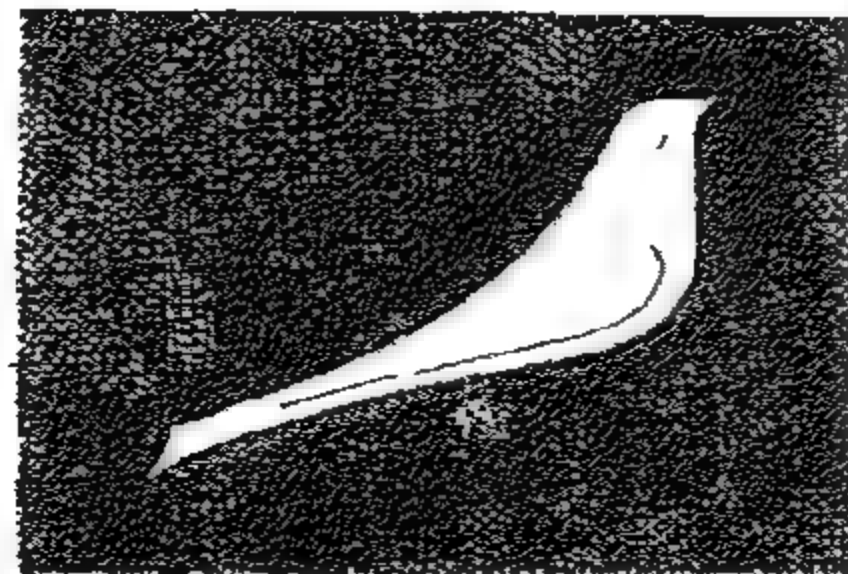
مؤسسات غربية شتى تعمل في هذا المجال لانعرف بالضبط أهدافها ومن ورائها ولماذا تعمل مع مؤسسات بعينها دون غيرها . بل الأخطر من ذلك هو تراجع أحد الكيانات الدينية الهامة الأوروبية عن انجاز تحقيق في الستينات حول رويته للمذاهب المسيحية الأخرى والاسلام ورغم ذلك لم يزل له نشاط في مجال الحوار وله تعاملات مع مؤسسات دينية محلية بالرغم من تراجع نظرتة على المستوى العقائدي بالنسبة للآخر.

وهنا تبرز مجموعة من التساؤلات: أليس أجدى أن ندعم الحوار الاسلامي المسيحي الداخلي الذاتي بشتى وسائله خاصة في المجال الثقافي ، وأن يكون الحوار مع الخارج بتمثيل مشترك اسلامي مسيحي، كذلك التأكيد على الدور الحوارى للمسيحية الشرقية فلا تهمل ولا تستبعد ولا تستأثر المؤسسات الغربية بالطرف الاسلامي حرصا على الخبرة الذاتية الوطنية في هذا المقام، ولماذا حرص بعض هذه المؤسسات على تقرير الحوارات الثلاثية الآن وفي هذا الوقت بالذات . ولماذا لا تشجع المبادرات الأهلية لدعم الحوار الثقافي في مصر والذي بدأت ثماره تظهر في الخبرة المصرية خاصة في مجال المواطنة ، المنطقة الشائكة في العلاقات الاسلامية المسيحية ، فكانت من أهم الانجازات التي تمت في مجال الحوار الثقافي في الحقبة الأخيرة (راجع فهمي هويدى في " مواطنون لاذميون " العوا ، وطارق البشرى في " ندوة المواطنة . تاريخيا ودستوريا وفقهيا ووليم سليمان قلادة في " مبدأ المواطنة " ..) وانعكست عمليا في الانتخابات الأخيرة في دعم المرشحين الأقباط

وهكذا يتلاقى الثقافي مع الواقع العمى. لاشك أن الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة ومسبق ليس إلا مقارنة أولى لهذا الموضوع نتمنى أن ننجز تفصيلا دراسة تعنى بأبعاده في وقت قريب.

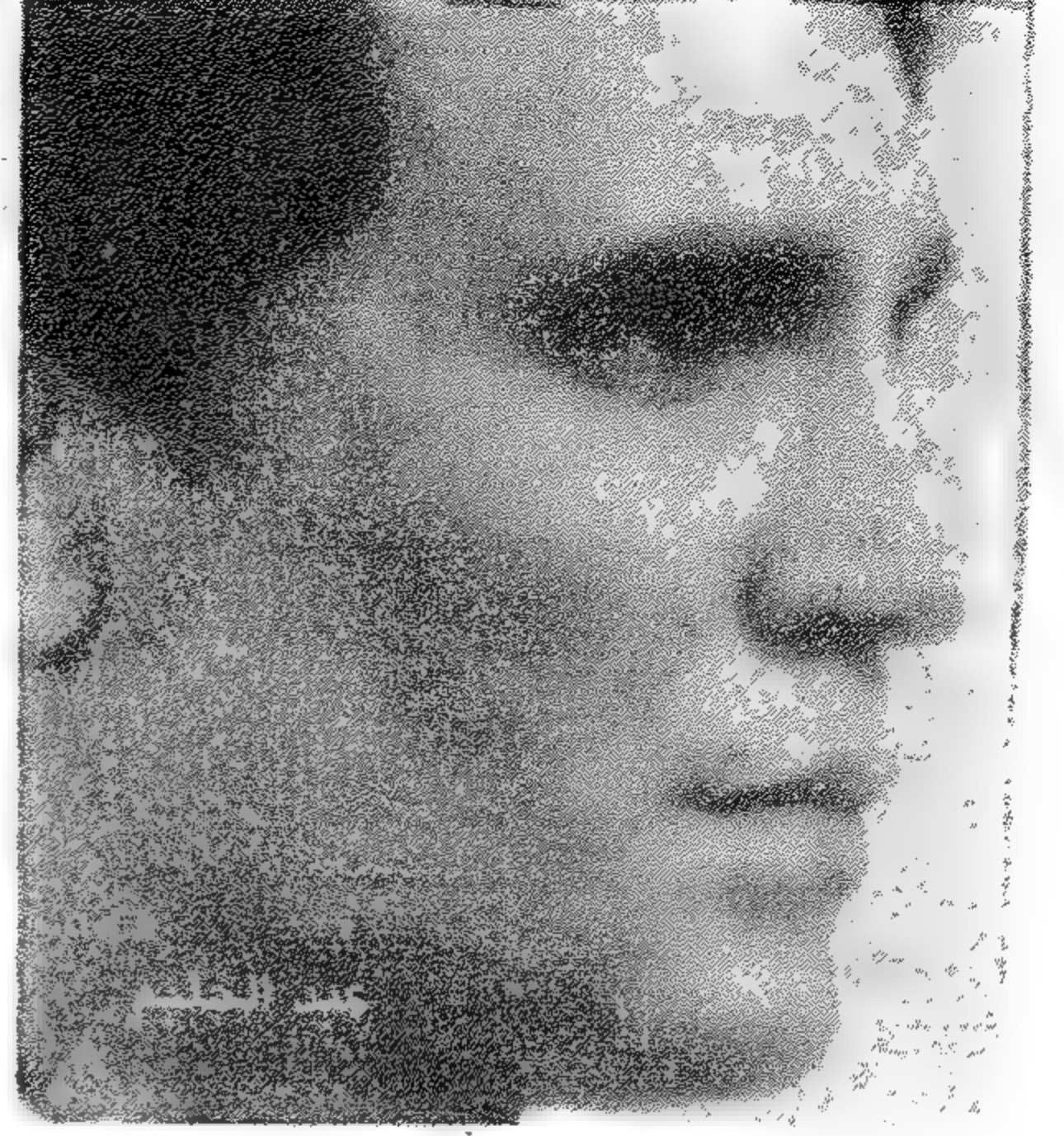
(*) هذه المقاربة الأولية لدراسة أوسع حول الموضوع تحت الاعداد
مصادر:

- (١) وليم سليمان ، الحوار بين الأديان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .
- (٢) وليم سليمان قلادة ، العلاقات الاسلامية - المسيحية في الواقع المصري: المفهوم الأساسي في الماضي والحاضر والمستقبل ، في العلاقات الاسلامية - المسيحية ، قراءات مرجعية في التاريخ والحاضر والمستقبل ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٤
- (٣) يوسف الحسن ، الحوار الاسلامي المسيحي : الفرص والتحديات ، منشورات المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ١٩٩٧
- (٤) رضوان السيد ، الحوار الاسلامي المسيحي والعلاقات الاسلامية - المسيحية ، مجلة الاجتهاد ، العددان ٣١ و٣٢ ، السنة ٨ ، ربيع وصيف ١٩٩٦ .
- (٥) سعود المولى ، الحوار الاسلامي المسيحي وضرورة المغامرة ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ١٩٩٦ .
- (٦) راجع خبرة الحوار الثقافي من خلال سلسلة كتب المواطنة اصدار المركز القبطي للدراسات الاجتماعية.



لا اعتراض عليه كإنسان نقدم له كل الاحترام ، لكن اعتراضنا أنه يعتقد أنه يغنى ، وأنه مطرب مشهور من باريس إلى شبرا كما يقول ، واعتراضنا الأكثر على انتشاره بين الشباب ، والمصيبة أن التلفزيون بعد أن فرضه علينا من خلال مسلسلاته ، عاد وقدمه فى برنامج يتناول فيه أسرار نجاح المبدعين فى شهر رمضان ، وكانت صورته وصوته على الشاشة تجسيدا حيا للعشوائية التى نعيش فيها ، ومثال حى على ترهل المجتمع وإفلاس نظامه السياسى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى . إن ظهوره فى التلفزيون كنموذج للشباب يعكس قمة منظومة التناح التى نعيش فيها من خلال سلوكيات السلبية واللامبالاة ، والأناجيلية ، والاستهتار ، والبلادة ، والتحایل ، والعجز ، والنفاق ، والاستسلام لدرجة اليأس . إن مايقوله هذا الشخص يعتبر تجسيدا حيا على إبداع المتهورين ، فالمجتمع المتهور سياسيا واقتصاديا وثقافيا هو الذى يردد تلك الكلمات التى يعتقد هذا الشخص أنها أغانى ، والشباب المتهور هو الذى يعجب بكلمات مثل " من أول يناير ، حبطل سجاير ، وأشيل حديد . بل انظروا الى الشباب وملابسهم الغربية ، والمحمول على حزام البنطلون ، وشعورهم على شكل كعكة ! ، وتأملوا أيضا ملابس البنات وبعض السيدات الشابا ، نجد القصير والشفاف والضيق من الملابس ، فهن يتشبهن بنجومهن من بنات الاعلانات ، وشابات الفيديو كليب وهن يتراقصن مع الموسيقى الصاخبة . بل تأمل مايردده الأطفال فى الشوارع من كلمات حمقاء غبية تعكس تخلفاً عقلياً جاءت على لسان نجوم الكوميديا والفن فى هذا الزمن .

وكانت دراما التلفزيون عندنا تقدم البطل النجم فى صورة المكافح ضد الفساد ، المناصر للمبادئ الشريفة ، وكان هذا النجم أحيانا فى صورة فرد ، أو فى صورة أسرة مناضلة شريفة ، أو عدة أفراد . لكن مع التحولات التى حدثت فى المجتمع المصرى يسقط قيمة العلم والمعلمين ، وسقوط قيم الشرف والضمير ، وارتفاع القيم المادية ، حيث أصبح الثراء والوفرة هما مقياس النجومية فى المجتمع ، حتى لو كان هؤلاء النجوم من الجهلة والمشبوهين ، ومهزيبى المخدرات والتجار المستغلين والموظفين



عبد الحليم حافظ
مقنى المجتمع العامل

أغاني المتهورين

فشلت تماما فى أن أنقذ أبنائى من تيار سلوكيات الاستهلاك المعولم التى اكتسحت جميع القيم التى حرصنا عليها جيلاً بعد جيل ، فأولادى الآن آخر " روشنة " ، فمتعة ابنى (١٧ عاما) أصبحت الوقوف مع عصابته من المراهقين أمام " المولات " ، فى تجمع يجعلنا نشك فى مستقبل هذا الوطن ، وابنتى الصغيرة بنت ١٤ سنة أصبحت تتسوق بالتليفون من خلال إعلانات التلفزيون ، وأصبح الحديث معى يتم بمصطلحات مثل: كبر دماغك ، دوس وهات من الآخر ، ده بيئة ، ده روش ، فى حاجة علينا ، قشطة ، بيس ، كول ، ستايل ، ماما عايزه جاز . إلخ تلك المصطلحات التى نسمعها من المراهقين الآن . واكتشفت أننى لأواجه سلوكيات أولادى فقط بل أواجه مجتمعاً كاملاً ، حدث فيه انهيار قيمي شامل ، وسيطرت فيه النزعة المادية ، التى جعلت التعليم والعلم بلا

د. أحمد محمد صالح

إننا أمام جيل جديد من الشباب فى غيبوبة تامة ، ومخدر تماما فى زمن ارتفعت فيه أبدي الأبناء على الآباء والأمهات ، زمن استطاع فيه مايسمى بمطرب شعبى مترهل الجسد وكرشه يسبق رأسه وملامحه تذكرك فوراً ببلطجية الانتخابات وصوته يذكرك بالمخدرات ، وملابسه مثل الأراجوزات ، ويضع غوايش ذهب فى يده كالنساء ، وخواتم ضخمة فى أصابعه ، استنتجت أنه يعمل مكروجياً فى منطقة ريفية أو عشوائية ، اللهم

قيمة فى نظر الكثيرين وبالأخص من الشباب الذين يرون الغنى الفاحش والإسراف المتوحش بلا مبرر منطقى ، والتصرفات الاستفزازية للأغنياء الجدد ، فانهارت قيم العلم والفكر ، وسيطرت على المجتمع الأنماط الاستهلاكية ، وأصبح الجميع يتهافتون على لقمة العيش ، بأى طريقة ، وأصبح الشباب بلا هدف ولا أمل ، الا البحث عن المال والغنى بأسهل الطرق ، ولا يستهويهم غير المظهرية والضخامة ، ولا يعترفون بأبطال غير السماسرة ، ونجوم السينما والإعلان ، وباتوا يتحدثون عن أنواع السيارات والمحمول ، والمنتجعات ، وعالم " الروشنه " .

النماذج التي يقدمها التلفزيون كقدوة للشباب هي:



صفوت اشريف

النجم القادر الفاجر

والباسفيك انخفضت النسب. وبالرغم من أن المعلومات حول جرائم القتل غالبا ماتعطى فكرة تخطيطية عامة ، ولا تبرز معطيات ضخامة جانب الانتقام من قبل القاتل ، التي تعطى رؤية أخرى وأنماطاً أخرى للعنف. لسوء الحظ فإن المعلومات والبيانات المقارنة المتاحة عن الانتقام ، تغطي فقط خمس دول فقط هي كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، ونيوزيلندا ، وفنلندا ، وإمارة ويلز في إنجلترا.

آه لو توفرت معلومات عن جرائم الانتقام في الدول العربية ، أعتقد كنا سنرى صورة تقطر دما.

فأوروبا الغربية حالات القتل فيها وخاصة في ويلز في إنجلترا في تزايد مستمر وسريع للعنف من خلال مقياس لحالات الانتقام بالاعتداءات والتهديد ، خلال الفترة من الثمانينات إلى منتصف التسعينات ، ورغم تراجع جرائم القتل بصفة عامة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن معدلات جرائم الانتقام بالاعتداء والتهديد مستمرة في التزايد في نفس الفترة. فقط كندا أظهرت عدم زيادة في جرائم الانتقام . ويبدو أن الوضع قياسا على الإحصائين ، ليس فقط في البلدان التي رصدت فيها أعلى نسبة لجرائم القتل أثناء فترة منتصف الثمانينات ، لكن على مستوى العالم ككل ، نسبة جرائم القتل كمؤشر للعنف في تصاعد سريع ومستمر.

فالإحصاءات والأرقام المخوافة تشير إلى أن أكثر من ٤٠ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف من السكان موجودة في جنوب صحاري أفريقيا ، كأعلى نسبة ، تأتي بعدها أمريكا اللاتينية فهي تقريبا ٢٣ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف من السكان ، وترصد الأرقام أيضا في المدن العالمية أن معدل الجريمة في جوهانسبرج مرتفع للغاية ، حيث وصل إلى ١١٥ جريمة قتل ، وفي كالي وصلت ٩١ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف من السكان . وتطرح هذه الأرقام المميته عدة أسئلة

ماسبب هذا الاندفاع للعنف في العديد من الأجزاء للعالم؟

وهل هو ظاهرة دائمة أو مؤقتة؟
ويزيد على تلك المعاناة الواضحة والخسارة الحياة الإنسانية مزيدا من العنف الاقتصادي والاجتماعي.

فهل أصبح الناس في العالم أكثر شرا؟!

الفاجر بعد أن كان الكادح الصابر الشريف ، ونلمح ذلك بوضوح في أغلب الدراما التي تقدمها وسائل الاعلام ، وفي ضيوف برامج التلفزيون ، وفي الإعلانات المصورة في الصحف والمجلات . وإذا كانت تلك هي حال النماذج التي تقدم لشبابنا ، وهو القاعدة الأساسية لمستقبل الوطن ، فلا أدري من أين جاءت جرعة التفاؤل الإعلامي بالمستقبل في مصر!

والحرفيين الغشاشين ، وفاقدى الذمة والضمير في كل موقع ، أصبحوا هم نجوم المجتمع اليوم ، خاصة مع تفاقم الضغط السكاني الذي تقلصت معه إنجازات التنمية المتواضعة ، وتحول المجتمع إلى السلوك الاستهلاكي ، وأصبح كل شيء يرتبط بالاستهلاك ، وأصبحت الطبقة التي تملك النقود هي من نوعية السماسرة ، ووكلاء الشركات الأجنبية ، وأصبح نجم المجتمع اليوم في مصر هو القادر

عولمة العنف

بنسبة ٨٠٪ في أمريكا اللاتينية ، وزادت بنسبة ١١٢٪ في العالم العربي ، ونكررها حتى لايعتقد البعض أنه خطأ مطبعي زادت نسبة جرائم القتل في بلاد العرب بنسبة ١١٢٪ في أوائل التسعينات، وأرجو أن تتمالك أعصابك عزيزي القارئ ، فقد قفز المتوسط العالمي لجرائم القتل إلى ٨٨٦ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف من السكان أثناء الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، وفقط في دول أسيا

وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية في العالم كله وبكل اللغات ، انتقدت بشدة وشجبت تصاعد العنف كمرض مستوطن ، وكأسوأ ظاهرة في العالم ، ولكن هل هذا هو الواقع الفعلي في العالم ؟!

وبداية نعترف أن تقييمنا لتصاعد العنف في العالم استنادا إلى ماتقوله وسائل الإعلام ، يعتبر دليلا محفوقا بالمخاطر ، والأفضل أن نختبر الحقائق فعلا ، ونرصد نسبة جرائم القتل كمقياس موثوق للعنف في العالم ، حيث الألم والتألم والمعاناة ، مع صعوبة تجاهل الجثة.

المتوسط العالمي لجرائم القتل ، من عينة في ٣٤ دولة من مختلف بقاع العالم بين عام ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، يبين أن هناك ٨٢٥ جريمة قتل تحدث لكل ١٠٠ ألف نسمة ، ثم ارتفعت نسبة جرائم القتل في العالم بنسبة ٥٠٪ في أوائل التسعينات ، حيث زادت في الدول الصناعية بنسبة ١٥٪ ، بينما زادت

زادت جرائم القتل

في البلاد العربية

بنسبة ١٢٪

السياسة و البقر



إلى هؤلاء الذين لا يفهمون في السياسة ،
نقدم لهم شرحا بسيطا للمذاهب السياسية
* الاقتطاع هو أن يكون لديك بقرتان ،
ويأخذ منك الإقطاعي صاحب الأرض بعضا
من اللبن.

* والاشتراكية النقية جدا هي أن يكون
لديك بقرتان تأخذهما الحكومة وتضعهما في
شونة مع بقر الآخرين ، ويجب عليك أن
تعتني بكل البقر ، وتعطيك الحكومة كوبا
واحدا من اللبن.

* وعندما يعتني ببقراتك مزارعو الدواجن
الآخرين ، ويجب عليك في نفس الوقت
الاعتناء بدواجن الحكومة التي أخذت من
المزارعين ، وتعطيك الحكومة عندها الكثير
من اللبن والبيض وفقا لاحتياجاتك كما تقول
اللوائح ، هنا تسمى اشتراكية البيروقراطية.

* وعندما يكون لديك بقرتان ، والحكومة
تأخذ منك الاثنين ، وتستأجرك للعناية بهما
، وتبيع لك اللبن ، تكون هذه هي الفاشية.

* وعندما تقتسم بقراتك الاثنين مع
جيرانك وتشاحن أنت وجيرانك عن من الذي
يملك " القدرة " والذي تتعاطم عنده " الحاجة "
وفي نفس الوقت ، لا يشتغل أحد ويعتني
بالبقرات ، ولا يحصل أحد على كوب من اللبن
، وتسقط الأبقار ميتة من الجوع ، هذه هي
الشيوعية النقية.

* وعندما يكون عندك بقرتان ، ويجب
أن تعتني بهما لكن الحكومة تأخذ منك كل
المنتج من الحليب ، وأنت تختلس بقدر
ما تستطيع من إنتاج الحليب وتبيعه في
السوق السوداء هذه هي الشيوعية الروسية.

* في البريسترويكا ، يكون لديك بقرتان
، ويجب عليك أن تعتني « بهما ، لكن المافيا

تأخذ منك كل اللبن ، وقبل أن تأخذ المافيا
تحاول أنت أن تسرق كل ما تستطيعه من اللبن
وتبيعه في السوق الحرة.

* إذا كان لديك بقرتان ، وتأخذهما
الحكومة ، وتطلق عليك النار فأنت في
الشيوعية الكمبودية.

* وفي الدكتاتورية لديك بقرتان ،
تأخذهما الحكومة وتجندك قسرا.

* وفي الديمقراطية النقية لديك بقرتان ،
جيرانك يقرروا من الذي يحصل على اللبن!

* في الديمقراطية المثلة لديك بقرتان ،
يختار جيرانك شخص ما لإخبارك من الذي
يحصل على اللبن.

* في البيروقراطية لديك بقرتان ، في
البداية ، الحكومة تضبط وتنظم كيف يمكن أن
تغذيها؟ ومتى يمكن أن تحلبها؟ ثم بعد
ذلك تدفع الحكومة لك لعدم حلبها ، ثم
تأخذها ، تقتل واحدة ، وتحلب الأخرى
وتصب اللبن هباء على الأرض . ثم تطلبك
الحكومة لملء الاستثمارات لتبرر أسباب البقرة
المفقودة.

* في الرأسمالية ليس لديك أي بقر ،
ولن يعيرك البنك المال لشراء البقر ، لأنه ليس
لديك أي بقر لإقامة ضمان.

* في الفوضوية النقية لديك بقرتان ، إما
أن تبسح اللبن بسعر عادل ، أو أن جيرانك
يحاولون أن يأخذوا منك البقر ويقتلونك.

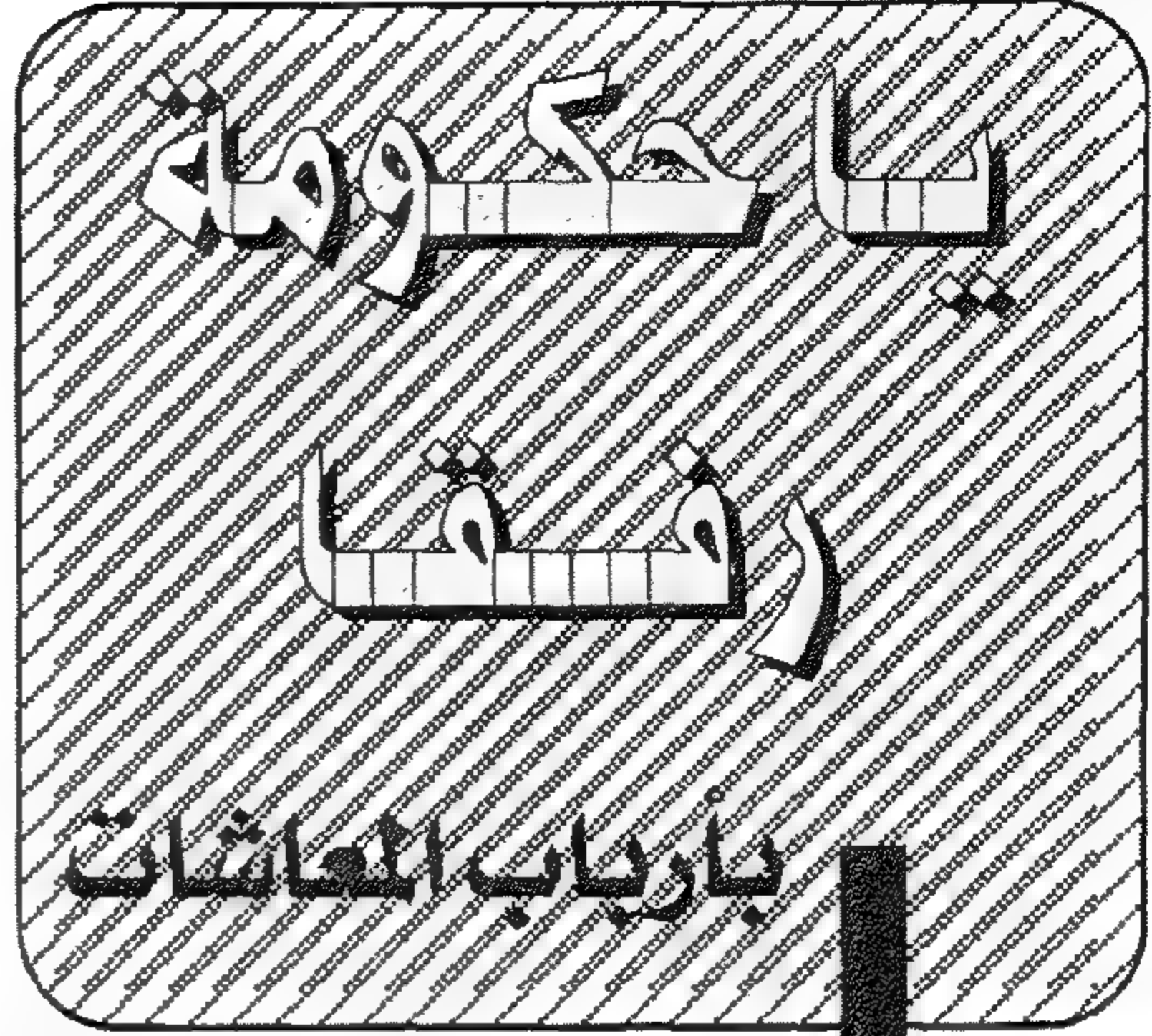
* في الرأسمالية الفوضوية لديك بقرتان
، تبيع واحدة وتشتري بدلا منها ثورا.

* في السريالية لديك زرافتان ، وتطلبك
وتأمرك الحكومة لأخذ دروس في الهرمونيكا.

* وفي مذهب الألعاب الأولمبية لديك
بقرتان ، واحدة أمريكية ، والأخرى صينية ،

ومع موسيقى خلفية ومونتاج سينمائي تسرد
حكاية مؤثرة ، كيف أن البقرة الأمريكية
تغلبت على الألم وعذاب النسر في إحدى
الضواحي بين والدين منفصلين بالطلاق ، ثم
يذكر بشكل عابر أن البقرة الصينية تضرب
يوميًا بواسطة مزارع استبدادي وشاهدت
والديها مذبحين أمام عينيها ، وتفوز البقرة
الأمريكية بالمسابقة ، وتتلوى وتصرغ بحدة
على الرمال ، وهي تسمع فوزها بعقد عمل
بعدة ملايين من الدولارات ، بينما تقاد البقرة
الصينية خارج الحلبة ونسمع طلقاً نارياً عليها
من مسئولى الحكومة الصينية ، ولم يعد أحد
يسمع عنها شيئا ، ويشترى ماكدونالدز
MCDONALD اللحم ويقدمه ساخناً
وسريعاً في مطاعم بكين.

* وإذا كانت لديك بقرتان ، في عزبة
فيها جميع الأنماط السياسية السابقة
ومتعايشة في تناغم ، وصاحب العزبة فرض
عليك ضريبة مبيعات ، فلا يتبقى لك لبن أو
لحم ، فهاجرت البقرتان إلى المدينة ، إحداهما
انضمت للحزب الحاكم ، والأخرى انضمت
لأحزاب المعارضة وأنت ضائع بين البقرتين ،
البقرة الأولى دخلت الانتخابات وأصبحت
عضوا في المجلس النيابي ، واقتضرت من
البنوك ، مدخرات جيرانك ، وهربت للخارج ،
وهناك أصيبت بجنون البقر ورجعت تنشر
العدوى بين بقية البقر ، والبقرة الثانية تضرب
يوميًا بالسياط ، والماكدونالدز واقف ينتظر
سقوطها حتى يشتري لحمها برخص التراب
ويقدمه ساخناً وسريعاً في مطاعمه ، طبعاً
أنت وجيرانك لا تملكون أي أمل ، لا في البقرة
الأولى ولا في البقرة الثانية ، ولا في صاحب
العزبة ، والسؤال الآن هل تعرف أين أنت؟!



**حافظوا على أموال التأمينات
الاجتماعية حماية لأصحابها
من التسول**

**محمد
جمال
إمام**



أحمد العماري

بالإضافة إلى ضياع مبلغ ٦٠ مليون جنيه كان يمكن أن تتحقق كعائد سعر فائدة في حالة إيداع المبلغ في البنوك. ويضيف كاتب الموضوع قائلا "الغريب أن الوزارة قررت هذا العام استثمار مبلغ مليار و ٦٥٠ مليون جنيه في البورصة ، الأمر الذي يحذر منه خبراء الاقتصاد ويرون أنه يهدد بخسارة مبالغ تصل إلى ١٨٠ مليون جنيه أخرى نتيجة لأوضاع البورصة وتقلباتها .. يذكر أن أموال التأمينات تستقطع من أجور أكثر من ١٧ مليون عامل بأجر وأن إجمالي المستثمر من أموال التأمينات والمعاشات يصل إلى ١٣٠ مليار جنيه ، منها ١١٩ مليار و ٦٠٠ مليون جنيه مودعة لدى بنك الاستثمار القومي و ٢٠ مليار و ٧٣٠ مليون جنيه اقترضتها الدولة بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة في البنوك ، و ٥ مليارات و ٢٠٠ مليون جنيه ودائع في البنوك ، تحقق أفضل عائد ، ومليار و ٦٥٠ مليون جنيه سندات وأسهم للمضاربة في البورصة".

حدث

صيحة تحذير من الوقوع في مصيدة المعاش المبكر

ماتوقعناه

ولقد سبق وأن أشرنا ، في معرض تأبيننا للقائد النقابي الراحل فتحي محمود ، إلى ما حذر منه قبل وفاته بقليل من اللعب بأموال التأمينات في بورصة لانزال تعتبر ناشئة ومعرضة



السيد راشد

لتقلبات خطيرة قد تلحق الضرر بالمزايا التأمينية للملايين من العاملين وبجياة مئات الألوف من أرباب المعاشات الذين لا مورد رزق لهم ولن تبقى معهم من أفراد أسرهم سوى معاشاتهم المحدودة التي لا تكفي لسد احتياجات الحياة المصرية المتصاعدة التكلفة ، وبمستقبل مئات ألوف آخرين من العاملين الذين يوشكون على بلوغ سن التقاعد من

صحيفة "الأهالي" الصادر يوم ١٠ يناير الماضي . كان عنوان العدد الرئيسي ، المللع بلونه الأحمر ، يقول: الحكومة تلعب في البورصة بمليار و ٥٦٠ مليون جنيه من المعاشات . روقع قلبي في حذائي ، وبحثت عن الموضوع المنشور في صدر الصفحة الأولى فوجدته مزينا بعنوان يقول: في محاولة لإنقاذ بورصة الأثرياء .. الحكومة تضحي بأموال المعاشات !! خسائر ٢٩٠ مليون جنيه بعد المضاربة بأموال العاملين؛ فماذا تنتظر أن يصيب رب معاش من أمثالي بعد ذلك وقبل أن يقرأ الموضوع نفسه .

خسائر في خسائر

الموضوع المنشور يقول إن خسائر أموال التأمينات الاجتماعية المستثمرة في البورصة في العام الماضي بلغت ١١٠ مليون جنيه ، وإن وزارة التأمينات كانت قد قررت استثمار ٦٠٠ مليون جنيه من أموال التأمينات في البورصة فحققت خسائر بلغت ٥٠ مليون جنيه

قراءة الصحف الصباحية (الحكومية) تصيب المرء في كثير من الأحيان بمنغصات مزعجة وتبعث في نفسه الكثير من دواعي الكآبة والاكتئاب ، ولكن قراءة صحف المعارضة تصيبه حتما بقدر أكبر من الاكتئاب والإحباط واليأس ، وهو ما قد يتسبب - في حالة من يتقدمون في العمر من أمثالي - في زيادة حدة الأمراض المصاحبة للتقدم في العمر ، وهو أمر يحرص من هم على شاكلتي من وأرباب المعاشات على تجنبه حرصا على عدم زيادة استنزاف معاشاتهم المحدودة في شراء المزيد من الأدوية ، وحرصا على عدم تعريض أنفسهم لمزيد من العواقب الصحية المترتبة على التعرض لمثل هذه المنغصات.

غير أن المرء أحيانا ما يقع في المحذور وتخونه حصافته وتغريه نفسه الأمانة بالسوء بأن يقرأ من حين لآخر بعض صحف المعارضة ، فيلقى جزاءه على الفور . ومن أمثال ذلك ، ما حدث لي عندما فعلتها واشترت عدد

العمل. ولكن الحكومة تفعل ماتشاء دون أن تجد من يوقفها عند حدها أو يحاسبها على أخطائها.

نظام للتكافل

ولا يخفى عن الأذهان أن نظام التأمينات الاجتماعية في جوهره نظام للتكافل ، فالعامل يستقطع منه طوال فترة عمله أقساط الاشتراك في هذا النظام ، ومن هذه الأقساط تمول معاشات المتقاعدين عن العمل وتأمينات العجز وإصابات العمل والبطالة وخلافه ، وعندما يصاب ذلك العامل بمكروه يقتضى تعويضه عنه فإنه يحصل عليه مما سبق له وأن ساهم فيه باشتراكاته هو وغيره من جماهير العمال ، أو عندما يبلغ هو الآخر سن التقاعد عن العمل فإنه يبدأ في الحصول على معاشات تقاعدية تمول من الاشتراكات التي يدفعها الملحقون الجدد بسوق العمل حتى يبلغوا سن التقاعد ، وهلم جرا ، ولذلك تواجه بعض المجتمعات الأوروبية الحالية التي يتناقص فيها معدل المواليد ، ومن ثم عدد الملحقين سنويا بسوق العمل ، وخاصة مع امتداد عمر أرباب المعاشات إلى أكثر مما كان يحدث فيما سبق وما توقعه الخبراء الاكتواريون الذين حددوا الأسس المالية للنظام ، تواجه مشاكل حادة في تمويل النظام بدون اللجوء إلى الحصول على دعم من الدولة ، فيفكر البعض منها في تقليص امتيازات نظم التأمينات الاجتماعية الحالية والتشجيع على اللجوء إلى نظم التأمينات الخاصة من خلال صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة الأشبه بصناديق الزمالة الحالية لدينا ، وهي الصناديق التي تنشط بشدة - وليست أموال التأمينات الاجتماعية العامة حتى الآن - في بورصات الأموال المالية المأمونة في أغلب الأحوال وليست الناشئة المعرضة لتقلبات شديدة وخطيرة.

اتحاد العمال هو المسئول

ومن هنا فإن مصير أرباب المعاشات معلق في رقبة اتحاد العمال بوصفه قيادة التنظيم النقابي العمالي الوحيد في بلادنا . وقد يقول قائل بأن التنظيم النقابي مسئول عن الدفاع عن مصالح أعضائه ، أى العمال المنتمين إلى عضويته والمسددين لاشتراكاتهم في هذه العضوية فينيطون به بهذا الشكل مهمة تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم . ولكن الرد على هذا القول ينطوي على أربعة عناصر:

* أولا ، التنظيم النقابي مسئول من ناحية المبدأ عن تمثيل الطبقة العاملة عموما



د. محمد عبد الفضيل

والدفاع عن مصالحها، سواء منهم المسددين لاشتراكات العضوية أو من تقاعسوا عن ذلك بسبب عدم حماس التنظيم في استمالتهم وإقناعهم بالانضمام إلى صفوف الأعضاء أو بسبب عدم اقتناعهم بجدارة التنظيم النقابي الحالي بتمثيلهم . وفي الستينيات والسبعينيات ، أيام تجارب الفكر الاشتراكي المهال عليها التراب ، كان الشعار السائد وقتها أن التنظيم النقابي يمثل كل من يتعيش على أجره أو راتبه الشهري ، سواء كان عاملا يدوياً أو موظفاً مهنياً ، كما يمثل كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، ويمثل عمال الترحيل الذين يتعيشون على ناتج كدحهم كلما أتحت لهم فرصة عمل. باختصار يمثل كل من لا مورد رزق له سوى ناتج عمله اليدوي أو الذهني في الحال أو عندما تتاح له فرصة العمل. ومن ثم فإنه مظلة جامعة لكل أفراد الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة الصغيرة ، ممن لا يملكون مصادر رزق أخرى تشمل في ممتلكات عقارية أو زراعية أو مالية تدر عليهم دخلاً آخر يتعيشون منه.

* وثانياً أموال التأمينات الاجتماعية كما ذكرنا عبارة عن استقطاعات من أجور العمال الحاليين ، الذين يفترض أن التنظيم النقابي يمثلهم ويدافع عن مصالحهم . ومن هذا المنطلق فإن قوانين العهد الاشتراكي نصت على تمثيل اتحاد العمال في مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، أى أن ممثلي الاتحاد في المجلس يتحملون تبعه أية قرارات تلحق الضرر بتلك الأموال وتعرض مصالح العمال المستفيدين منها أو أرباب

المعاشات الحاليين والمستقبليين للخطر . ومن هنا ، فإن المنتظر من الاتحاد أن يعلن رأيه فيما حدث لتلك الأموال وأن يتصدى لأي محاولة للعبث بها في المستقبل وتعرضها للضياع ، وكفى ما حاق بها من قبل ، وما يحق بها منذ سنوات طويلة نتيجة لاقتراض الحكومة لجانب كبير منها بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق ، أو استغلالها من خلال بنك الاستثمار القومي في مشاريع تفشل بعضها ولا تستطيع أن ترد ما استثمر فيها من أموال.

* وثالثاً ، أن هذه الأموال ليست مخصصة فقط للمعاشات التقاعدية ، ولكنها تغطي كما ذكرنا تأمينات العجز وإصابات العمل والبطالة ، إلى آخره ، ومن ثم فإن العبث بها يعرض مصالح العمال الحاليين ، وقبل بلوغهم سن التقاعد عن العمل ، للخطر نتيجة لنقص الأموال المخصصة لدفع تلك المزايا.

* وأخيراً ، فقد كان معظم أرباب المعاشات قبل تقاعدهم عن العمل من أعضاء التنظيم النقابي الذين استقطعت من أجورهم اشتراكات العضوية الشهرية التي مولت نشاط التنظيم وحافظت على كيانه. ورغم أن القانون لا يعطيهم الحق في الاستمرار في عضوية التنظيم ، فإنهم رغمًا عن ذلك جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة التي يشرف الاتحاد بتمثيلها والدفاع عن مصالحها. وفضلاً عن ذلك فإن مفهوم التكافل المتجذر في الوعي الشعبي المصري ، والذي يعتبر أحد الركائز المهمة في الأديان السماوية كلها . يفرض على التنظيم النقابي الاهتمام بأوضاع مئات ألوف من العاملين السابقين الذين لا يوجد من يدافع عن مصالحهم سوا . والمثل الشعبي المصري يقول أن من يقدم السبت يجد الأحد أمامه ، وليتذكر القادة النقابيون الحاليون أنهم سيصبحون ، رغمًا عن التحايل على تطبيق القوانين العمالية ، من أرباب المعاشات يوماً ما عندما يفقدون الخطوة لدى الدوائر السياسية التي تقيهم في مواقعهم الحالية رغم تجاوز عدد كبير منهم لسن التقاعد القانوني عن العمل ، وأنهم حينئذ سيتطلعون إلى من يدافع عن مصالحهم المهضومة ، فليرسوا التقاليد التي تؤمن لهم ذلك في المستقبل.

احمونا من التسول

إننا نرجو ألا يأتي علينا ، نحن أرباب المعاشات ، يوم نصبح فيه مثل أرباب المعاشات الروس الذين أذلتهم السياسات

شئون العمل والعمال في بلادنا يتسابقون على توظيف تعاريف البطالة المختلفة بما يفضي إلى تخفيض نسبة البطالة الحالية في المجتمع المصري إبرازا لنجاحات وهمية يحققها النظام السياسي القائم في خدمة مصالح الشعب والتخفيف من مراجعه ، فلا بد من أن يتحمل البعض مسئولياتهم أمام جماهير الشعب، في عصر تعتبر الشفافية من أهم شعاراته ويحرص بعض من البلدان التي تقل عنا في سجل إنجازاتها الحضارية الطويلة في الأخذ به ، وأن يصنعوا الحقائق سافرة أمام الناس بدون تزويق أو تزيف ، وألا يخدعوا الجماهير العمالية بمسؤول الكلام ويدفعوها إلى التسابق على أموال المعاش المبكر السرابية ثم يتركوها بعد ذلك تعاني مشكلة البطالة وضيق الدخل وضرورة البحث عن مصادر إضافية تسد الفجوة بين ما تبقى لها من معاشات وضرورات الحياة القاسية.

فهل يمكن أن تظل الجماهير العمالية طويلا بدون نصير حقيقي لها يدافع عن مصالحها ويصبرها بما ينتظرها من مزالق خطيرة ويحميها من المترصين بها دفاعا عن مصالح قوى استغلالية لا يهمنها إلا تعظيم أرباحها ومغانمها؟

القصير ، دون أن يفكروا كثيرا في مستقبلهم المادي والمعيشي في الأجل الطويل ، أي بعد أن تتبخر تلك المنحة المالية . وهذا الوضع يذكرني بما يطلق عليه الاقتصاديون خداع النقود حيث يكون منظر النقود مبهرا في البداية ، ثم يتبين بعد مدة أنه نوع من السراب الخادع.

خلاصة القول هنا أن تلك الأعداد الغفيرة التي يتم تسريحها من الخدمة وفقا لنظام المعاش المبكر - ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام - فإن هؤلاء المسرحين سوف ينضمون إن عاجلا أو آجلا إلى مخزون البطالة المتفجر في الاقتصاد المصري ، وما يرتبط بذلك من مضاعفات اقتصادية واجتماعية يعرفها الجميع».

هذه صيحة تحذير يطلقها عالم من كبار علمائنا الاقتصاديين ، وهو لا يخترع معلومة مجهولة وإنما يورد حقائق يعرفها كثير من المهتمين بهذه المسائل . ورغم أن قادة اتحاد العمال يكتفون بتأييد سياسة الحكومة في هذا الصدد ويحاولون تجميل الخدعة الكبرى التي يتعرض لها عشرات الألوف من العمال المغلوبين على أمرهم ، ورغم أن المسئولين عن

الاقتصادية الخاطئة لعصر الانفتاح وسياسة آليات السوق في روسيا إلى حد اضطرابهم لبيع نياشينهم ومتعلقاتهم الشخصية البسيطة أو التسول من أجل سد الرمق وتلبية حاجاتهم اليومية المحدودة. ويأحكومة أتقى الله فينا ، وياقادة اتحاد العمال، تحملوا مسئوليتكم قبل جزء كبير من المستضعفين في الأرض المصرية في هذا الزمن القاسي.

خدعة المعاش المبكر

وكأننا لم يكن في ذلك الكفاية ، فأشارت " الأهالي" في الصفحة الأولى من نفس العدد إلى أن الحكومة تفكر في تغيير نظام المعاش المبكر بطريقة تقلل من امتيازاته المحدودة التي أغرت الآلاف من العاملين في القطاع العام بقبوله في عملية سرابية أوقعتهم في محاذير لا يستطيعون الخروج منها حتى الآن . ثم جاء الدكتور محمود عبد الفضيل فوضع على الجراح المؤلمة ملحا مرجعا في مقاله الأسبوعي " تأملات اقتصادية" في عدد " المصور" الصادر في نفس اليوم عندما ذكر قارئيه بكل مثالب ذلك النظام الذي اخترعه زبانية صندوق النقد الدولي وروجوه في البلدان التي وقعت في إسماره والتي أسموها " البلدان التي تمر بمرحلة تحول" (التحول إلى ماذا؟).

إذ يشير الدكتور عبد الفضيل إلى أن عدد المسرحين وفقا لنظام المعاش المبكر بلغ حتى نهاية عام ٢٠٠٠ نحو ٢١٠ آلاف عامل .. وأنه رغما عن أن هذا النظام اختياري بناء على رغبة العامل فإنه في حقيقة الأمر أحد صور التسريح الجماعي للعاملين مقابل حصولهم على تعويض مادي محدود" أي خلو رجل يدفع للعامل حتى يترك العمل".

ويضيف الدكتور عبد الفضيل أنه يحدث في معظم الحالات ألا تتجاوز المكافأة مبلغ ٣٥ ألف جنيه عند الإحالة إلى المعاش المبكر.. سوهدكذا يلاحظ أن حجم هذه التعويضات هزيل سرعان ما يتبخر . فلا يبقى من تعويضات المعاش المبكر سوى مرارة البطالة .. ومبلغ التعويضات الذي يحصل عليه أصحاب المعاش المبكر قد يكون مغريا للكثيرين في بداية قبول القرار تحت ضغط وإلحاح المشاكل المالية والمعيشية للكثيرين منهم . فهو يشكل بالنسبة لهم حلا لبعض الاختناقات المالية التي يعانون منها في الأجل



المعارض السوداني البارز التيجاني الطيب: في حوار مع «اليسار»



لا بديل عن العمل المسلح لانتزاع الحكم الديمقراطي في السودان

حوار: أمينة النقاش

مالذي يجري في السودان؟ هل أنهت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الصراع بين قطبي النظام "البشير" و "الترابي" أم عززت ذلك الصراع وأججته؟ وما مستقبل التسوية السلمية بعد الانقسام الذي جرى في التجمع الوطني الديمقراطي "بانشلاخ" "حزب الأمة" منه ، وعودة قياداته للخرطوم، وكثرة الأبناء التي تتحدث عن حوار بينه وبين "حكومة البشير"؟ وما موقع "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي يضم كل فصائل المعارضة السودانية ، من خريطة القوى التي توجه الأحداث وتؤثر فيها ؟ عن هذه الأسئلة وغيرها ، يجيب "التيجاني الطيب" عضو السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي السوداني ، والقيادي البارز في "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض.

غيبة الحقوق

* ما تقييمك للأوضاع السياسية في السودان ، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية ، والتشريعية؟ موضوعيا ، لم يتغير أي شيء لا بالانتخابات ولا بنتائجها . فما زالت "الجبهة الإسلامية" هي التي تحكم ، وما زال برنامجها هو المطبق في الواقع العملي ، وما زال الشعب السوداني ، يعيش في ظل القهر وغيبة الحقوق ، وانعدام الديمقراطية . لكن علينا الاعتراف بوجود هامش محدود للحركة ، وهو هامش تم انتزاعه بمعاناة شديدة. لكن هذه الحركة المحدودة التي تتم في إطار ضيق ، لم تستثمر إلغاء القوانين والمراسيم ولم تستحدث مؤسسات ومكتسيات دائمة حقيقية . وكل السودانيين يعرفون تماما ، أن الانتخابات التي جرت هي انتخابات مزورة ، معروفة النتائج سلفا ، في ظل مناخ تفتقد

فيه كل أشكال الحريات الديمقراطية ، حتى في أبسط أشكالها . والأغلبية الساحقة من الشعب السوداني قاطعت الانتخابات وهو نوع من المقاومة السلبية ، كان يمكن أن تكون أكثر فاعلية لو أن المقاطعة اتخذت شكلا إيجابيا من المظاهرات والتجمعات التي تثبت أن ماتم لم يكن سوى تزوير لإرادة الشعب السوداني .. وربما يعود السبب في انعدام المقاطعة الإيجابية ، إلى عودة قيادات حزب الأمة إلى السودان ، ودخولها في مفاوضات مع النظام منفردة ، مما أدى إلى انقسام المعارضة الحقيقية لقوى التجمع في الداخل. لكن السبب الأهم يعود في رأيي ، إلى أن التجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم فصائل المعارضة ، لم يقوم بدور فعال في الدعوة للمقاطعة الإيجابية للانتخابات

تحسين الصورة

* بماذا تفسر إصرار الرئيس السوداني "عمر البشير" على إجراء تلك الانتخابات برغم الإجماع على خطأ تلك الخطوة؟

لاتفسير سوى أنها وسيلة تقول للرأي العام الدولي والعربي والإقليمي إن النظام قد أضفى على وضعه شرعية ، هي شرعية الانتخابات وهي شرعية مزيفة ، لأنها حظيت بمقاطعة جماهيرية واسعة . أما الأمر الثاني ، فهو أن "البشير يسعى لحسم الصراع الداخلي في الجبهة الإسلامية ومع "حسن الترابي" لصالحه ، ليصبح هو رئيس الجمهورية للمرة الثالثة على التوالي ، وهو بهذه الصفة يستطيع أن يكون حكومة جديدة، ويعين الولاة في الأقاليم ، ويدعو البرلمان الذي شكله من أنصاره لسن ما يراه من قوانين لتثبيت هذه الشرعية المزعومة الواهية.

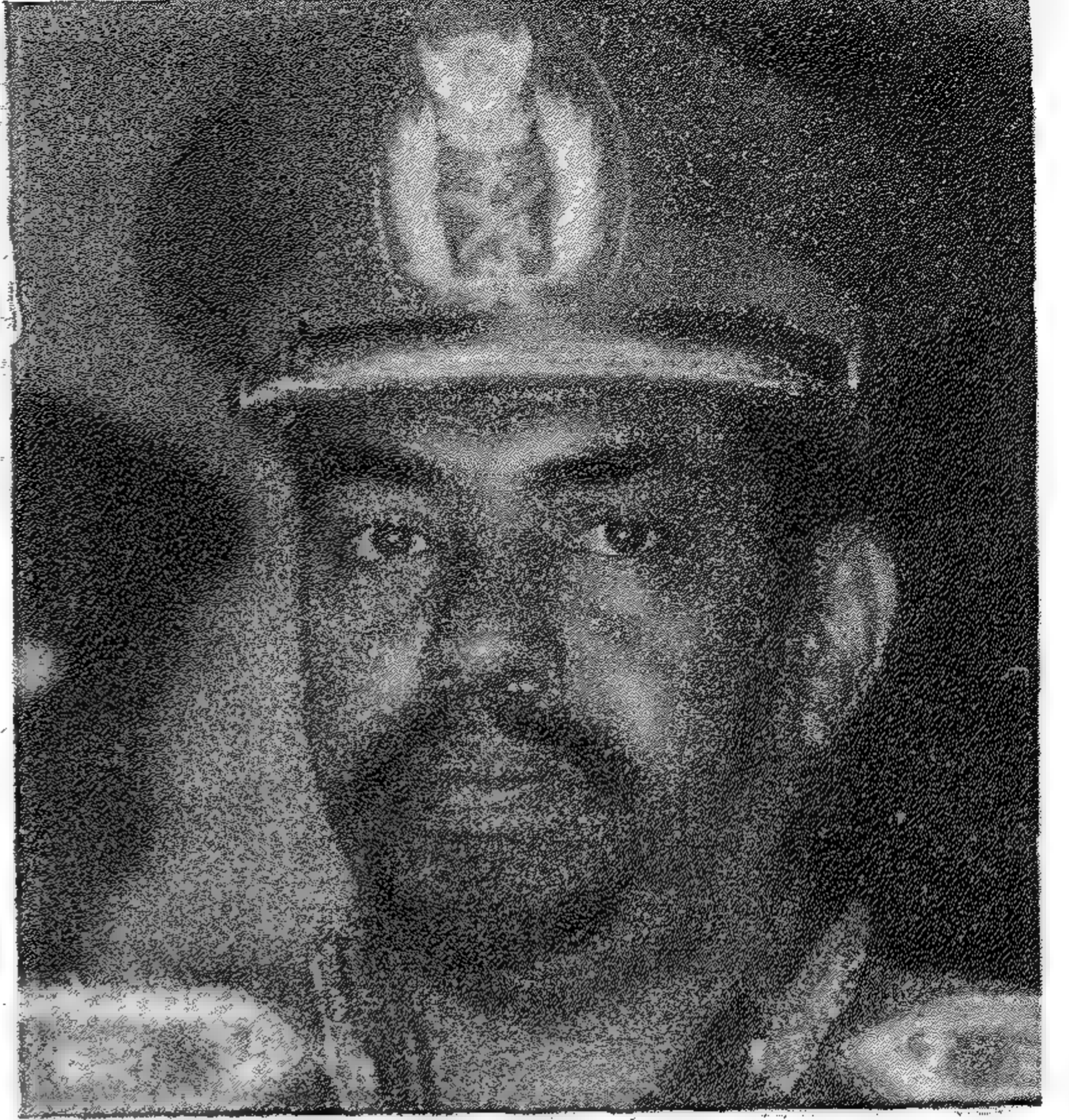
* وهل تعتقد أن الصراع بين "البشير" و "الترابي" قد حسم لصالح الأول؟ لا أعتقد لأن كليهما يعرف حقيقة



الميرغنى



المهدي



عمر البشير

الشعب السوداني بارع فى استحداث أساليب المقاومة

تم بتأثير شعارات " التجمع الوطنى الديمقراطى " المعارض . لكن الجزء الأكبر تشكل من ملازمة الناس لواقعهم البائس والشقاء الذى يعيشون فيه ، ولعدم وجود أى أفق لتحسن مستوى معيشتهم الذى ينخفض يوما بعد آخر ، بعد أن رفعت الدولة يدها عن تقديم أى دعم أو خدمة سواء فى التعليم أو الصحة والسكن والخبز الخ مع زيادة الضرائب والرسوم بشكل مستمر ، مما يجعل التعاطف مع هذا النظام معدوما .

أما موقع الحزب الشيوعى السودانى فى خريطة القوى السياسية السودانية ، فهو معروف ، فقد شاركنا فى تأسيس «التجمع الوطنى الديمقراطى» ، وفى وضع ميثاقه وبرامجه وأساليب عمله ، وكنا مبادرين فى العمل الجماهيرى وفى قيادة عمليات معارضة فى الداخل ، وعدد كبير من الشيوعيين دخل السجون ، وآلاف من الشيوعيين وأنصارهم تم فصلهم من

معارضة فى كل مكان
* ما ملامح خريطة القوى السياسية الآن فى السودان ، وموقع الحزب الشيوعى السودانى منها ؟
أعتقد أن الأغلبية الساحقة من السودانيين معارضين للنظام السودانى الحالى ، بما فى ذلك كوادى وسيطة وكبيرة فى حزب الأمة وجماهيره أيضا . وهناك قوى اجتماعية تنتمى للحزب الاتحادى الديمقراطى وخاصة فئات التجار ، قد أرهقت من ملاحقة النظام لها فى أرزاقها ، ومحاربة كل من يمت للمعارضة بصلة فى لقمة عيشه ، بعد أن استخدمت الجبهة الإسلامية أجهزة الدولة ومراققتها ، لمنع أى تجار آخرين باستثناء المنتمين لها بالعمل والريح ، والفوز بالنصيب الأعظم من خصخصة البنوك والشركات والمؤسسات العامة التى تؤول بأبخس الأسعار لتجار الجبهة الإسلامية وهذه المعارضة الكاسحة للنظام فى الداخل ، جزء منها ليس يسيرا

الجبهة الإسلامية ، وانتماءات الناس للجبهة الإسلامية ، وأين يقفون الآن . فالمؤكد أن "البشير" يعلم أن أغلبية شباب الجبهة الإسلامية يناصر "الترابى" ، والأخير يعرف جيدا أن معظم الكوادى التى قامت بانقلاب الانقاذ وشكلت حكومة ، هم الآن مع "البشير" . فالانقسام حدث فى التركيبة القيادية بشكل عام ، وأغلبية تلك القيادات تؤيد «البشير» الآن . ويصبح الصراع الآن بين قطبى الانقاذ على " الجنوبيين " مثلا ، أو على الجيش وأجهزة الأمن . وعلى أجهزة الدولة وكوادرها التنفيذية ، وعلى العلاقات الإقليمية والعلاقات مع الحركة الإسلامية والتنظيم العالمى للاخوان المسلمين . فالصراع بين "البشير" و"الترابى" لم يعد مرشحا لالتهاء بحكم ما يملكه كل طرف من أدوات قوة تعزز موقعه .

ثقل مصر للتقريب بين المبادرات

يسعوا لاستعادة موقع حزب الأمة داخل التجمع.

وحزب الأمة كما هو معروف هو الذي بادر بترك التجمع . وفى مؤتمر التجمع فى «مصر» الذى انعقد فى سبتمبر الماضى ، أخذ قرارا إن حزب الأمة مازال عضوا فى التجمع برغم خروجه قبل ذلك فى مارس بشرط أن يصحح موقفه ، ثم فوجئنا ببعض قيادات حزب الأمة تفسر موقف التجمع ، بأنه دعوة لكى يعدل حزب الأمة مبادئه وهو ما لم يحدث على الإطلاق أما التى حدثت ، فهو أن حزب الأمة بعد خروجه ، شن حملة شديدة على التجمع ، وليس هناك شك فى أن ترك حزب الأمة للتجمع كان خطوة أضعفت التجمع ، الذى افتقد حيوية حزب الأمة ، وابتكارات قياداته وإسهاماتهم فى المناقشات التى تؤدى للصياغات النهائية لوثائق ومواقف التجمع.

اتهامات باطلة

* هناك رأى شائع لدى عدد من المراقبين ، أن جون قرنق "رئيس الحركة الشعبية ، يلعب بالمعارضة والحكومة ، ويناور عليهما لأهداف حركته .. هل توافق على ذلك؟

هناك أيضا ، من يقولون إن دخول حزب الأمة للتجمع كان نفسه مبادرة ، وأن خروج "الصادق المهدي" من السودان عام ١٩٩٦ كان الهدف منه هو دفع التجمع للتراجع عن مواقفه ، وسحبه للمصالحة مع النظام ، ونحن لانوافق على ذلك بالنسبة لحزب الأمة. ذلك أن كل القوى السياسية قد أدركت أنه ، بوصول الجبهة الإسلامية للحكم وتنفيذ برنامجها للاتقاذ ، أصبح السودان فى وضع أن يكون أولا يكون، بما فى ذلك الحركة السياسية السودانية نفسها ، التى أصبح وجودها مهددا وهذا الخطر الدامغ هو الذى وحد حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى

دعم للحل السلمى



عمرو موسى

عملهم ، وأجبروا على مغادرة السودان ، وسقط منهم قتلى نحو عشرين عضوا . ولعب الحزب الشيوعى دورا بارزا فى عمليات التحالف بين القوى السياسية ، وتقوية ذلك التحالف والتمسك بالتجمع الوطنى الديمقراطى ويوحدته ، والإصرار على أن يضم التجمع للمرة الأولى فى تاريخ الحركة السياسية السودانية جنوبيين وشماليين جنبا إلى جنب. ورغم أننا لم نكن قوة مسلحة ، فقد لعب الحزب الشيوعى السودانى دورا مهما فى التأكيد على ضرورة العمل المسلح لتحقيق أهداف الشعب السودانى.

أثر سبى

* ما الأثر الذى تركه انسحاب حزب الأمة ، وعودة قياداته إلى الخرطوم على التجمع؟

حاولنا دائما ألا ينسلخ حزب الأمة عن تجمع المعارضة السودانية سواء بالعلاقات الثنائية بين الحزب الشيوعى وقيادات حزب الأمة.

ونحن والتجمع معا ، لاحساسنا الكبير ، بأن خروج حزب الأمة ، يشكل إضعافا لا شك فيه للتجمع ، وإضعافا للمعارضة وحاولنا أن نشنى حزب الأمة عن اتخاذ هذه الخطوة . وأثناء هذه المحاولات قلنا لحزب الأمة ، إن خروجه من التجمع سوف يضعفه هو نفسه . فالتجمع يستطيع أن يللم صفوفه ليعوض الخسارة بخروج حزب الأمة منه ، لكن حزب الأمة ليس أمامه نفس الفرصة. خاصة وهو يتجه للاتفاق مع النظام ، أو يظل يعمل

منفردا فى مواجهة النظام ، مما يسهل الضربات التى يمكن أن توجه إليه. وكانت لدينا ثقة كبيرة فى أن هناك قوة داخل حزب الأمة ، متمسكة بمعارضة النظام بما يسمح لحزب الأمة ولقياداته ، أن تكون حركته مطلقة اليد ليفعل ما يشاء . والآن أثبتت الأحداث صحة ذلك ، فهناك انقسام فى رأى داخل الحزب بشأن التعاون مع الحكم لكننا لانستطيع أن نقلل من إمكانيات "الصادق المهدي" كزعيم للحزب ورئيس لطائفة فى التأثير على معارضيه.

ولكننا نأمل من الأعضاء الذين يعارضون خط قيادة حزب الأمة ، أن يتمكنوا من فرض تصورهم ، للإقتراب أكثر من التجمع وأن يتبنوا شعاراته ، وأن

الحزب الشيوعي قدم توضيحات جسيمة من أجل وحدة المعارضة

السياسية السودانية.

التقريب ضروري

* يجرى الحديث الآن داخل التجمع ، حول التقريب بين المبادرة الليبية - المصرية المشتركة وبين مبادرة الإيجاد ، فكيف يتم ذلك؟

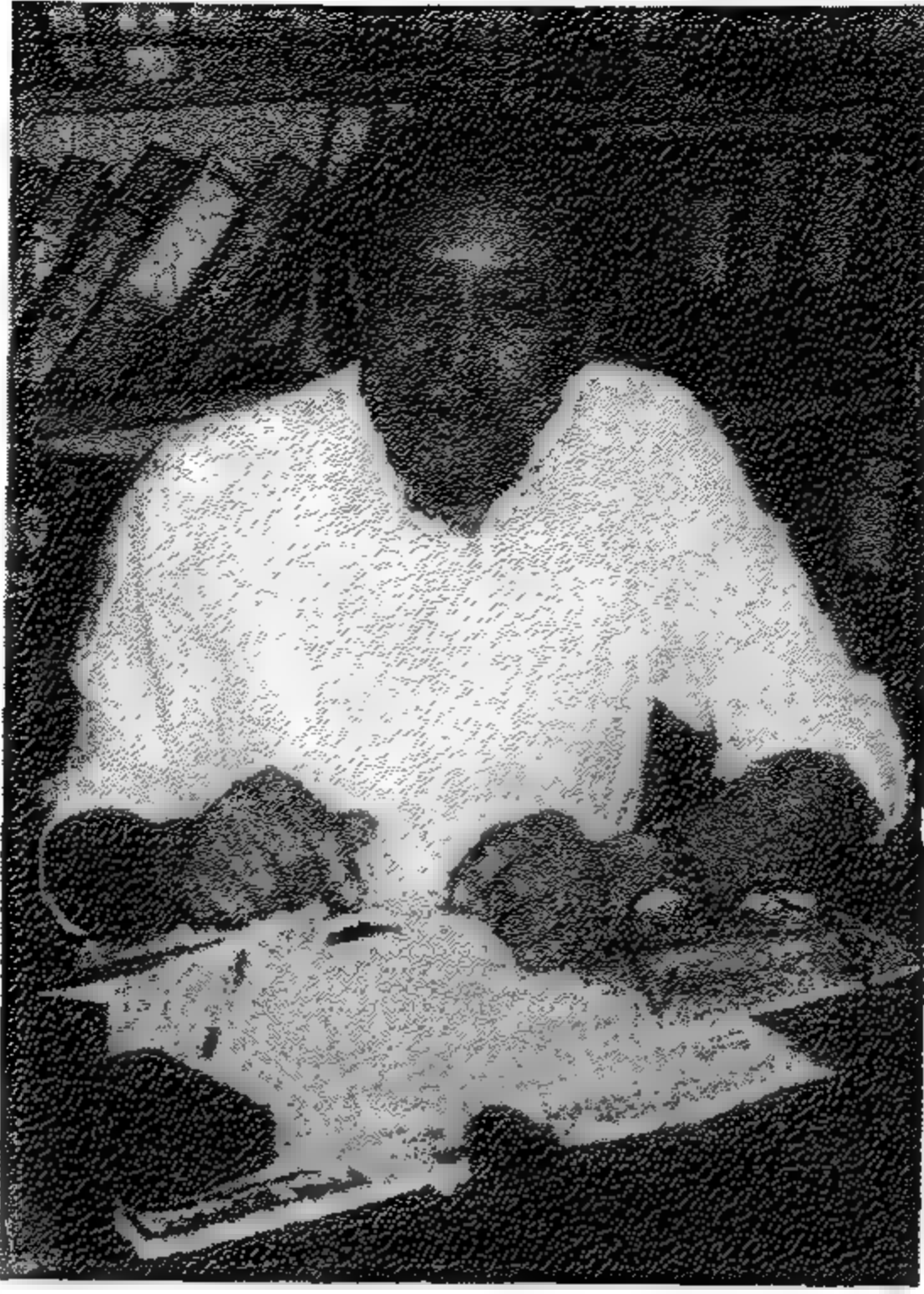
المبادرة المشتركة هي دعوة للحل السياسي السلمي وهي تدعو لوقف الحملات الاعلامية المتبادلة ووقف القتال ، لكنها تخلص من مقترحات محددة حول التوصل لهذا الحل السلمي لكن مبادرة الإيجاد لديها مقترحات محددة بينها ديمقراطية نظام الحكم وحسم علاقة الدين بالسياسة. كما أنها تضع اقتراحات واضحة بشأن القضايا المختلف بشأنها . وفي بداية إعلان المبادرة المشتركة ، لم يكن هناك ترحيب من أطرافها بالتقريب بينها وبين الإيجاد ، أما الآن فقد شارك السيد "عمرو موسى" وزير الخارجية المصري ، في مؤتمر الإيجاد الأخير في الخرطوم ، وقبل أيام أعلن "عمرو موسى" ضرورة التنسيق بين المبادرتين. ونحن في التجمع نرحب بذلك ، لأننا كنا قبل أن تنشأ المبادرة المشتركة ندعو للتنسيق بين المبادرات المختلفة ومنذ عام ١٩٩٧ ، ونحن ندعو أن يكون هناك تنسيق بين كل المبادرات ، وأن يشمل كل القوى السياسية السودانية. وكون مصر تضع بثقلها الآن ، إلى جانب التنسيق بين المبادرتين ، فتلك خطوة كبيرة جدا للأمام ، لأن مصر تستطيع ثقلها ، أن تحقق ذلك ليصبح هناك منبر واحد للتفاوض ، ويتم توحيد القوى السياسية السودانية حول مبادرة واحدة ، خاصة أن "البشير" يسعى لخلق أكثر من مبادرة ، مرة مع الرئيس الجزائري "بوتفليقة" وأخرى مع الرئيس النيجيري "أبوسالمجو" .. إلخ . ودخول

كما يزعم البعض ، فإن هذه الموافقة ثقلت عمل المعارضة السودانية ثقله نوعية مهمة ، حين بلورت موقف الدين من السياسة ، وقضية حق تقرير المصير ، وبناء الوحدة الوطنية السودانية ، على أسس جديدة بالاختيار الحر ، وبالعقل وتلك مساهمة كبرى في التطور السياسي في السودان . ومساهمة الحركة الشعبية في مؤتمر القضايا المصرية الذي أسفرت عنه مقررات أسمر ، كان عملا مهما ، ونحن مدينون لحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وللحركة الشعبية ، لمواقفهم الاختيارية ، للتوصل إلى برنامج متماسك وجيد للتجمع الوطني الديمقراطي . ولاتقبل أن كل هذه الخطوات السياسية ، ماهي إلا محض مناورات ، فهذا كلام عدمي ، بفرع كل خطوة نضالية مهما كانت محدوديتها ، من محتواها . ولقد لعبت الحركة الجماهيرية السودانية دورا مهما في تبلور تلك المواقف للقوى

والحزب الشيوعي وغيرهم من القوى السياسية داخل التجمع لدرء هذا الخطر الداهم الذي يهدد مستقبل السودان. والحركة الشعبية عارضت انقلاب الجبهة الإسلامية من يومه الأول ، وانضمت إلى التجمع مع أحزاب سبق أن اتهمتها بأنها جزء من الصليبية الجديدة ومجلس الكنائس العالمي ، وأنهم عملاء لإسرائيل والصهيونية ، وأنهم ضد العروبة والإسلام ، وهذه الاتهامات طالت الحركة الشعبية إبان الحكم الديمقراطي الأخير الذي كان حزب الأمة والاتحاديون شركاء في الحكومة وكان يمكن "لقرنق" أن يرفض بسبب ذلك الانضمام للتجمع ، لكنه لم يفعل ذلك ، وقدم برنامجا وافق عليه الحزبان ، كما وافق الحزبان الأمة والاتحادي على تحديد علاقة الدين بالسياسة في إعلان "نيروبي" ، ووافقا على حق تقرير المصير للجنوبيين ، حتى لو كانت موافقة حزب الأمة على ذلك مناورة

جون قرنق





التيجاني

شعبية ضد النظام . بالإضافة إلى العمل المسلح ، الذي يقدر وحده على غل يد النظام . وفي ديسمبر ١٩٩٦ عندما عمل التجمع هجومه الكبير ، وفتح به الجبهة الشمالية الشرقية في النيل الأزرق في شرق السودان ، منذ ذلك الوقت دخل التجمع في مرحلة هجومية ، والنظام أصبح في موقف دفاعي ، في مناطق من أقصى الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ، مما زعزع النظام وجعله في وضع يصعب عليه الاسترخاء . والنظام يقدم أموال الشعب يوميا ليحول بها تسليحه ، حيث زادت ميزانية الدفاع لديه في العامين الأخيرين ٢٠٪ . وفي مثل هذه الأوضاع ، لا سبيل إلى التغيير إلا بانتفاضة الشعبية المحمية بالعمل المسلح وهو ما يحتاج إلى وقت وصبر .

لا بدليل للتجمع

* هناك من يرون أن الوضع في السودان مرشح للثبات لفترات طويلة ، لضعف النظام ، وضعف المعارضة ، فهل توافق على ذلك؟

ليس أمام النظام أي مخرج للأوضاع التي يزرع فيها ، ولذلك حتى لو لم يكن الوقت ملائماً ، فإن التجمع لديه برنامج متكامل للتغيير ، يحظى بموافقة ، كل القوى السياسية وكما أن التجمع لديه قابلية للتغيير ، لمعالجة نقاط الضعف والتغيرات التي تطرأ ، ولديه جماهير تقبل به . ولدينا قرار بضرورة إعادة حزب الأمة إلى صفوف التجمع ، وأعتقد أننا سننجح في إقناعه بذلك . ونحن ندعو جميع الأصدقاء في كل مكان للمساعدة في إقناع حزب الأمة بالعدول عن مواقفه الأخيرة .

مصر بشقلها طرفاً في التنسيق بين المبادرتين كفيل بانجاح محاولات التوصل إلى نتائج

* عقد رئيس التجمع "محمد عثمان الميرغني" لقاء مع البشير في أسمر ، فهل تم اللقاء بتنسيق مع التجمع ، وما النتائج التي أسفر عنها؟

اللقاء بين "الميرغني" و"البشير" تم بتفويض من التجمع وبوساطة من أريتريين ، وقد طلبنا من القيادة الأريتيرية رداً مكتوباً على مقترحاتنا التي قمنا بتقديمها مكتوبة أيضاً للنظام والتي تتضمن قواعد تستند إلى مبادرة الإيجاد ، لكننا لم ننتلق حتى الآن أي رد من الحكومة على ما طرحناه

مناورات البشير

* بعد التطورات التي انتهت بتحسين النظام السوداني علاقاته بأريتريا وأثيوبيا ومصر ، هل تعتقد أن شعار التجمع لتحقيق حكم ديمقراطي بانتفاضة مسلحة ، ممكن التنفيذ الآن؟

إذا كان المقصود من السؤال ، القول بأن جيران السودان سوف يعرقلون العمل المسلح المعارض ، فليس هناك شعب سوف تعوزه الحيلة ، لتنفيذ ما يرغب فيه وما يصبو إلى تحقيقه لكن التجمع وقواه السياسية يدرك أن النظام السوداني غير جاد ، في تحسين علاقاته بالجيران .. والدليل على ذلك أنه لم يصلح الأوضاع التي أدت إلى توتر علاقاته بالقاهرة ، وحتى الآن لم يسلم الإرهابيين المعادين لمصر ، ولم يبين حتى هذه اللحظة الدور الذي لعبه في محاولة اغتيال الرئيس "مبارك" ، فهذه الإجراءات لو اتخذت فهي وحدها دليل على الجدية في تحسين

العلاقات ، والنظام السوداني ما يزال يدعم مجموعات الجهاد الإسلامي المعارضة للنظام الأثيوبي ، والأريتري . وما زال النظام السوداني يرتبط بالتنظيم العالمي للأخوان المسلمين ولم يتخل عن برنامجه الأساسي ، وإقامة أمة إسلامية هو مشروعهم الدائم ، وما زال قائماً .

* لقد غير نظام الانقاذ البنية التحتية لمؤسسات الدولة السودانية ، ألا يؤثر ذلك في شعار التغيير بالعصيان المدني العام؟

لا بد من الأخذ في الاعتبار ، أن النظام ما زال يعتمد على القهر المسلح كأسلوب لاختضاع الشعب السوداني ، ومعارضته اليومية الملموسة له . والنظام عاجز عن تقديم أي برنامج مغاير لما قدمه ، ولا يستطيع الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فإن معاداة الشعب له ستستمر وتتصاعد أيضاً . والمخرج الوحيد لمواجهة التغيرات التي طرأت ، أن يبحث الناس عن أساليب وأشكال ملائمة للتنظيم ولأحداث انتفاضة

لا أحد يتحدث اليوم في إسرائيل عن إنجازات إيهود باراك كرئيس حكومة، مع أنها فعلاً إنجازات حقيقية وكبيرة، لم يحقق مثلها أي رئيس قبله.. قياساً مع المدة الزمنية القصيرة جداً من حكمه (١٨ شهراً). فلماذا يتحدثون فقط عن فشله؟ وكيف جاء تدهور شعبيته؟ وهل يكمن السبب فيه وفي سياسته، أم في حزبه وحلفائه وأصدقائه؟ وهل كان للعرب دور في هذا السقوط؟ ولماذا؟



باراك

انخفضت إلى النصف. ومع ذلك، فإن رئيس البلدية أعلن أنه لن يصوت لصالح باراك، بل لصالح أريئيل شارون. لماذا؟ سأل أحد الصحفيين ما الذي يفضلك من باراك؟

فأجاب: «باراك حقاً ممتاز. هو أول رئيس حكومة مهتم بالفقراء وبلدات التطوير ويحرص على رفع مستوى التعليم. إنه قائد حقيقي وكبير. ولكنه ارتكب خطأ فاحشاً بتنازلاته للفلسطينيين، فحتى لو كان برنامجه السلمي صحيحاً، كان عليه أن يقيم حكومة مع الليكود. لكنه لم يفعل. وهذا يزعجني لقد احترت فعلاً ما بين التصويت معه أو ضده، وقررت في النهاية أن أصوت لصالح شارون. لكنني سأصدر بياناً إلى السكان أقول لهم فيه ما الذي فعله باراك لصالح بلدتنا، وليقرروا بأنفسهم، كيف يرون مصلحتهم ويختارون مرشحهم لرئاسة الحكومة بأنفسهم ومن دون تأثير بموقفي».

هذه الإجابة صفت باراك وتساءل: هل نحن شعب جحود إلى هذا الحد؟ فهذه لم تكن أول حادثة معه من هذا النوع. والمسألة لا تقتصر على متسبيه رامون وحدها فقد خسر باراك ٥٤٪ من مصوته، فكيف ستكون حاله مع مؤيدي الليكود؟ بيد أنه لا يستطيع ولا يريد أن يفهم، ما الذي حصل، حتى يرفض الناس تقدير جهوده وإنجازاته وهي كثيرة فعلاً؟

الازدهار

لقد تسلم باراك الاقتصاد الإسرائيلي في حالة ركود متواصلة لمدة ثلاث سنوات من حكم بنيامين نتنياهو. وخلال ١٨ شهراً، تمكن من نقله إلى حالة نمو لم تشهد إسرائيل مثيلاً لها خلال ٥٢ سنة منذ قيامها. ولولا انتفاضة الأقصى وما تسببت به من أزمات اقتصادية، لبلغت نسبة النمو ٧٪ على الأقل.

وكانت نسبة البطالة لدى تسلمه الحكم ٩.٨٪، ووعد بتوفير ٣٠٠ ألف فرصة عمل خلال ٧ سنوات، وتمكن توفير ١٣٠ ألف مكان عمل خلال ثلث المدة. وهبطت البطالة إلى ٨.٣٪ (ولولا انتفاضة الأقصى لهبطت

قصة هبوط «باراك» العجيبة

رسالة حيفا:

نظير مجلى

القادمة، لأطلب منكم أو محاسبوني». وبالفعل، زارهم باراك بعد خمسة أشهر من انتخابه وكان قد بدأ بتنفيذ مشروعه الاقتصادي - الاجتماعي، في بلدات التطوير وغيرها. فلم يسمح منهم إلا المدائح، خصوصاً من رئيس المجلس البلدي، المعروف بأنه عضو في الليكود المعارض «كل الاحترام لك» - قال له وأضاف - أنتى أشهد أن برنامجك جدى ومخلص ويعيد عن الحسابات الحزبية. فإذا واصلت تنفيذه، ستكون المنقذ والمخلص لنا من تمييز دام ٥٠ عاماً».

في حينه كان باراك قد رصد ميزانيات لهذه البلدة من أجل بناء مطار، يجعلها مركزاً لمنطقة النقب الوسطى، وإحداث ثورة في مستوى التعليم ومكافحة البطالة. وفي شهر يناير / كانون الثاني ٢٠٠٠، أي بعد سنة من تلك الزيارة، جاء باراك إلى البلدة في زيارة ثالثة وهذه المرة طالباً دعمهما له في الانتخابات لرئاسة الحكومة، وبالمناصفة، أصبح المطار واقعاً، وقام بافتتاحه رسمياً ووزارة المعارف منحته تقريراً يقول إن قفزة حصلت في مستوى التعليم، إذ أن عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية ارتفع خلال سنة واحدة من ٤٢٪ إلى ٥٨٪. وعدد الطلاب الجامعيين زاد بنسبة ٦٠٪ ونسبة البطالة

القشة التي قصمت ظهر البعير وجعلت رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك، يشعر بالاحباط التام، كانت لدى زيارته إلى بلدة «متسبيه رامون».

فهذه واحدة من البلدات اليهودية المسماة «بلدات تطوير» بنيت في سنوات الخمسين والستين في المناطق النائية في الجليل والنقب، وتم توطين اليهود الشرقيين بالأساس فيها، إضافة للمهاجرين الجدد من أوروبا الشرقية، الذي عانوا الأمرين في مساكن المعابر المؤقتة. ومع أن البلدات الجديدة كانت بمثابة جنة عدن بالمقارنة مع تلك المعابر، إلا أنها أهملت هي الأخرى، وتحولت مع الزمن إلى بلدات فقر وبطالة وجهل. وأصبحت بؤر عداء تقليدى لليسار. إذ رأوا في الحكومة بقيادة حزب العمل وأحزاب اليسار سبباً لكل مآسهم. ووقفوا إلى جانب المعارضة بزعامه حبروت (الليكود لاحقاً)، مع أن هذا وغيره من أحزاب اليمين طرحوا برنامجاً اقتصادياً لصالح الأثرياء وضد أولئك الفقراء. والسبب في نجاح اليمين هو ليس فقط فشل حزب العمل، بل أيضاً ديماغوغية اليمين ولعبه على العواطف والغرائز من جهة وجعل هؤلاء الناس من جهة أخرى.

متسبيه رامون هي بلدة تطوير تقوم في النقب ويسيطر فيها الليكود. وقد زارها باراك ضمن حملته الانتخابية سنة ١٩٩٩، ووعد أهلها بإحداث طفرة في حياتهم الاجتماعية والتعليمية. وقال لهم: «إذا صوتم لى أو لم تصوتوا، فانى سأصل اليكم بعد الانتخابات وسأصل عشية الانتخابات

إلى ٧.٨٪).

وخلال حكم باراك زادت الاستثمارات الأجنبية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.

وأعد باراك خطة لسد الهوة بين حياة اليهود والعرب في إسرائيل نحو تحقيق المساواة في الاقتصاد والتعليم بلغت كلفتها ١.٩ مليار شيكل (٤٨٠ مليون دولار) خلال أربع سنوات ، بضمنها وضعت خطة لاحتداث تطوير شامل لحوالي ٨٠ بلدة عربية (فلسطيني ٤٨).

ووضعت خطة لتطوير التعليم ، خصوصا في البلدات النائية اليهودية والعربية. ورفع ميزانية التعليم من ١٦ مليار شيكل (٧ مليارات دولار) إلى ٤٤ مليار شيكل (٥٥ مليار دولار).

ولم تكن هذه مجرد أرقام ، بل انعكست مباشرة على حياة المواطنين بشكل ملموس ، ورسم آفاقا واضحة للمزيد من الازدهار ، حين طلب من الولايات المتحدة من ميزانيات دعم اضافية لتعويضه عن الانسحاب ، من لبنان ومن الجولان السوري ومن الأراضي الفلسطينية.

وعلى الصعيد السياسي والأمني ، انسحب باراك من لبنان ووضع حدا لسفك دماء جنوده هناك. وبدأ مفاوضات جادة مع سوريا ، أبدى خلالها الاستعداد للانسحاب من ٩٨٪ من أراضي الجولان . ثم توجه إلى التفاوض مع الفلسطينيين بأسلوب جديد ، طرح خلاله أفكارا جريئة لم يسبق لرئيس حكومة قبله أن طرحها : الموافقة على دولة فلسطينية عاصمتها القدس (وليس أبو ديس) ، تقوم على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ (١٠٠٪ من قطاع غزة و٩٦٪ من الضفة الغربية ، والتعويض عن بقية الأراضي بمنح الفلسطينيين ما يعادل ٣٪ من مساحة الضفة، من الأراضي المحسوبة على إسرائيل ما قبل ١٩٦٧) ووافق على كسر مسلمات إسرائيلية معروفة ، ففتح ملف القدس وملف اللاجئين.

وعلى الرغم من أن هذه الطروحات لا تتجاوب بشكل عام مع المطالب والحقوق العربية ، إلا أنها كانت أفكارا جديدة وجريئة. وقد توجه باراك إلى شعبه بصراحة مباشرة قائلا: رؤساء الحكومات السابقون لم يقولوا لكم كل الحقيقة. فالسلام ثمنه باهظ ومؤلم. ولا يمكن تحقيقه من دون هذه التنازلات.

فأين أخطأ باراك إذن؟

ولماذا خسر كل هؤلاء المؤيدين ، من معسكر اليسار ومن العرب وكذلك من قوى الوسط؟

وكيف أصبح شارون ، الجنرال المغامر والذي يهدد الديمقراطية ببلطجيته العسكرية ومفاهيمه الكلاسيكية في الحكم والذي يهدد مسار للسلام ، مرشحا قويا جدا يعطيه الاسرائيليون ثقتهم (عند كتابة هذا المقال ، كانت استطلاعات الرأي تشير إلى أن شارون سيهزم باراك بنسبة ٥١٪/٣١٪).

المعذرة

لقد ارتكب باراك خلال حكمه سلسلة من الأخطاء الفاحشة والخطايا ، على جميع المستويات ، كانت كافية لأن يخسر الحكم بسرعة قياسية ، وهو الذي اكتشف نقاط ضعف سابقه ومنافسه تنبأها. ليس فقط لم يتعلم من الأخطاء ، بل سار على نفس طريق تلك الأخطاء ، وزاد عليها.

الخطأ الأول الذي ارتكبه باراك ، كان في علاقته مع حزبه ومعسكره. فعند تشكيل حكومته تعامل بإهانة وبإذلال مع قادة حزبه (العمل) . احتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع ، وبذلك اغضب كل الجنرالات من حلفائه . منح وزارة الخارجية لدافيد ليفي ، الذي انضم إليه بعد أن ترك الليكود ، وأغضب كل رجالات المسيرة السلمية في حزبه : شمعون بيرس) الذي شعر بالاهانة . وانضم إلى الحكومة من دون حقيبه وبعد عدة أشهر حصل على وزارة التطوير الإقليمي ، التي فصلت خصيصا من أجله . ولكنها كانت كالطير بلا أجنحة) ، شلومو بن عاصي ، الذي منح وزارة الأمن الداخلي ، ويوسي بيلين ، الذي عين وزيرا للقضاء ، وجاء رامون ، الذي أعطى وزارة بلا حقيبه . ولم يبق مكان لعدد آخر من زعماء الحزب مثل رعنان كوهن ، الأمين العام للحزب العمل ، وعوزي برهام (الذي كان وزيرا في حكومات رابين وبيرس) وإبراهيم بورنج (الذي فرض نفسه وانتخب رئيسا للكنيست -البرلمان -رغما عن انف باراك) . وبالإضافة إلى ذلك منح باراك عددا من الوزارات الغريبة (بالموظائف والميزانية) إلى أحزاب أخرى في الائتلاف ، مما حرم مئات النشطاء في حزبه من الوظائف والنفوذ (وزارات الاسكان ، الأديان ، المواصلات ، البنى التحتية ، العمل والرفاه) .

حزبه لم ينس له هذه الفعلة. ووزراؤه من أعضاء حزبه حقدوا عليه . وزاد هذا الحقد أكثر خلال عمل الحكومة في الأشهر التالية و إذ أحاط باراك نفسه (مثل تنبأهاو تماما) بعدد من المستشارين المهنيين في مختلف الوظائف والمجالات ولم يشاور وزراءه ولم يصغ لأى منهم ، وفي بعض الأحيان أرسل

مساعديه ليهاجموهم ، لا بل ليهددوهم بالطرده من الحكومة اذا لم يثبتوا له ولاهم.

-فشل باراك في تشكيل الائتلاف الحكومي أيضا . فقد أقيم حكومة واسعة فضفاضة (٢٥ نائبا) تشتمل على الكثير من النقائص : المتدينون المتمزمتون إلى جانب العلمانيين الراديكاليين وقد حسب انه يستطيع تجنيد المتدينين إلى جانبيه في المساعي السلمية مقابل بعض التنازلات في الوظائف والميزانيات . فأخضع نفسه إلى عملية ابتزاز لا تنتهي عند حد ، ودفع فيها ليس المال فحسب ، بل بعض المبادئ مثل: التنازل عن مطلب الخدمة الاجبارية في الجيش لطلاب المدارس الدينية (لما أثار ضده معسكرا كبيرا من الجنود والضباط الذين يرفضون تهرب المتدينين من الخدمة) والتنازل عن مبدأ «عدم الرضوخ للابتزاز» الذي طرحه في معركة الانتخابات.

وهذه التنازلات لم تفده . إذ أن الاحزاب الدينية انسحبت من ائتلافه لمختلف الذرائع محاولة المزيد من الابتزاز ، ولحق بها الفارون من أحزاب اليمين ، أمثال دافيد ليفي . ولم يبق في الائتلاف سوى ٣٠ نائبا من مجموع ١٢٠ نائبا . ولم تعد حكومته حكومة . وحاول أن يفرز الأحزاب الدينية فطرح خطة «الشورى المدنية» العلمانية ، التي تفصل بين الدين والدولة وتقلص نفوذ الاحزاب الدينية . لكنه اضطر إلى سحبها بعد أيام قليلة ، إذ كان أول من اعترض طريقه فيها ، ووزراؤه من حزب العمل.

وهكذا ، فحتى تلك الخطوة الشجاعة ، التي تحظى بتأييد غالبية الشعب (٢٥٪ من اليهود في إسرائيل علمانيون ، معظمهم معادون للأحزاب الدينية وبعضهم يرفضون التعامل مع اليهودية بوصفها ديناً) ، اضطر إلى التراجع عنها وبذلك فقد هيبتة ومصداقيته.

بيد أن الضرر الكبير جاءت بسبب موقفه السياسي وبرنامجه للعملية السلمية ، كما طرحه في كامب ديفيد (يوليو تموز ٢٠٠٠) ، وما تبع ذلك من تطورات وأحداث فقد كانت قمة كامب ديفيد بمبادرة باراك ، محاولة نسخ فكرة كامب ديفيد الأولى (سنة ١٩٧٨ في المفاوضات المصرية الاسرائيلية) ، فالأمريكيون والفلسطينيون ومعظم الوزراء الاسرائيليين لم يكونوا مقتنعين . وطلبوا أن يجري التمهيد لهذا المؤتمر ، أولا باعداد الرأي العام لدى الشعبين وثانيا بإجراء مفاوضات

المعارضة الأردنية

تنسيق في الانتخابات

النيابية

وتتنافس في الانتخابات

النقابية

ما زالت الانتفاضة الفلسطينية المشتعلة منذ نحو أربعة أشهر تحظى بالاهتمام الأول لدى المواطنين في الأردن، وما زال خبر الانتفاضة وتفاصيله وذبوله هو الذي يجذبهم إلى وسائل الإعلام والقضايا تحديداً. وربما كان من الطريف أن نذكر أن اندلاع الانتفاضة قد أدى إلى زيادة كبيرة في الإقبال على شراء أجهزة التقاط بث المحطات الفضائية، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون من جراء ركود اقتصادي متواصل منذ أكثر من سبع سنوات. وبالطبع فقد كان اندلاع الانتفاضة مناسبة للأحزاب السياسية الأردنية أن تبادر إلى استثمار هذا الاهتمام الجماهيري بالانتفاضة، والتي يمكن القول إنها شأن أردني داخلي سواء بالنسبة للحكومة أو للأحزاب أو للجماهير الأردنية، فعلى الرغم من التراجع في عدد المهرجانات الخطابية والندوات والمسيرات التي دأبت الأحزاب الأردنية المعارضة على إقامتها، فإن الانتفاضة ما زالت رقما أساسيا في عمل أحزاب المعارضة في البلاد.

وتنسق هذه الأحزاب أنشطتها من خلال «اللجنة العليا لأحزاب المعارضة»، وهي لجنة تضم ممثلين عن جميع أحزاب المعارضة

ودارت دوامة سفك الدماء من جديد لتحصد أرواح ٣٢٠ فلسطينيا و٤٣ إسرائيليا والحبل على الجرار.

هذه الأحداث لم تفهم في إسرائيل على أنها انتفاضة شعبية غاضبة لشعب ملّ الماطلات الاسرائيلية ويات يسأل نفسه: «ماذا أفادتنا عملية السلام؟! و«لماذا انسحبت إسرائيل من لبنان ولا تريد أن تنسحب من بلادنا؟ اليس ذلك لأننا لا نقاومها مثلما قاومها اللبنانيون من حزب الله، وهم تلاميذنا في المقاومة؟ ولم يكن يمكننا أن يفهم الاسرائيليون أن حكومتهم هي السبب في تعطيل مسيرة السلام، عندما كانوا يستمعون إلى الخطابات الفلسطينية عن الحرب وعندما رأوا كيف يقتل جنديان تائبان في رام الله ويجري التمثيل البشع في جثتيهما أو عندما رأوا كيف يقتل شرطى فلسطيني في الدوريات المشتركة زميلا إسرائيليا له وهكذا فبالنسبة لهم هناك خطوط حمراء وقد اعتادوا أن يهتموا فقط بخطرهم الحمراء وأن يتجاهلوا الخطوط الحمراء في الطرف الآخر.

وهكذا، فقد بدأ الكثيرون من مؤيدي مسيرة السلام يتراجعون ويجلسون في بيوتهم، وينقضون على باراك. وبعضهم ذهب إلى شارون بحثا عن الأمن الشخصي.

العرب في إسرائيل حاولوا التضامن مع أشقائهم في فلسطين. ولكن نضالهم هذه المرة لم يكن مخططا أو مدروسا فأعلنوا الإضراب العام والمظاهرات. وقتلت شرطة باراك ١٣ شابا منهم. ونقول غير مدروس لأن أحدا لم يقدر عقابه. فبعد ثلاثة أيام من المظاهرات والمعارك، توقف فلسطينيو ٤٨ عن أي نشاط تضامني، سوى نقل المواد الغذائية بشكل مكثف إلى الأشقاء. ولم تحضر الجماهير، حتى، إلى احتفالات إحياء الذكرى الأربعين للشهداء، فهي ليست مستعدة للقتل وللمزيد من القتل. بل راحت تطلب الحماية الدولية، وراحت أحزابها السياسية تعلن الحرب (السياسية الحزبية) على باراك. وتهدهده بمقاطعة الانتخابات، رغم علمها بأن ذلك يصب في صالح شارون ورفضوا استقباله في أي نشاط انتخابي، حتى بعد أن اعتذر لهم علنا (خلال بث تلفزيوني) عن تلك الجريمة وأشار إلى أن لجنة التحقيق في الموضوع ستخرج بنتائج بحثها «فتعاقب كل المخالفين»: «هكذا، خسّر باراك رفاقه في الحزب وحلفاءه في الحكومة ومصوتين العرب مصوتين في معسكر السلام، شيئا فشيئا. وفقد شعبيته، حتى بدا أن فوزه يمكن أن يتم فقط بأعجوبة.

تهديدية على مستوى القيادات الوسطى والثانية. إلا أن باراك أصر على عقد المؤتمر بدعوى أن مجرد انعقاده والاهتمام العالمي الكبير به يخلقان آلية تحتم نجاحه.

وفي الواقع فإن مؤتمر كامب ديفيد توصل إلى اتفاقات مبدئية شبه كاملة، وليس صحيحا أنه انفض بسبب خلافات جوهرية. والاتفاقات التي توصل إليها هي نفسها التي بنى عليها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مبادرته، وكانت الاتفاقات في كامب ديفيد أفضل من مبادرة كلينتون بالنسبة للفلسطينيين في بعض القضايا الأساسية.

وما منع التوصل إلى اتفاق بشأنها هو إصرار باراك من جهة على الخروج باتفاق بأى ثمن، ومن جهة ثانية تردد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، فقد طلب أبو عمار أن يسمع رأى عدد من الزعماء العرب والمسلمين قبل التوقيع، واتصل فعلا بهم. فجاء ردود الفعل باردة ولم يسمع تشجيعا من أحد. فشعر أن القادة العرب يريدون تحميله وحده مسئولية الاتفاق، وقال بعض مساعديه إن هذا الموقف ما هو إلا مطب. إذ سيستغله كثيرون لمهاجمته في «الوقت المناسب». فقرر ألا يوقع حتى بالاحرف الأولى. وبعد حرب أعصاب شرسة وضغوط مكثفة عليه، صمد فيها بصلاية، قال عرفات إنه يريد مهلة شهراً، يعود بعدها للتوقيع، والبقية معروفة. فقد استقبل الفلسطينيون والعرب عرفات استقبال الأبطال لأنه «رفض الرضوخ» و«لم يتنازل عن الأقصى»، وراح هذا التقدير يتصاعد في العالم العربي والشارع الفلسطيني. وأعاد لعرفات والسلطة الفلسطينية التأييد في الشارع وأصبح مغربا. بالمقابل، عاد باراك بالطريقة نفسها، وأخذ يتباهى بأنه لم يرضخ. وراح يهاجم عرفات والسلطة الفلسطينية. ويتهمها بالتراجع عن مسيرة السلام وعدم النضوج. وقال إن عرفات ليس شريكا في عملية السلام. وراح يضغط على الشارع الفلسطيني في نقاط مواجهته، بواسطة الأدوات العسكرية الاحتلالية العميقة.

ولم يرتق الطرفان إلى شجرة عالية وحسب، بل تدهورت الأمور تحت قيادتهما إلى حرب مسلحة، استخدم فيها الفلسطينيون السلاح لأول مرة بهذه الكثافة والقوة، استخدم فيها الاسرائيليون لأول مرة الطائرات والدبابات في قصف المقبرات الفلسطينية ودك البيوت والمكاتب ثم راحوا يفتالون القادة المدنيين للانتفاضة من «فتح» و«حماس» و«الجihad الاسلامي». ورد الفلسطينيون بتصفيّة عملاء الاحتلال،



توجان الفصيل

بوادر أشرس معركة انتخابية بين القوميين واليساريين من ناحية والتيار الإسلامي من ناحية أخرى بدأت في نقابة المحاميين

الحالي.

وعلى أي حال فمن الواضح أن الأحزاب التي قاطعت انتخابات العام ١٩٩٧ بالذريعة التي أشرنا إليها سابقا تتجه إلى المشاركة في الانتخابات التي ستجرى في شهر نوفمبر من العام الجاري. وعلى حد قول سعيد ذياب، الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية المعارض، والذي قاطع الانتخابات السابقة فإن العودة إلى المشاركة في الانتخابات النيابية مسألة غاية في الأهمية، وعلى جميع الأحزاب أن تدرس الأضرار التي نجمت عن مقاطعة الانتخابات السابقة وتقدر حجمها.

وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة لم تعلن موقفها من المشاركة في الانتخابات المقبلة سواء منفردة أم مجتمعة من خلال اللجنة العليا للتنسيق بين الأحزاب فإن هناك أكثر من إشارة إلى أن أغلبيتها ستشارك في هذه الانتخابات.

القانون الثاني هو قانون الأحزاب الذي قالت الحكومة إنها سوف تدخل عليه بعض التغييرات وخاصة مع صدور بعض التلميحات من الجهات الرسمية إلى تجاوزات تقوم بها بعض الأحزاب على القانون الحالي للأحزاب الذي صدر قبل نحو سبع سنوات، وذلك في إشارة إلى تأخر بعض الأحزاب في تقديم ميزانياتها المالية وما يقال حول ارتباط بعض هذه الأحزاب بأحزاب أخرى غير أردنية.

وترى أحزاب المعارضة أن كل «التجاوزات» المشار إليها شكلية وأن هذا القانون على رغم كل ما يمكن أن يؤخذ عليه من ملاحظات ما زال صالحا لتنظيم العمل الحزبي في المملكة، وهي ترى أنه إذا كانت هناك ضرورة لتعديل بعض القوانين فإن ذلك

باستثناء «حزب اليسار الديمقراطي»، وهو تجمع من مجموعات خرجت من أحزاب يسارية مختلفة لتشكيل تيارا يساريا وسطيا على غرار حزب اليسار الديمقراطي الإيطالي الذي ضم غالبية الشيوعيين الإيطاليين بعد انشقاق الحزب الشيوعي الإيطالي في مطلع التسعينات.

قوانين

ولكن عمل الأحزاب المعارضة هذه الأيام لا يقتصر على الأنشطة الجماهيرية، فهي تعمل على بلورة مواقف تحاول أن تكون موحدة حول عدد من القضايا العالقة مع الحكومة، مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخابات واللذين جاء ذكرهما في البيان الوزاري لحكومة المهندس على أبو الراغب الحالية والتي ضمت عددا من الشخصيات المحسوبة تاريخيا على المعارضة. فقد جاء في البيان الوزاري أن الحكومة تسعى إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات الحالي مع إبقاء مبدأ الصوت الواحد، الذي يعني أن الناخب الواحد لا يحق له سوى انتخاب نائب واحد وليس قائمة بأكملها أو اختيار مرشحين من قوائم مختلفة. وقد كان هذا البند في القانون الانتخابي المطبق حاليا هو السبب الذي جعل غالبية أحزاب المعارضة الأحد عشر المنضوية تحت لواء اللجنة، فضلا عن عدد من الشخصيات الوطنية الأخرى تقاطع الانتخابات الأخيرة التي جرت في العام ١٩٩٧.

وقد رأت أحزاب المعارضة أن إدخال تعديلات على قانون الانتخابات لا تضمن إلغاء مبدأ الصوت الواحد ستكون بالضرورة تعديلات شكلية وأن من الأفضل ألا تطبق. وقد أعادت الأحزاب إلى الأذهان أنها قدمت للحكومة ورقة تضمنت مجموعة من المبادئ التي من شأن الأخذ بها صوغ قانون انتخابات عصري وديمقراطي، غير أن الحكومة لم تعلق بشئ على هذه الورقة. وهي ترى أن من الأفضل عدم المساس بقانون الانتخابات

يجب أن يكون في اتجاه مزيد من الحريات ومزيد من المرونة السياسية وتنظيم للعلاقة بين الحكومة والأحزاب المعارضة.

السياسي والنقابي

غير أن أحزاب المعارضة التي تنضوي تحت «اللجنة العليا لأحزاب المعارضة» والتي تضم الأحزاب اليسارية والقومية والإسلامية، لتوحيد مواقفها من القضايا الوطنية والقومية المختلفة، تدخل مع بعضها بعضا في منافسات حامية عندما يتعلق الأمر بالانتخابات النيابية. وقد بدأت بوادر واحدة من أشرس المعارك الانتخابية بين التيارين القومي واليساري من جهة، والتيار الإسلامي من جهة أخرى للسيطرة على واحدة من أعرق النقابات في البلاد وهي نقابة المحامين. وقد كانت نقابة المحامين حتى دورتها الأخيرة معقلا قويا للأحزاب القومية واليسارية، لكنها خسرت منصب النقيب في هذا المعقل بفوز صالح العرموطي الذي دخل الانتخابات ممثلا للتيار الإسلامي.

وأهمية الانتخابات المقبلة في هذه النقابة العريقة هي أن التيار الإسلامي الذي اعتبر نفسه حقق إنجازا عظيما بالسيطرة على هذه النقابة يستमित في الإبقاء عليها بين يديه، أما التيار القومي اليساري فهو يستमित في المقابل لاسترداد هذا المعقل من أيدي الإسلاميين الذين يتحالفون مع أحزاب المعارضة في بعض المعارك ويتنافسون معها في معارك أخرى. وهذه القضية محور تساؤلات كثيرا ما توجه للأحزاب بتياراتها الرئيسية. فهذه الحالة التي تستوعب الثقاء التيارات الثلاثة على قضايا أساسية في السياسة والاقتصاد وغير ذلك من القضايا الوطنية، ثم تتنافس فيما بينها على الفوز بنقابات مهنية مسألة جديدة على الواقع السياسي الأردني الذي كانت فيه الحركة الإسلامية المثلثة في جماعة الإخوان المسلمين أساسا، حليفا دائما للحكومة في حين كانت الأحزاب اليسارية والقومية والديمقراطية تلاحق وتسجن وتعذب.

وكان العام ١٩٩٠، وهو العام الذي شهد غزو العراق للكويت وحشد أميركا لقواتها وقوات حلفائها استعدادا لضرب العراق هو المناسبة الأولى التي ظهر فيها التيار الإسلامي بموقف متسق مع موقف الأحزاب الأخرى اليسارية والقومية. وفي ذلك الحين اكتشفت التيارات الثلاثة أن هناك مساحة مشتركة بينها يمكن البناء عليها، ولكنها اكتشفت أيضا درجات من الاختلافات تجعلها تتنافس في ساحة الانتخابات النيابية. وهكذا نشأ هذا الوضع الفريد.

رسالة عمان: صلاح يوسف

الشعب العراقي

بين مطروقة الاستبداد والحصار الدولى

العسكرية والمدنية التى تسانده وفى سبيل الحفاظ على دعمها له.

تراجع متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومى من ٤٢٢٠ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد فى عام ١٩٧٩ إلى أقل من ٤٠٠ دولار للفرد الواحد فى نهاية عام ١٩٩٨ حسب تقديرات الحكومة الأمريكية، أى بانخفاض قدره أكثر من عشرة أضعاف ، وبالتالي أصبح العراق واحداً من أكثر البلدان تدهوراً فى متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومى . وسيزداد هذا الوضع تدهوراً لثلاثة أسباب هى : استمرار الحصار واستمرار السياسة الاقتصادية والعسكرية للنظام من جهة ، واستمرار بقاء الإنتاج المحلى ضعيفاً وعاجزاً عن تغطية جزء مهم من حاجة الاستهلاك المحلى من جهة ثانية ، وتزايد السكان بمعدل نمو سنوى قدره ٣.٢٪ تقريباً من جهة ثالثة ، رغم أن نسبة الوفيات عالية جداً فى الجنوب والوسط من العراق ، وخاصة بين الولادات الجديدة ومن هم أقل من ٥ سنوات ، كما أنها مازال عالية فى كردستان العراق، رغم إنها أقل من نسبتها فى الجنوب والوسط ، فأخر الدراسات التى أجريت من قبل أساتذة جامعيين تبين أن نسبة تتراوح بين ٧٥-٨٠٪ من السكان باتت تحت مستوى خط الفقر المحدد دولياً من قبل الأمم المتحدة (على أساس ٢ دولار فى اليوم للفرد الواحد) وأن الطبقة الوسطى تراجعت إلى مواقع ذوى الدخل المحدود والواطئ ، فى حين نشأت أو نمت فئة صغيرة جداً من النخبة الحاكمة من أصحاب المليارات . وتجدر الإشارة إلى أن صدام حسين احتل المرتبة السابعة بين أثرياء العالم !

إن اختلال العرض والطلب فى سوق

منذ ربيع ١٩٩١، أى منذ توقف حرب الخليج الثانية ، تحول الحصار الاقتصادى الدولى ضد النظام إلى حرب تجويع وهدر كرامة موجهة ضد الشعب العراقى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بمعونة بريطانيا ، وهى كارثة كبيرة على الغالبية العظمى من المجتمع ، أما الطغمة الحاكمة فلم تتأثر كثيراً بهذا الحصار ، بل أصبح مصدراً لاغتنائها الفاحش وغير المشروع. فالعراق بلد نفطى يعتمد على إيرادات تصدير النفط الخام فى تكوين النسبة العظمى من دخله القومى وفى تأمين استيراداته . واستهدف الحصار تعطيل هذا المورد. فبعد أن كان دخل العراق من نفطه فى عام ١٩٨٠ حوالى ٢٩ مليار دولار أمريكى ، وبعد أن كان يمتلك فى نفس العام احتياطياً من العملات الصعبة بلغ حوالى ٣٢ مليار دولار أمريكى ، كما لم تكن فى ذمته ديون مالية نحو الخارج ، فى مقابل أرصدة فى بنوك أجنبية ، تراجعت إيراداته النفطية السنوية إلى ٥٣٥ مليون و٢٨٨ مليار دولار أمريكى فى عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ أى ما يعادل ٢٪ و ١٠٪ على التوالى من مستواه فى عام ١٩٨٠. كـمـا فـقـد الاحتياطى

د. كاظم حبيب

فى عام ١٩٩٨ ، رغم التجنيد الواسع للشبيبة فى القوات المسلحة المختلفة والأمن ، إضافة إلى وجود بطالة مقنعة حتى بين المشتغلين ، -عجز حقيقى عن استيراد ما يحتاجه العراق من مستلزمات ضرورية لسببين هما: قلة الموارد المالية بسبب الحصار ، وشدة الرقابة التى تفرضها الأمم المتحدة ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، على قوائم استيرادات العراق بحجة توجيهها لأغراض التسليح أو العسكرية عسراً ، وبالتالي تفاقم الفجوة بين عرض السلع والخدمات وبين الطلب عليها . وإذا كان النظام قد عزز من مراقب قطاع الدولة لفرض هيمنة الفئة الحاكمة على الاقتصاد الوطنى والبرجوازية الوطنية العراقية فى عقد السبعينات ، فإنه ومنذ الحرب العراقية - الإيرانية قام ببيع أغلب مشاريع قطاع الدولة إلى مجاميع من أفراد العائلة والمقربين بأبخس الأثمان ، ألحقت أضراراً فادحة بثروة المجتمع من منطلق إثراء المجموعة

وبلغت ديونه المعروفة حوالى ١٠٠ مليار دولار أمريكى ، إضافة إلى عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية كخسائر مباشرة فى الحربين ، وعشرات المليارات الأخرى للتعويض عن خسائر الحربين التى لحقت بالدول الأخرى.

وقرار " النفط مقابل الغذاء " لم يغير من الوضع كثيراً. إذ مازال إمكانيات إعادة تعمير ماخربته الحروب من مشاريع اقتصادية إنتاجية وخدمية وتنشيط عملية التنمية والتحرر النسبى من الديون المتراكمة وتقليص البطالة محدودة جداً . ويراجع العراق حالياً الحالة التالية:

-وجود منشآت صناعية ومزارع كثيرة غير صالحة للعمل لأسباب كثيرة ، وبالتالي، فالإنتاج المحلى يعجز عن تغطية ٢٠-٢٥٪ من حاجة الطلب الداخلى للسلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى

-عجز عن إقامة مشاريع اقتصادية إنتاجية وخدمية جديدة أو تصليح المخرب منها بسبب نقص الموارد المالية الداخلية وانعدام التوظيفات العربية والدولية.

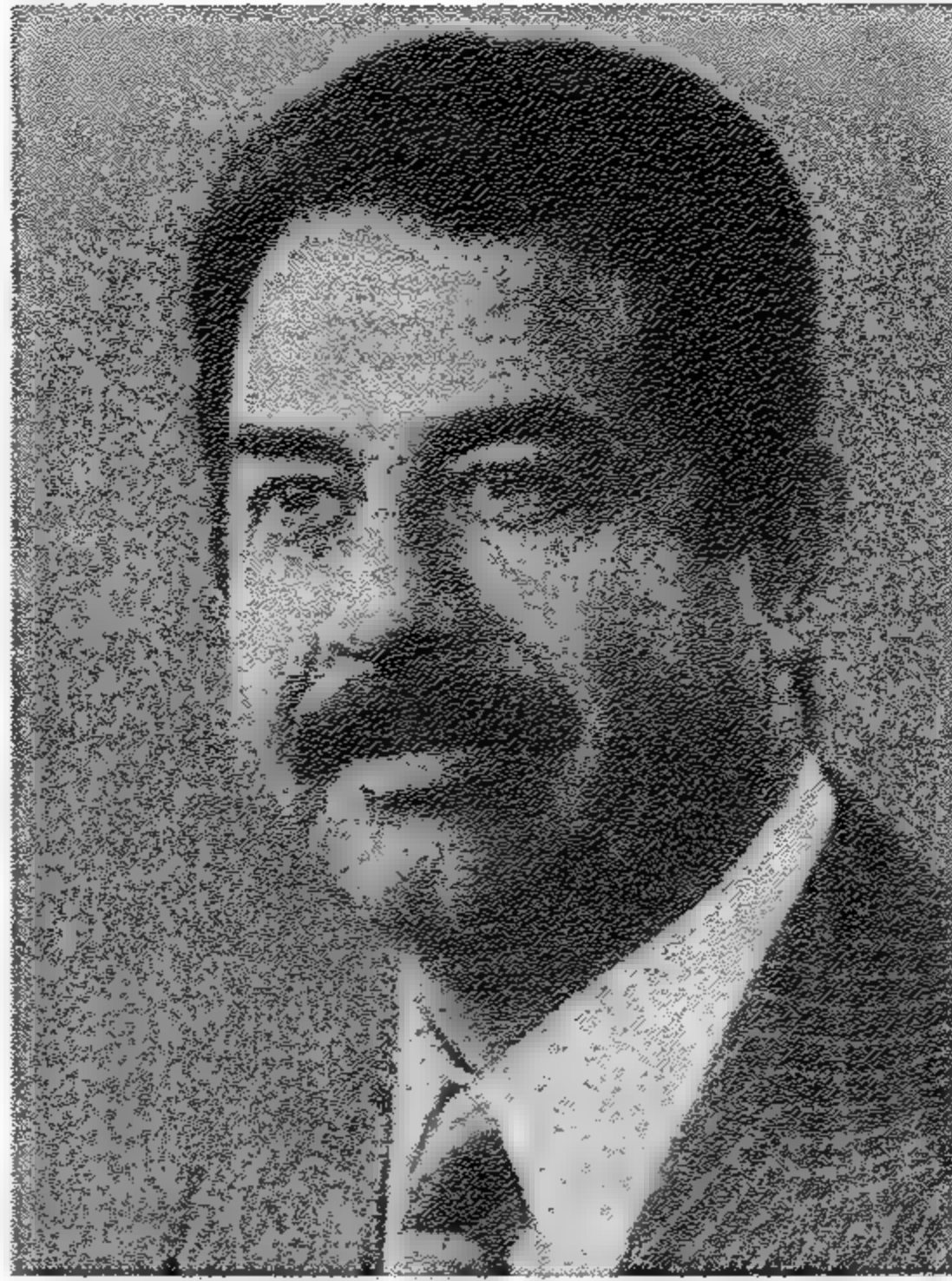
-تفاقم حالة البطالة حتى بلغت نسبتها حوالى ٧٠٪ من القوى القادرة على العمل

السلع والخدمات قد نشط حركة السوق السوداء في العراق لصالح العصابات المنظمة (المافيا) التي يديرها أبناء المستبد وبقية أفراد العائلة والحاشية الحاكمة ، ضد مصالح الغالبية العظمى من السكان ، خاصة أن الواقع الراهن يشير إلى تفاقم عدد من الظواهر السلبية منها مثلاً: استمرار الارتفاع في أسعار السلع والخدمات ، وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي ، والذي يعنى تدهور الدخل الحقيقي للسكان بمعدلات عالية ووتأثر سريعة ، إضافة إلى تزايد عدد العراقيين المهاجرين بصورة رسمية أو هروبا من الإرهاب والحرب الاقتصادية وتقلص إمكانيات إيجاد فرص عمل في العراق حتى قدر عدد العراقيين الموجودين في الخارج حالياً بما يزيد على ٣ ملايين نسمة.

وتلعب لجان الرقابة على قوائم استيرادات العراق التابعة للأمم المتحدة التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دوراً كبيراً في تأخير وإلغاء الكثير من طلبات الاستيراد بحجة إمكانيات استخدامها للأغراض العسكرية، وهي تزيد الأمور تدهوراً حتى اضطر رئيس لجنة تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء إلى الاستقالة من منصبه لما لمسه من حيف يلحق بالشعب العراقي من جراء سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا إزاء الشعب العراقي ، وليس إزاء النظام العرقي.

تحول قرار النفط مقابل الغذاء في الممارسة العملية إلى أداة بيد النظام لفرض مزيد من الهيمنة على العوائل من خلال توزيع بطاقات التسوين والحصول على الأرزاق بأسعار رسمية، إذ أن عمليات التوزيع تجري من خلال أجهزة خاضعة لقوات الحزب الحاكم والأمن الداخلي ، وأصبح توزيع الغذاء سلاحاً جديداً بيد النظام ضد الفرد والمجتمع.

ويختلف الوضع في كردستان العراق بسبب المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لإقليم كردستان وحصولها على نسبة ١٣٪ من إيرادات تصدير النفط مقابل الغذاء ووجود سوق سروداء نشطة من ثلاث دول مجاورة هي تركيا وإيران وسورية ، إضافة إلى ماتحققه من استيفاء للجمارك على



صدام حسين

الحدود ، رغم وجود مصاعب كبيرة ناتجة عن وجود حكومتين في هذا الإقليم العراقي الصغير . ورغم أن الوضع الغذائي فيها يعتبر أفضل حالاً مما هو عليه في بقية مناطق العراق ، فإن هذا لايعنى أبداً بأن الحالة المعاشية للكادحين هناك بخير ، والرابح من هذا الوضع تلك الفئات المستفيدة من الأوضاع العامة في كردستان ومخاطر الحرب المستمرة والتدخل التركي الإيراني في شئون المنطقة وتهديدات النظام بالتدخل ، علماً بأن الفترة الأخيرة ومنذ إيقاف القتال بين الحزبين الكرديين عرفت تحسناً نسبياً في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، إلا إنها ستبقى معرضة لخطر داهم من خارج كردستان العراق ومن النظام العراقي أو من حرب بين الطرفين الحاكمين.

الوضع السياسي

إن الوضع الاقتصادي المتدهور ناتج طبيعي للسياسات التي تمارسها الدكتاتورية في العراق إضافة إلى الحصار الدولي . ورغم الهدوء النسبي على سطح أحداثه السياسية الداخلية ، يتميز الوضع بمزيد من التعقيد والتشابك ، إذ كانت وما تزال هناك عوامل دولية وإقليمية وعربية تلعب دورها المباشر وتدخل في تشكيل صورة الواقع الراهن. فسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إزاء منطقة الحصار الدولي إزاء

الشعب العراقي من جهة ، وسياسات الدول العربية ودول المنطقة الأخرى ، وخاصة تركيا وإيران وإسرائيل من جهة ثانية ، إضافة إلى طبيعة وسياسات النظام الاستبدادي القائم وأوضاع المعارضة العراقية ، تشارك مجتمعة في خلق هذا التعقيد وفي إعاقة عملية نضج وتبلور التناقضات والصراعات الفاعلة في أوساط العائلة الحاكمة وفي السلطة عموماً ، وتلك الدائرة بين السلطة والقاعدة العريضة لقوى المجتمع المتضررة من وجود سياسات النظام ، وبين السلطة وقوى المعارضة العراقية المنظمة ، العربية منها والكردية وغيرها ، إضافة إلى إعاقتها قيام تحالفات سياسية ضرورية فيما بين قوى المعارضة ، وبينها وبين قوى المجتمع في الداخل وفي الشتات.

وتقود مثل هذه الحالة إلى جمود نسبي ملموس في الوضع السياسي دون تغيير مؤثر ، وتبقى الفئة الحاكمة في السلطة ، وتبقى المعارضة العراقية خارجها عاجزة عن توفير مستلزمات الحلول محلها أو إيجاد حل لوضعها.

ماذا يعنى ذلك في واقع العراق الراهن؟ إنه ، وباختصار كبير ، يعنى مايلي :

* تفاقم واتساع قاعدة العنف الذي تمارسه السلطة ضد الشعب وقواه السياسية المناهضة للدكتاتورية ، بحيث أصبح قطع الرؤوس والإعدامات في السجون والمعتقلات الصحراوية وقطع الأيدي والأرجل وجذع الأنوف والاعتقال والتعذيب والاختطاف حالة يومية اعتيادية ينتظرها أو يتوقعها كل إنسان في العراق.

يُلم يعد المجتمع الدولي والرأي العام العربي والعالمي يحفل بعواقب ونتائج مصادرة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق وبالمعاناة المستمرة التي تنجم عن إرهاب السلطة والموت غير المنقطع لمزيد من الناس في حين يزداد ضغط الإرهاب والحصار الاقتصادي على الإنسان الاعتيادي ويحرم المجتمع من قدرته على تعبئة صفوفه للنضال ضد الاستبداد ومن أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق التغيير الديمقراطي المطلوب.

* كما أن مواصلة الحصار الدولي واستمرار الضربات العسكرية الأمريكية

والبريطانية بحجة حماية الشمال والجنوب أصبحت حالة اعتيادية يألفها المجتمع الدولي والعربي ولا يحتج عليها أو يطالب بوقفها، رغم تقاطعها التام مع قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، وأصبحت هذه الحالة تشغل فئات المجتمع الكادحة بأوضاعها المعاشية وتضعف من تأثير إرهاب السلطة اليومية عليها وتبعد الغالبية العظمى منها عن التفكير في العمل السياسي المنظم.

وأجبر هذا الواقع قوى المعارضة على وضع ترتيب جديد لأهداف نضالها الراهن. ومن هنا نشأ الاستقطاب الجارى الذى فرض نفسه بين من يدعو إلى رفع الحصار ويرى فيه عاملاً معرقلاً لتصعيد النضال ضد الاستبداد ومستثولاً أيضاً عن تحويل المجتمع إلى مستجدين يركضون وراء تأمين لقمة العيش، وبين أولئك الذين يريدون استمرار الحصار باعتباره أداة للضغط لاسقاط النظام لاهتين وراء الحل الأمريكى للمعضلة العراقية، أى إبقاء العراق على حاله الراهن سنوات أخرى قادمة. ومن هنا أيضاً تتخلخل العلاقة مع الجماهير وتندهر إمكانيات إيجاد لغة وقواسم مشتركة بين المناضلين ضد الاستبداد. ويتسبب هذا الموقف فى تعقيد العلاقة النضالية بين قوى المعارضة العراقية المناهضة للنظام، وبينها وبين القوى الديمقراطية فى الدول العربية التى تناضل على هذا الطريق.

إن تجسيد الوضع السياسى فى العراق يخدم بالدرجة الأساسية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومصالح استمرار الطغمة الحاكمة فى السلطة من جهة أخرى. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال فى حاجة إلى النظام العراقى. ولكن هذا الوضع يلحق أفدح الأضرار بالمجتمع العراقى ذاته وبمستقبل أجياله الراهنة. فما هى أهداف السياسة الأمريكية إزاء العراق حالياً؟

- الاستفادة من دورها فى العراق فى سياستها الداخلية وفى التأثير على الناخب

الأمريكى.

- احتواء الوضع فى العراق والحفاظ على خضوع الحكم لقرارات الولايات المتحدة.

- إبعاد العراق عن الصراع العربى الإسرائيلى وإبقاء النزاع وعدم الاتفاق فى المعسكر العربى حول الموقف من الحصار والعراق.

- إبقاء النفط العراقى ينساب محدوداً إلى السوق الدولية ولصالح تسويق المزيد من النفط السعودى.

- إبقاء المنطقة تحت حماية الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ونفطياً بحجة الخوف من صدام حسين وضرورة استمرار وجودها العسكرى والسياسى فيها.

- البقاء فى المياه الدافئة وعلى مقربة من روسيا الاتحادية لمواجهة احتمالات ولوجها ثانية للمنطقة، إضافة إلى منع أوروبا والصين من العودة إلى المنطقة بهدف إبقاء المنطقة تحت هيمنة المصالح الأمريكية.

- احتكار بيع الأسلحة فى المنطقة تقريباً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

- إبقاء المعارضة العراقية، باعتبارها غير مؤيدة للوجود الأمريكى وغير محسوبة العواقب، بعيداً عن السلطة فى العراق.

- التحكم فى المسألة الكردية فى العراق بما يساعد على زيادة تأثيرها على حكومات بلدان تركيا وإيران والعراق وفيما بعد سوريا أيضاً، باعتبارها ورقة ضغط رابحة يديها.

ويستفيد النظام العراقى من هذه السياسة، رغم إبداء الامتناع من استمرار الحصار، خاصة أن جميع حكومات دول المنطقة لاترى حالياً ضرورة تغيير الوضع فى العراق، وهى تلتقى فى ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إذ أن الهدوء السطحي السائد فى العراق مريح لها أكثر من مجئ المعارضة الوطنية للسلطة، وتتوافر للنظام إمكانيات الحصول على الموارد المالية الضرورية لتمشية

أمره، كما يكسب الرأى العام العربى والإسلامى والعالمى إلى جانبه، بسبب الحقد الملموس الموجه ضد دور وسياسات الولايات المتحدة إزاء العرب وإسرائيل فى المنطقة. ويزيد الطين بلة ذلك القانون سبئ الصيت الذى أصدره الرئيس الأمريكى الموسوم بـ قانون تحرير العراق الذى رفض من جانب غالبية الشعب لا أنهم إلى جانب بقاء النظام، بل بسبب طبيعته الدعائية الفارغة ومحاولة تحويل المعارضة إلى مرتزقة وتابعين للسياسة الأمريكية فى العراق وخداع الرأى العام العالمى وتدخل فظ فى شئون المعارضة العراقية والعراق، إذ يبدو وكأن العراق ولاية أو محمية أمريكية.

ما العمل ؟

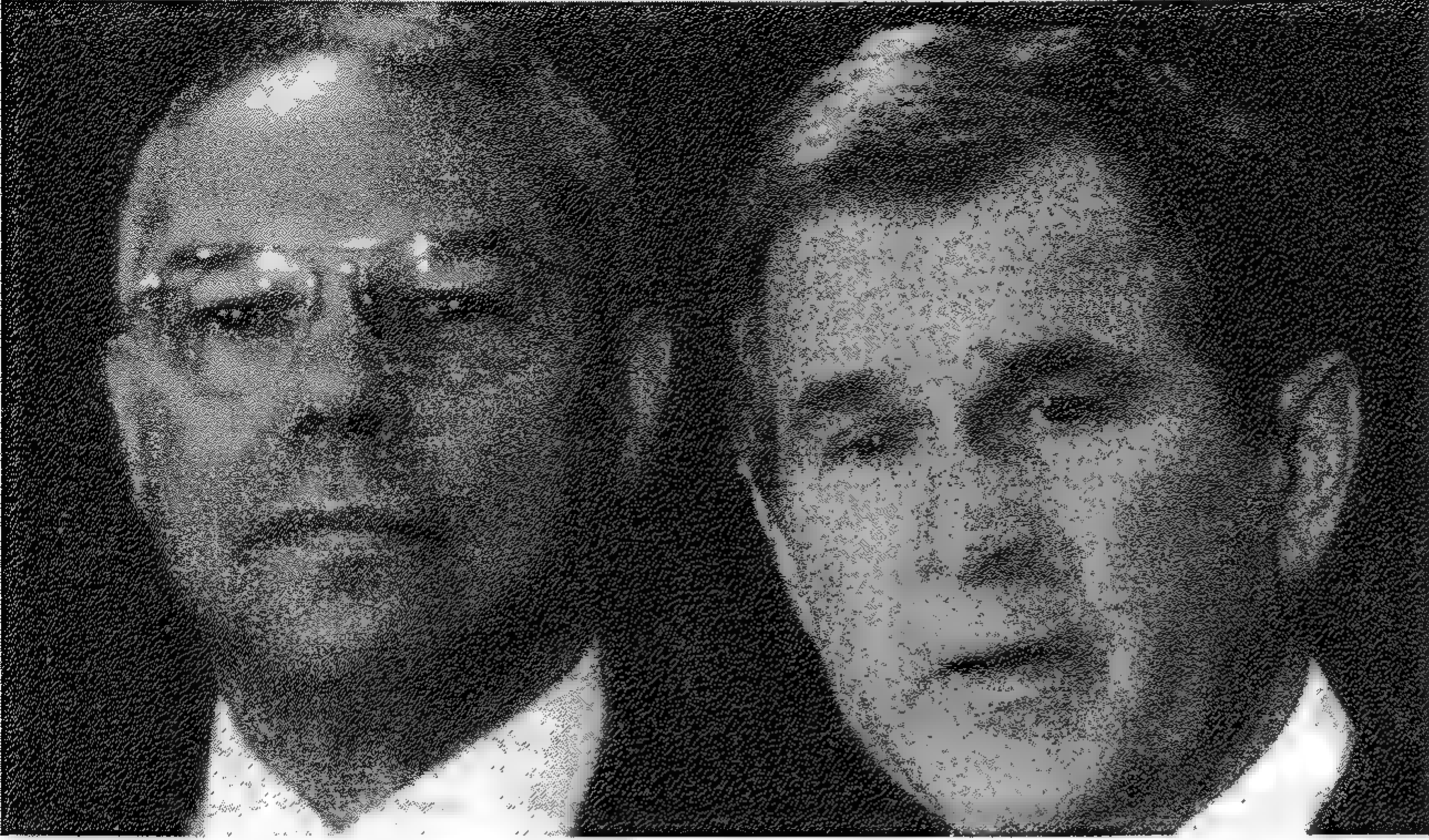
إن الخلاص من الواقع الراهن يتطلب توفير مستلزمات أساسية يصعب تصور تحقيق ذلك ولصالح الديمقراطية والأمن والاستقرار فى المنطقة بدونها، وأعنى بها:

* الرفع الفورى للحصار الاقتصادى عن الشعب العراقى.

* وقف جميع الضربات العسكرية الموجهة للمواقع العراقية سواء كانت عسكرية أم مدنية.

* كف الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل فى شئون المعارضة العراقية وتركها تعيد تنظيم صفوفها بعيداً عن الدور الأمريكى الراهن وإلغاء قانون تحرير العراق سبئ الصيت، وهذا لايعنى التخلي عن تأييد أمريكا للمعارضة العراقية أو عدم الاهتمام بدورها فى العالم !!

* دعم نضال الشعب العراقى من أجل سيادة الديمقراطية وحقوق الانسان ووقف الإرهاب وإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المهجرين قسراً إلى العراق .. إلخ، وتأمين تنفيذ ذلك عبر آلية دولية وعربية مناسبة.



بوش وباول

* «سيدى الرئيس اسمع لى الآن بأن انتقل إلى الشرق الأوسط، حيث نواجه -كما تعرفون- تحديا رئيسيا لعملية السلام . وإننى لأمتدح التزام رؤسائنا السابقين فى جهودهم التى لم تعرف الكلل للمساعدة على إيجاد حل لهذا الصراع الذى امتد عمره إلى نصف قرن بينما تمتد جذوره فى العصور القديمة . إن الرئيس المنتخب بوش يشارك هذا الهدف.

إننا نسعى بحثا عن سلام دائم مؤسس على دعم لا يهتز لأمن إسرائيل، والأمانى المشروعة للشعب الفلسطينى وأصدقائنا فى

هل تعنى الرئاسة الأمريكية الجديدة سياسة جديدة فى الشرق الأوسط

أمانى العرب من إدارة بوش أو هام سببها النسيان

وقد برر القادة العرب والمعتدلون -حسب تصنيف الدبلوماسيين والإعلاميين الأمريكيين تصوراتهم هذه على أسس أهمها: * إن الحزب الديمقراطى الأمريكى عرف طوال نصف القرن الأخير بقرنه الشديد من إسرائيل ومن منظمات الضغط اليهودية الأمريكية . وهو ومرشحوه للرئاسة وللمجلس الكونغرس ينالون تأييد الغالبية العظمى من الناخبين الأمريكيين.

* إن إدارة كلينتون ضمت أكبر عدد -فى تاريخ الإدارات الأمريكية كلها- من المستوليين اليهود ..حتى «فريق السلام» الأمريكى كان مشحونا بشخصيات سياسية من السلك الدبلوماسى ومن خارجه . أمثال دينيس روس منسق عملية السلام وميلر نائبه ، ومارتن إينديك السفير الأمريكى لدى إسرائيل والمساعد السابق لوزيرة الخارجية الأمريكية . فضلا عن وزيرة الخارجية ذاتها مادلين أولبرايت ومستشار كلينتون لشئون الأمن القومى صمويل بيرغز.

وزيرا للخارجية فى إدارة الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش الابن. ولو تصورنا أن الجنرال باول أراد أن يسكب ماء باردا على التوقعات الحارة الحميمة التى انطلقت من كثير من القيادات العربية -وقيادات العرب الأمريكيين فى الولايات المتحدة -منذ وقت الحملة الانتخابية لبوش الابن كمرشح للحزب الجمهورى .. وبصفة أخص بعد فوزه، لما كان يمكنه أن يقول سوى ما قال ، مع ذلك فقد استمرت لهجة الترحيب ببوش الابن الذى سيغير مسار الشرق الأوسط لأنه سيقلب سياسة بيل كلينتون - الرئيس الديمقراطى الذى أنهى رئاسته فى الشهر الماضى - رأسا على عقب.

واشنطن من

سمير كرم

العالم العربى ، ولدنيا إدراك راسخ بأن على الأطراف نفسها أن تصنع السلام. كذلك فإننا نتعهد بأن نركز جهودنا على المنطقة ككل وليس فقط على عملية السلام ذاتها.

ونحن حين ننظر إلى المنطقة ككل يا سيدى الرئيس -لا نجد ما هو أكثر مأساوية من العراق ، دولة فاشلة لها زعيم فاشل ومن المحزن أن ننظر فيما يمكنها أن تكون وفيما ينبغى أن تكون .. لكن العراق -بدلا من أن يسعى للسلام والرخاء لشعبه- ينطق ، وقد أصبح ضعيفا ، بتهديدات ويسعى لإنتاج أسلحة رهيبة لإرهاب جيرانه.

لسوف يقع العبء على العراق ، عبء أن يثبت للمنطقة وللأمم المتحدة وجيرانه وأطفال جيرانه أنهم لم يعودوا مهددين .. إلى أن يفعل العراق هذا سنظل نحن على تصميمنا .»

ذلك كان الجزء الخاص بالشرق الأوسط فى شهادة الجنرال (متقاعد) كولن باول أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى وهى تناقش التصديق على تعيينه

إسرائيل واللوبي اليهودي الأمريكي . حصلت إسرائيل على ضمانات القروض دون أية شروط واستمرت نشطة في بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة (توسيع المستوطنات القائمة...).

أما أن إدارة كلينتون قد امتلأت بمسؤولين من اليهود الأمريكيين- وهذه حقيقة- فإن الوجه الآخر من هذه الحقيقة هي أن هؤلاء لم يكونوا أكثر صداقة للإسرائيليين مما كانوا لمعظم القادة العرب الذين أجروا محادثات معهم طوال حقبة رئاسة كلينتون. ولم تكن تثار مسألة «انحيازهم لإسرائيل» إلا في مواقف ومناسبات يسودها التوتر في المحادثات .. ثم لا يلبث الجميع أن يتبادلوا الابتسامات وحتى الأحضان والقبلات السياسية أمام عدسات الكاميرات.

ولابد أن نضيف أن الحزب الجمهوري - خلال فترات توليه الرئاسة - لم يحقق أى تقدم نوعى أو جوهري بشأن قضايا الصراع العربى -الإسرائيلى .. لأنها كانت دائما تحتل مركزاً متأخراً فى جدول أعماله وحتى فى البرامج الانتخابية لمرشحيه.

أشهر الجمهوريين صخبا بالنسبة للصراع العربى -الإسرائيلى كان هنرى كيسنجر . فهل نسينا أنه كان أيضا يهوديا وأن ولائه لإسرائيل كان فوق الشكوك ، وأنه لعب دوره لحساب إسرائيل وأمريكا باعتبار أن لا تناقض بين الحسابين ما دام يستطيع أن يرغم العرب على قبول تقديم التنازلات لإسرائيل دون مقابل (مثل فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية لأول مرة فى التاريخ) . مع ذلك فقد كانت سياسة كيسنجر «المكوكية» أو سياسة «الخطوة خطوة» بمثابة «جمع جعة بغير طحن» لأنها لم تسفر عن شئ يتجاوز اتفاقات فك الارتباط.

وعلى النقيض من ذلك الحزب الديمقراطى اهتم بقضايا الصراع العربى -الإسرائيلى بدرجة أكبر من الفهم والعمق .. وليس بعقلية المستعمرين المحافظين التى تهيمن على أفكار الجمهوريين . وقد بدأ هذا الاهتمام الديمقراطى فى أول سنوات الرئيس الراحل جون كيندى برسائل متبادلة مع الزعيم الراحل جمال عبد الناصر (عام ١٩٦١) . ولا يزال الديمقراطيون يعتبرون هذه الرسائل المقدمات الأولى لعلاقات أفضل بين الولايات المتحدة ومصر، ولفهم أفضل فى هيئات الحكم والسياسة الخارجية الأمريكية لأبعاد الصراع العربى الاسرائيلى.

وعلى الرغم من أنه لم يقدر لسياسات كيندى أن تستمر وأن تثمر لأنه اغتيل فى



نيسون

الإدارة الجمهورية

الأمريكية

تاريخ أسود ضد

العرب على الرغم من

أنهم لا يحصلون على

تأييد

اليهود فى الانتخابات

الأسبق بوش فى حرب الخليج .. الذى تحول من مجرد تحرير الكويت -بتأييد ومشاركة من العرب -إلى حرب تدمير شامل للعراق عسكريا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا ،ومن أجل هدف إبقاء الشرعية لحرب «إرجاع العراق إلى العصر الحجري» على حد تعبيره كانت استراتيجية افتعال الخلاف مع حكومة اسحق شامير الاسرائيلية آنذاك حول ضمانات القروض .. بدليل أنه فى النهاية وعندما اقترب موعد انتخابات الرئاسة وكان يريد فترة رئاسة ثانية اختفى فجأة الخلاف بينه وبين

* إن إدارة جورج بوش الأب السابق كانت قد دخلت فى خلاف صار مع إسرائيل فى عام ١٩٩١ حول شروطها لمنح إسرائيل ضمانات قرض بقيمة ٢ مليار دولار، وهى أن توقف بناء المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

ونسى قادة العرب المعتدلون أن النقاط المهمة السابقة كانت تعنى ما يلى:

* إن الحزب الجمهورى أكثر حرصا على إرضاء إسرائيل من أجل إقناع الناخبين اليهود بأن يتحولوا إليه .. باعتبار أن الطريق الأقصر إلى نيل أصواتهم هو الوقوف قلبا وقالبا مع إسرائيل ، وهذا ما تؤكد سياسات الحزب الجمهورى سواء كان يمسك بالسلطة التنفيذية (البيت الأبيض) أو يمسك بالسلطة التشريعية (مجلس الكونجرس).

وتاريخ الحزب الجمهورى مع العرب أسود من ظلامية موقف الحزب نفسه من قضايا السود والأقليات.

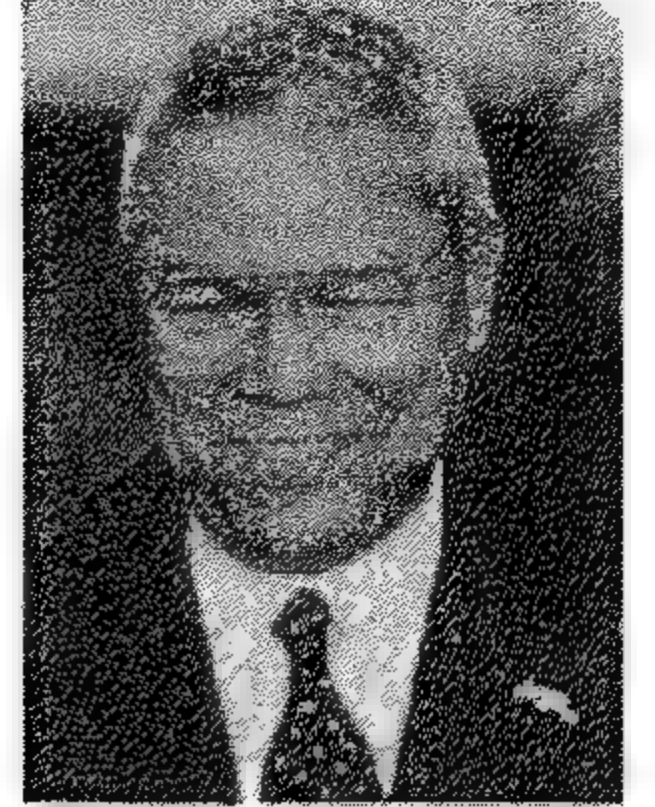
ولمن نسى هذه الحقيقة لابد أن تذكره بأن الرئيس الجمهورى نيكسون كان صاحب القرار الذى قلب نتائج حرب أكتوبر رأسا على عقب .وهو قرار مد جسور جرى بأحدث المعدات الحربية الثقيلة لإسرائيل سريعا .. وحتى إلى مواقع المعارك فى سيناء . وهو القرار الذى نتجت عنه «الثغرة» .

لابد أيضا أن نذكر أن الرئيس الأمريكى الجمهورى الأسبق رونالد ريجان كان صاحب قرار إقامة «علاقة استراتيجية عسكرية» مع إسرائيل ، وكان أول رئيس أمريكى وقع «مذكرة تفاهم» نظمت هذه العلاقة وأقامت لجنة عسكرية وسياسية مشتركة بين البلدين لا تزال قائمة وتجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب بين واشنطن وتل أبيب.

هذا فضلا عن أن رونالد ريجان الجمهورى هو أيضا الرئيس الأمريكى الأكثر اضطاما بالعدوان العسكرى مع العرب ، عدة مرات ضد ليبيا حتى كان العدوان الجوى البحرى الواسع النطاق فى أبريل عام ١٩٨٧ الذى كان أحد أهدافه الأساسية اغتيال معمر القذافى من الجو . وبعد ذلك كان هو صاحب قرار إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان للإشراف على إخراج جيش التحرير الفلسطينى وكل القوات الفلسطينية .. أى تحقيق النتيجة النهائية للغزو الإسرائيلى .وهو قبل ذلك أعطى الضوء الأخضر للاجتياح الاسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ ،وهو الذى أرسل أضخم مدمرات البحرية الأمريكية لتقصف قرى الجبل فى لبنان.

بأتى بعد هذا دور الرئيس الجمهورى

«ترك إسرائيل تقرر بنفسها ما تريد



كولين باول



مادلين أولبرايت

الولايات المتحدة بالتالي على الامدادات اللازمة لهم من هذه المصادر التي تشكل شريان الصناعة لهم.

* ضمان أمن إسرائيل - الحليف القوى للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية - عن طريق تأمين تفوقها الاستراتيجي النوعي على كل القوى المعادية لها أو التي يمكن أن تتحول إلى أعداء لها. كان النفطيون الأمريكيون في السلطة دائما.. إما بصورة واضحة وفجة كما هي الحال في إدارة بوش الابن الجديدة، حيث الرئيس نفسه ثروته (مثل أبيه) من الاستثمارات النفطية، ونائبه ديك تشيني وزير دفاعه رونالد رامسفيلد.. وعدد كبير من القيادات الجمهورية في الإدارة وفي الكونغرس.. لكن هذا لم يؤد في الماضي إلى انحياز أمريكي للنفط العربي ضد إسرائيل.

يقفز كثيرون من الكتاب المتفانين باحتكاكات النفط الأمريكية ودورها في إدارة بوش ليقولوا: لقد اختار بوش وزيرا للطاقة في إدارته من أصل عربي. ويصرف النظر عن أنه لا دخل لهذا بعملية السلام وموقف الإدارة الجمهورية الجديدة إزاءها، ينبغي أن ندرك أن وزير الطاقة الأمريكي الجديد من أصل عربي يملك واحداً من أكثر السجلات تأييدا لإسرائيل والقوانين المتعلقة بها في تصويته بمجلس الشيوخ الذي كان عضوا فيه لفترة واحدة (٦ سنوات).

والسناتور سينسر ابراهام - من أصل لبناني - لم يظهر في أي وقت اعتزازاً بأصله العربي ولاشارك في أي نشاط سياسي أو ثقافي للعرب الأمريكيين.. إلا عندما شعر أنه سيكون بحاجة إلى أصواتهم في حملته الانتخابية لنيل فترة ثانية في عضوية مجلس الشيوخ، مع ذلك فقد سقط في ولاية ميتشغان (أكثر الولايات الأمريكية في عدد سكانها من أصل عربي) وسقط فيها بوش أيضا (..).

ثالثا: وربما كان هذا أهم - فإن وزير الطاقة الجديد قد اختير لهذا المنصب على الرغم من أنه كان أشد المتحمسين لفكرة إلغاء وزارة الطاقة فما معنى هذا؟. معناه.. كما أوضحه ناطقون جمهوريون بصفة غير رسمية فور تعيينه - أن بوش عهد إلى إبراهيم بمهمة تصفية وزارة الطاقة لأن بوش نفسه من أنصار هذه الفكرة.. لأنه من أنصار رفع يد الحكومة عن صناعة النفط وعن الصناعات الأخرى المتعلقة بالطاقة.. وترك الأمور لحركة السوق وقوانينها.

يتوقعون «حيادا على الأقل» من جانب الإدارة الجمهورية الجديدة في أمريكا بين العرب وإسرائيل (هكذا يتصورون!!) جانب يعلقون عليه أهمية كبيرة وكأنهم عثروا على السلاح السري الذي سيتمكن به الجمهوريون وقد وصلوا إلى الحكم في أمريكا.. وهو أن بوش الابن وفريق إدارته الجديدة هم في معظم - وبالأخص القياديون منهم - هم من رجال النفط.. وما داموا من رجال النفط فلا بد أنهم سيتآلفون ويتحالفون ويتضافرون مع النفطيين العرب (بالأخص الخليج الذي يملك الحصة الأكبر من الانتاج والحصة الأضخم من الاحتياطي الكامن في باطن الأرض).

سذاجة ما بعدها سذاجة

إن النفط ليس اكتشافا حديثا، لقد كان النفط هناك دائما والإدارات الأمريكية تتعاقب ديمقراطية وجمهورية.. وهناك ديمقراطيون نفطيون كما أن هناك جمهوريين نفطيين، ولم يؤد هذا إلى أي تغيير في ثوابت الاستراتيجية الأمريكية سواء ما يتعلق منها بالنفط أو ما يتعلق منها بإسرائيل. إن الأهداف التي تتكرر في كل تقرير استراتيجي سنوي يرفعه الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس، وكل تقرير استراتيجي سنوي يرفعه وزير الدفاع الأمريكي إلى الرئيس عبارة ذات شقين في تحديد أولويات الاستراتيجية الأمريكية.

* تأمين مصلحة الولايات المتحدة الحيوية في الوصول إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط والخليج، وتأمين حصول حلفاء

العام التالي لايفاده مبعوثا إلى مصر لمعرفة حقائق المصاعب التي تخوضها مصر داخليا وخارجيا.. إلا أن أول منعطف مهم (وخطر) في الصراع العربي الإسرائيلي منذ حرب ١٩٤٨ كان اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي تمت كلها في عهد رئيس ديمقراطي هو جيمي كارتر.

وهذا طبعاً بصرف النظر عن رأينا في محتوى هذه الاتفاقات وما أدت إليه من عواقب نشهدنا حتى الآن في المنطقة.. فكل ما نريد تأكيده هنا هو أن الديمقراطيين كانوا أكثر فاعلية في اهتمامهم بالمنطقة.

وقد يختلف العرب والإسرائيليون - وكل منهما فيما بينه - على ما أداه بيل كلينتون الديمقراطي... لكنهم لا يختلفون على أنه أعطى لعملية السلام أولوية على كل ما عداها، وأنه أنفق جهدا ووقتا لا يتصور المراقبون الأمريكيون المعنيون بالشرق الأوسط أن سيكون له نظير في إدارة بوش الجمهورية الجديدة.. وربما حتى في أي إدارة قادمة.

وإذن فإن كلينتون واصل تقليدا ديمقراطيا بدأه كيندي قبل ٤٠ عاما عندما فتح قنوات التواصل مع جمال عبد الناصر.. وبصبح الفرق متعلقا بنوع الزعامة التي انفتح عليها كيندي، والزعامات التي انفتحت على الرؤساء الأمريكيين طوال السنوات منذ رحيل عبد الناصر.

إنما يبقى من آماني القادة العرب الذين

وعندما يحدث هذا ستتحرر أسعار النفط في الأسواق الأمريكية كلية من أي قيد (وهو أمر يحدث بصرف النظر عن سعر النفط الذي تبنيه الدول المنتجة لأمريكا) وعندما يكتوى الأمريكيون بنار الأسعار المرتفعة للبنزين وللتدفئة ولأغراض الصناعة وكل ما عدا ذلك، فإنهم سيشتيرون إلى العرب والوزير ذي الأصل العربي الذين تسببوا في هذا.

يشار كثيرا إلى أن إدارة بوش الأب السابقة هي التي خلقت عملية السلام بمؤتمر مدريد... والواقع أن اهتمامها هذا كان مرهونا باستمرار تحالف الحكومات العربية «المعتدلة» معها في الحرب ضد العراق، أولا الحرب العسكرية... وبعد ذلك حرب الإبادة بالعقوبات الاقتصادية.

(من أين يمكن أن نستقي الشواهد على ما ستكون عليه سياسة إدارة بوش الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط... بتعبير أصدق وألصق بالواقع تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي في المرحلة الخطيرة الراهنة؟!)

يبقى المصدر الرئيسى ما قاله الجنرال كولين باول وزير الخارجية في هذه الإدارة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. فبالإضافة إلى ما أوردناه في بداية هذا الموضوع من أقوال باول هناك ملاحظات أساسية جديرة بالاعتبار:

* إن الجنرال وزير الخارجية الأمريكي الجديد يقسم الأنصبة بين إسرائيل والعرب: الأمن لإسرائيل والصداقة للعرب.

* حينما يؤكد أن عملية السلام ليست

كل شيء في الشرق الأوسط فإنه يضع هذا التأكيد أمام عيون العرب في لحظة تجعل تأكيده هذا بالغ الخطورة في دلالاته. إنه ينذر بأن الإدارة الأمريكية الجديدة ليست معنية كثيرا بخطورة الوضع الناشئ عن المواجهة المشتعلة بين الانتفاضة الفلسطينية والقوات الاسرائيلية... أو على الأقل أنها تترك هذه المواجهة تأخذ مداها. فميزان القوة يميل تماما لصالح إسرائيل، والتمسك الذي تدفعه إسرائيل ثمنا لهذه المواجهة ضئيل للغاية (خاصة بشريا) ويتحمل الفلسطينيون ما يتحملون سواء من زاوية أعداد الضحايا - قتلى بالمئات ومصابون بالآلاف - أو من زاوية الخسائر الاقتصادية المدمرة الناتجة عن إمساك إسرائيل بمفاتيح إغلاق الأنشطة الاقتصادية للفلسطينيين في أية وقت تشاء.

* إن الخطوط التي رسمها الجنرال باول لسياسة إدارة بوش الابن تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تتطابق مع التوجه الأساسي الذي عبر عنه بوش نفسه طوال حملته الانتخابية، وهو أن على الولايات المتحدة ألا تضغط على إسرائيل، وأن تتركها تتخذ قراراتها بنفسها... وأنه يتعين على الأمريكيين ألا يحاولوا فرض جدول زمني على إسرائيل لا يتلاءم مع مصالحها أو رؤيتها للأمور.

* من الواضح أن فريق السياسة الخارجية في الإدارة الأمريكية الجديدة لا يرى أن الوضع الراهن يهدد فعلا بالانزلاق نحو حرب إقليمية، وبما لأنه يريد أن يرى الأمور بطريقة مختلفة عن الإدارة السابقة - إدارة كلينتون - وربما لأنه

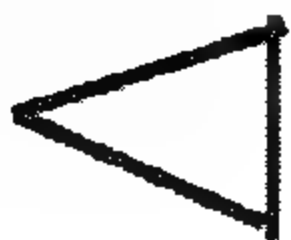
يعتقد أن بإمكان إدارته من خلال علاقاتها العربية أن تمنع العرب من التحرك في حرب إقليمية ضد إسرائيل. وربما - وهذا أهم - أنه مطمئن إلى قدرة إسرائيل العسكرية على ردع حكومات العرب عن استخدام القوة تحت ضغط الجماهير، وأنها إن لم تردعها فهي قادرة على إنهاء أي مواجهة لصالحها.

* لم يعد خافيا على أحد، بل لم يعد هناك من ينكر إن إدارة بوش الابن تعتبر العراق قضيتها الأولى في الشرق الأوسط، إن لم تكن قضيتها الأولى في السياسة الخارجية بشكل عام، وقد تحدث كثيرون من المحللين الأمريكيين - المؤيدين لبوش والمعارضين له والمحايدين أيضا - عن تصور بأن بوش الابن لم يرث الرئاسة فحسب، بل ورث معها المهمة التي تركها أبوه الرئيس السابق ودون أن يكملها، وهي مهمة «القضاء على نظام صدام حسين». ولعلنا نلاحظ أن الفقرات الخاصة بالشرق الأوسط في شهادة وزير الخارجية الجديد أمام الكونجرس كانت في معظمها (أكثر من ثلثي مساحتها) متصلة على العراق، والباقي كان لعملية السلام، بما في ذلك المواجهة الاسرائيلية - الفلسطينية، وسوريا ولبنان.

يزيد من تأكيد نية الإدارة الجديدة التركيز على العراق لتحقيق غاية التخلص من نظام صدام حسين اللهجة الإيجابية التي تحدث بها الجنرال باول عن إيران، وحرصه على أن يميز بين العراق وإيران في قوله: «على الجانب الآخر من الخليج الفارسي فإن إيران تمثل حالة مختلفة. بلد مهم يمر بتغيير عميق من الداخل. توجد خلاقات مهمة على مسائل سياسية يتنا وينها (أي إيران) لكن هذه الخلافات لا تحتاج لأن تستبعد قدرا أكبر من التفاعل، سواء بمزيد من التجارة أو مزيد من الحوار، وسوف يستعرض فريقنا للأمن القومي مثل هذه الامكانات».

نحن إذن بصدد سياسة تعكس السياسة التي مارستها إدارة جمهورية سابقة هي إدارة رونالد ريغان في الثمانينات، وكانت سياسة الانحياز إلى العراق ضد إيران في الحرب بينهما. الآن ترسم خطوط السياسة الأمريكية لإدارة جمهورية جديدة على أسس مماثلة، وهي ضرب الأطراف الإقليمية بعضها ببعض، لكن الانحياز (أو الميل) هذه المرة هو نحو إيران ضد العراق.

ويعد هذا في الوقت نفسه إعلان وفاة نهائيا ضد ما كان يسمى في عهد رئاسة



سياسة الإدارة الأمريكية

الجديدة

لا ترى من الشرق الأوسط

سوى العراق..

ولا هدف لها إلا

إسقاط نظام صدام حسين



كلينتون « سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران معا »، وهي سياسة كانت قد بدأت تحصد ثمار فشلها في أواخر رئاسة كلينتون.

ونستطيع أن نستنتج عن بواذر التلويح ببل نحو إيران وتهديده تجاه العراق أن الإدارة الأمريكية الجديدة تريد أن تضع نفسها في موقع تختار فيه أن تدفع إيران إلى شن حرب ضد العراق - كما فعلت إدارة ريجان عندما دفعت العراق إلى شن حربه ضد إيران بعد وقت قصير من انتصار الثورة التي أطاحت بحليف رئيسي لأمريكا هو الشاه - أو أن تقرر شن الحرب بنفسها مرة أخرى ضد العراق « لاقام المهمة » التي تركها بوش الأب ناقصة بعد عاصفة الصحراء.

لعله - كما يقال في الأدب أنه لا يمكن فصل الرواية عن الروائي أو الشعر عن الشاعر - لا يمكن فصل السياسة عن السياسي . فماذا ننتظر من « السياسي » الجنرال باول كسياسة خارجية تحت توجيهه؟

إن باول هو أول عسكري يتم اختياره لمنصب وزير الخارجية الأمريكية ، أي لمنصب قيادة المؤسسة الدبلوماسية ، منذ اختيار الجنرال جورج مارشال في ظل رئاسة هاري ترومان لهذا المنصب في بداية عام ١٩٤٧ . وقد بقي وزيراً للخارجية حتى بداية عام ١٩٤٩ . بعد ذلك كان الجنرال الكسندر هيج قد شغل أيضاً منصب وزير الخارجية في بداية رئاسة ريجان عام ١٩٨١ ، إلا أنه بقي في منصبه

أقل من ستة أشهر.

وعندما اختار جورج بوش الابن الجنرال باول ليكون وزيراً للخارجية في إدارته ساق الجمهوريون لهذا الاختيار مبررات خداعية من نوع القول بأن مواقفه بشأن السياسة الخارجية وبشأن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تتمتع بتأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي وتحظى باحترام كبير لدى الرأي العام.

وكما هي الحال بالنسبة لمواقفه من قضايا السود فإن مواقفه بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية تتسم بالوقوف دائماً في صف تأييد السياسات الخارجية للرؤساء الأمريكيين المتعاقبين. لم يقل أبداً لا بشأن أي قرار بالتدخل العسكري .. منذ أن كان ضابطاً صغيراً في الحرب الأمريكية في فيتنام . تحيط به سمعة من خلق أجهزة العلاقات العامة والدعاية تقول إنه شديد الحرص بالنسبة للزج بالقوات الأمريكية في الخارج . ولا أحد يعرف مصدراً تستند إليه هذه السمعة.

منذ أيام بعد أن أعلن بوش الابن اختياره وزيراً للخارجية قالت محلل مؤسسة « نايت-ريدر » الصحفية أن أحد أسباب اختياره لهذا المنصب هو أن آراءه في السياسة الخارجية غير معروفة (..).

إنما المعروف جيداً أنه لعب أدواراً مهمة في مهام التدريب العسكري للقوات المسلحة والقوى الأمنية لعدد من أشرس نظم الحكم اليمينية في أمريكا اللاتينية وآسيا - بالأمم المتحدة هايتي ونيكاراجوا وغواتيمالا وكولومبيا - حينما كان يحمل رتبة « كولونيل ». لهذا تتجه « الشبهات » إلى الظن بأن اختياره وزيراً للخارجية في هذا الوقت ربما يعني أن الإدارة الجمهورية ستقدم على تدخل عسكري كبير - مهدت له إدارة كلينتون بالفعل - في كولومبيا.

نظرتة إلى العالم الثالث تفسر - ببرودها غير العادي إزاء قضايا حقوق الإنسان والفقر والاستغلال الاقتصادي الخارجي - إعجاب النخبة الأمريكية الحاكمة به. يقول شيني غونز الفيس الصحفي الأمريكي الأسود المتخصص بشئون أمريكا اللاتينية : « أظن أن هناك من يتوقع منا نحن الناس السود أن تهزنا الاثارة والشعور بالعرفان لأن الرئيس المنتخب جورج بوش ، صاحب شعار النزعة المحافظة العظيمة ، قد تمكن من أن ينظر إلى ما وراء لون جلد باول ليرى مضمون شخصيته .. لكن في الوقت الذي كنا نحن ننتظر قرارات المحكمة

العليا بشأن أصواتنا في الانتخابات في فلوريدا ، لم نسمع كلمة من الجنرال . فالجنرال يعرف أن دور حامى الأمر الواقع هو الذي يمكنه من تحقيق ما لا يحققه رجل أسود في أمريكا .. إن الجنرال باول سيضع نفسه في خدمة أمريكا المؤسسات الاقتصادية . لكن ليس كل ما هو خير لأمريكا المؤسسات خيراً بالضرورة للأمريكيين ».

الجنرال باول كان رئيس هيئة الأركان الأمريكية في وقت حرب الخليج . عرف القادة العرب عن قرب . أقام معهم علاقات وثيقة . لا بد أن لاختياره وزيراً للخارجية ما يبرر توقع سياسة لإدارة جورج بوش تباعدت عن إسرائيل وتقترب من العرب.

ونكاد هنا في واشنطن نسمع تصفيقاً عربياً حماسياً لاختيار جنرال حرب الخليج الثانية .. ناسين أنه قد يكون خطوة كبرى نحو حرب الخليج الثالثة . حرب إقام المهمة التي لم يتمها مع بوش الأب وديك تشيني عندما كان وزيراً للدفاع : القضاء على نظام صدام حسين بأي ثمن.

كل هذا دون أن ينطق الجنرال الذي أصبح الدبلوماسي الأمريكي الأول بكلمة نقد واحدة لإسرائيل .. وهذا هو نفسه موقف الرئيس الجديد بوش الذي كان أحد أوائل تصريحاته إثر قرار المحكمة العليا بتسليمه الرئاسة « إن تصرفات القيادة الفلسطينية لا تبعث على الثقة بصدق نواياها بشأن السلام » وقد ردد باول المعنى نفسه بعد ذلك أمام الكونغرس.

الجنرال مشغول بالدرجة الأولى بأمر العراق . وليس هناك ما يسعد قادة إسرائيل ، المدنيين والعسكريين على السواء ، مثل هذا الموقف ، فالحديث عن خطر العراق لا يتوقف أبداً في إسرائيل .. ولهذا فهو مسموع جيداً في أمريكا . وأمريكا بوش لديها عقدة عراقية أكيدة.

والآن وكل التوقعات تشير إلى حرب أمريكية جديدة مباشرة أو غير مباشرة - ضد العراق .. لا يعود السؤال المهم كيف ستكون سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط ، إنما كيف ستكون سياسة - بالأحرى - سياسات الأطراف العربية التي تجد نفسها بين شقي الرمح : إرضاء الولايات المتحدة والخضوع لضغوطها ، أو الاستجابة لاتجاهات الجماهير ..

وليس هناك من موقوف وسط في هذه المحنة.

أزمة سياسة المانيا تجاه اللاجئين

«جئنا هنا لحماية
كرامتنا.. فضربتنا
الشرطة وأذلتنا»

العديد من مدن المنطقة .. بيوت من طابق أو طابقين تحيط بكل منها حديقة صغيرة . شارع أو اثنان كبيران ضمن شبكة الطرق التي تصل المدن ببعضها وتتفرع عنهما شوارع صغيرة على جانبيها الأشجار . ويسود المشهد في هذا الفصل من السنة لون رمادي بلون السماء الملبدة بالسحب الا فيما نذر من أيام أو ساعات تتسلل فيها أشعة الشمس التي يتمناها خاصة اللاجئين القادمون من بلاد الجنوب والشرق ..

وفيما عدا الأشجار الأبرية دائمة الخضرة، هي خضرة تبدو داكنة في الجو الملبد بالغيوم والضباب، تحمل بقية الأشجار فروعها العارية التي أفقدها برد الشتاء أوراقها فتضيف للمشهد حزنا وكآبة . الشوارع خالية من الناس .. المصانع التي كانت في المدينة أغلق معظمها بعد الوحدة الألمانية وثكنات « جيش الشعب الوطني » أصبحت بيوتا للاجئين أو تركت مهجورة فليس للجيش الألماني الاتحادي حاجة بها .

كانت الاستغاثة قد جاءت من أحد العاملين الاجتماعيين الذي أذهله ما رآه . « هاجمت الشرطة بيت اللاجئين في راديبيرج وضربت اللاجئين وحطمت الأثاث والتجهيزات الصحية في الدار واقتادت اللاجئين إلى سيارات أتوبيس أخذتهم إلى مدن أخرى في المقاطعة » .

أحد الشبان العراقيين الذي جاء إلى المانيا هاربا من عسف النظام العراقي وقضى نحو سنة ينتظر قرارا في شأن طلب اللجوء الذي قدمه وجد صعوبة في التعبير في بداية الحديث . همه وقضيته الملحة أنه لم يعد يعرف ما يجري حوله وأكثر ما يخشاه أن يرحلوه إلى العراق حيث سمع أن السلطات الألمانية تعتقد أن شمال العراق أصبح منطقة آمنة ولم يعد هناك ضرورة للإبقاء على اللاجئين العراقيين في ألمانيا .

الخوف من الترحيل أو الطرد من ألمانيا يسكن غرف اللاجئين ويرافقهم ليل نهار حتى تأتي الورقة المنشودة .. تصريح الإقامة الذي يحصل عليه اللاجئ بعد طرق أبواب المحاكم وانتظار صدور حكم نهائي .

ورقة رئيسية في الدعايات الانتخابية . وبهذا وصل اليمينيون المتطرفون في فرنسا إلى كتلة من الأصوات كبيرة نسبيا في فرنسا . وبذات الورقة يلعب النازيون الجدد في ألمانيا . ونأتي هنا إلى بيت القصيد إذ تجنح سياسات الأحزاب الكبيرة في ألمانيا وخاصة المحافظة منها إلى منافسة اليمين المتطرف في هذا الميدان وتحقق هذه السياسة اللاميدنية نجاحات لا يستهان بها خاصة في المعارك الانتخابية كما أشرنا في مقالات عديدة سابقة . هنا يكمن أحد أهم عوامل أزمة سياسة اللجوء في ألمانيا .

من أكثر مناطق ألمانيا تأخرا وتعسفا في التعامل مع قضية اللاجئين مقاطعة ساكسونيا وعاصمتها درسدن . وليس من المصادفة أن يحقق النازيون الجدد قدرا ملحوظا من الانتشار ومن توجه تغلب عليه نزعة العنف في هذه المقاطعة بالذات .

منذ منتصف يناير تتابع الصحافة في ساكسونيا الأحداث التي جرت في بلدة صغيرة أسمها راديبيرج . وكان مسرح الأحداث بيت للاجئين أصبح خاليا الآن وتعرضت أبوابه وأثاثاته لعملية تحطيم مذهلة .. لأن الفاعل كانت الشرطة المكلفة بالحفاظ على النظام وأمن وسلامة الناس والممتلكات .

وصلت سيارتنا (عدد من ممثلي هيئات ثقافية واجتماعية ومنظمات رعاية اللاجئين والمهاجرين) بعد بحث طويل إلى دار اللاجئين في شارع جارتن شتراسه في مدينة كامينز . أمام الدار انتظرنا رغم المطر الثلجي عدد من الشبان من البان وأكراد وعرب من العراق .. معهم انتظر عدد الصحفيين الذين يرسلون صحف مقاطعة ساكسونيا .

كامينز مدينة صغيرة هادئة في مقاطعة ساكسونيا في شرق ألمانيا لا تتميز كثيرا عن

في كل مكان في المانيا تملو الأصوات المطالبة بسياسة إنسانية تجاه اللاجئين . وقد نجح النقد الموجه ضد الممارسات التعسفية والتضييقية تجاه اللاجئين على مستوى الاتحاد الأوروبي في فرض نقاش واسع يهدف إعادة النظر في جملة من القوانين والأوامر والتعليمات الإدارية الخاصة باللاجئين . ورغم مقاومة حكومات محافظة مثل حكومة كول السابقة في ألمانيا إلا أن اللجنة (الحكومة) الأوروبية أقرت عددا من المشاريع لتحسين أوضاع اللاجئين ومنها توفير الشروط ليحصلوا على فرصة تعلم اللغة وهي مفتاح الدخول للمجتمع المضيق وليتحدثوا ببرامج التأهيل الوظيفي ليتمكنوا من الرولوج إلى حياة العمل . ويأقوار امستردام (مادة ١٣) أصبحت دول الاتحاد الأوروبي ملزمة بمكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية .

وتلعب قضايا سياسية راهنة دوراً معيناً في الجدل الدائر حول سياسات اللجوء وسياسات ألمانيا تجاه المهاجرين ومنها سعى الحكومة والاقتصاد لتحسين سمعة ألمانيا ومحاولة جذب المستثمرين الذين يترددون في القدوم إلى ألمانيا بسبب نمو نشاط النازيين الجدد وتزايد حوادث العنف ضد الأجانب . كما تلعب عوامل عميقة وطويلة الأجل دوراً مهماً خاصة العامل الديموغرافي . ومجرد المحافظة على مستقبل المعاشات يحتاج إلى نمو كبير في تمويل الصناديق الاجتماعية والذي يأتي من الأقساط التي يدفعها العاملون . وفي ظل انخفاض معدل المواليد وبالنتيجة ميل مجموع السكان للانكماش تحتاج ألمانيا إلى نحو ٣٥٠ ألف مهاجر ومهاجرة في سن الشباب سنويا للحفاظ على المستوى الحالي للضمان الاجتماعي .

ولكن كثيرا ما تتوارى النظرة الواقعية للأمور خلف الأحكام العنصرية المسبقة ضد الشعوب الأخرى وخلف المصالح السياسية الضيقة قصيرة المدى . وتلعب الانتهازية السياسية هنا دوراً بالغ الخطورة . وقد وصل الاستخدام التضليلي لورقة الأجانب وبالتحديد التحريض ضد المهاجرين ليصبح

رسالة المانيا

نبيل يعقوب



جيرهار شرودر

وعندما يصل النزاع إلى ساحات المحاكم سيكون على المسئولين أن يفصحوا عما خططوه، وعن الأوامر التي أصدروها للشرطة، وعن علاقة ما نفذوه بالقانون وبمبادئ حقوق الإنسان وبالمادة الأولى في القانون الأساسي الألماني (الدستور) التي تلزم الدولة وكافة أجهزتها بحماية كرامة الإنسان.

في اللقاء العاصف الذي حضرناه في كامينز واجه اللاجئون المسئول في إدارة المدينة المكلف بالعلاقة مع الأجانب. وقالوا له جئنا هنا لتحمي كرامتنا وحرمتنا المضطهدة في بلادنا.. وانتم باي طريقة عاملتمونا.. هل تستطيعون معاملة مواطنيكم الألمان بهذه الأساليب؟ وقال أحدهم لجونا حتى الآن من الوقوع في أيدي النازيين ولكن اللقاء مع الشرطة لم يكن أفضل.

هينات عديدة أصدرت بياناً مشتركاً تطالب فيه الشرطة بالاعتذار للاجئين الذين تعرضوا للعدوان. وزير الداخلية سيتعرض لاستجواب من عدد من النواب أمام برلمان مقاطعة ساكسونيا.

إن كان هناك ما يبعث على الفرح وسط كل هذه الكآبة فهو التضامن التلقائي الذي مارسه هؤلاء الشباب فيما بينهم التضامن الذي منحهم الشجاعة والصمود.. رغم البعد الذي يفصلهم عن أوطانهم ورغم عزلتهم بسبب قلة درايتهم باللغة.

الرجال الذين حملوا مشقة ومغامرة الانتقال أو التسلل عبر حدود العديد من الدول حتى تمكنوا من «النفوذ إلى ألمانيا» أصبحوا الآن على يقين بأن الشرطة تعد لترحيلهم.. وهو الاستنتاج الوحيد القابل للتصديق في ظل الملابس والظروف التي كانت.

وبسرعة تفضح براعة التخطيط وصلت قوة من ٧١ شرطياً مسلحاً وبدأ الهجوم على غرف اللاجئين وجرحهم إلى خارج الدار بالضرب المبرح وفي بعض الحالات تحت تهديد السلاح. اللاجئ الجزائري الذي كان قد أخذ على عاتقه مهمة التفاوض مع المسئولين وناشد زملائه التحلي بالهدوء وعدم الانجرار لأي استفزاز لم يسلم من الضرب.

بعد انتصار الشرطة جرى نقل ١٣ من «المتمردين» إلى سجن مدينة باوتسن من هناك نقلوهم كل إلى بلدة أخرى ثم شتتوهم في قرى ومدن عديدة. الآخرون الذين التقيناهم، قصوا حكايتهم والتي تعكس واقعا خطيرا: السياسة التي نفذتها الإدارة والشرطة تخالف على خط مستقيم عددا من مواد القانون الألماني ومنها حق اللاجئ في مهلة قبل نقله لمكان آخر وهذا تحديدا ما طالب به اللاجئون، ومنها مبدأ تناسب الوسائل المستخدمة مع الوضع، ولم يكن هناك أي مبرر للعنف. وكل التبرير الذي أعطى لضرورة النقل كان مخالفا للحقيقة.

في السابع عشر من يناير جاء ثلاثة من المسئولين إلى دار اللاجئين بمدينة راديبيرج الصغيرة في مقاطعة ساكسونيا وطالبوا اللاجئين بتسليم بطاقات هوياتهم والتقدم نحو سيارات الأوتوبيس المنتظرة أمام الدار لنقلهم إلى مدينة أخرى. قرب باب الدار كان يقف باص صغير للشرطة. وحاول المسئولون إفهام اللاجئين وكلهم في سن الشباب من العراق وكوسوفو وفيتنام، أن الهدف هو ضرورة نقلهم من هذه الدار إلى مدينة أخرى حيث تنتظرهم ظروف سكنية وصحية أفضل.

ولكن اللاجئين كانوا قد تعلموا من تجاربهم الشخصية أن الشك أداة لا غناء عنها خاصة إن كانوا معزولين في مناطق تفتقر للمراكز الاستشارية ولجمعية رعاية اللاجئين وإن كانت درايتهم باللغة الألمانية قليلة. المسئولون الذين جاءوا بدون صحة مترجم أو أي شخص يحوز ثقة اللاجئين فشلوا في إقناعهم بحزم أمتعتهم وركوب الباصات. خاصة مطالبة اللاجئين بتسليم بطاقات الهوية أثارت مخاوفهم. ولماذا إذا كان الموضوع مجرد الانتقال إلى دار أخرى تبعد بمسافة نحو نصف ساعة؟

اللاجئون قالوا لنا إن المسئولين لم يكونوا جادين في التوصل إلى تفاهم معهم. فبعد نصف ساعة فقط من وصولهم طلبوا الشرطة، وحاول سبعة من رجال الشرطة إخراج أكثر من ثلاثين شاباً من الدار بالقوة ولكنهم فشلوا.

اعتذار واجب

سيلاحظ القراء أن هناك بعض الأقسام والموضوعات التي اعتاد عليها القارئ قد

غابت هذا العدد، والسبب أن د. رفعت السعيد سافر للخارج دون أن يترك مقالته، أما

صلاح عيسى فقد حال بينه وبيننا المرض. نتمنى له الشفاء العاجل.

خياران لا ثالث لهما:

القرن ٢١ .. اشتراكية أم همجية

بقدر ما شهد القرن العشرون نشاطا من جانب الرأسمالية فإنه شهد أيضا تجارب طويلة مع الشيوعية. وعلى الرغم من أن الشيوعية هبطت إلى حدها الأدنى في الوقت الحاضر، فإن القرن الحادي والعشرين لن يكون قرن أمريكا. فمن المتوقع أن يشهد هذا القرن صراعات اجتماعية تضع محل شك الطموحات الواسعة لواشنطن ورأس المال العالمي.

سمير أمين

لقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر جوا يشبه بشكل مثير للدهشة الجور الذي ساد عند بدايته- «الحقبة الجميلة» (ولقد كانت جميلة، على الأقل بالنسبة لرأس المال)، كانت البرجوازية التي قامت في هذا الثالث (الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان) تردد الأناشيد عن عظمة انتصارها الحاسم. أما الطبقات العاملة المتوسطة، فلم تعد تمثل «الطبقات الخطرة»، كما كانت خلال القرن التاسع عشر، بينما دعيت شعوب العالم لقبول «مهمة نشر الحضارة» التي يقوم بها الغرب.

كانت الحقبة الجميلة تتويجا لقرن من التحولات العالمية المجذرية التي شهدت الثورة الصناعية الأولى، وما صاحبها من ظهور الدولة البرجوازية التي برزت من الربع الشمالي الغربي من أوروبا (محل مولدها) لتغزو بقية القارة والولايات المتحدة واليابان. وتم استبعاد الأطراف القديمة من العصر التجاري - أمريكا اللاتينية والهند البريطانية والهولندية من هذه الثورة المزدوجة، بينما تم إدماج الدول القديمة في آسيا (الصين والسلطنة العثمانية، الأطراف في العولة الجديدة. ولقد ظهر انتصار رأس المال العالمي في شكل انفجار سكاني، رفع سكان أوروبا من ٢٣٪ من سكان العالم عام ١٨٠٠ إلى ٣٦٪ عام ١٩٠٠. وخلق تركيز الثورة الصناعية في الثالث (الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان) استقطابا في الثروة لم تشهده البشرية في تاريخها السابق. حيث كان التفاوت في إنتاجية العمل بالنسبة لـ ٨٠٪ من سكان العالم عشية الثورة الصناعية لا يتجاوز ٢ إلى واحد. ومع اقتراب عام ١٩٠٠ أصبح التفاوت ٢٠ إلى واحد. ولكن العولة التي تم الاحتفال بها عام ١٩٠٠ باعتبارها نهاية



ماركس مع ابنته جيني



لينين

جورباتشو



هل دخلت الولايات المتحدة مرحلة الأفول .. أم بدأت

مرحلة جديدة سوف تجعل من القرن ٢١ قرن أميركا؟

يمثل الشئ الأمثل اجتماعا، ويضمن فوق ذلك، الاستقرار والديمقراطية لقد كان كل شئ معدا لإحلال نظرية رأسمالية وهمية، محل تحليل التناقضات في الرأسمالية الحقيقية. والصورة المبتذلة لهذا التفكير الاقتصادي الاجتماعي وجدت التعبير عنها في كتيبات البريطاني الفريد مارشال، التي كانت بمثابة إجيل الاقتصاديين في ذلك الوقت.

وبدا لبعض الوقت، أثناء الحقبة الجميلة أن عود الليبرالية العالمية سوف تتحقق. فبعد عام ١٨٩٦، بدأ النمومة أخرى، على أسس الثورة الصناعية الثانية، والاحتكارات، والعولمة المالية. هذا «الخروج من الأزمة» كان كافيا، ليس فقط لاقناع الفلاسفة الأيديولوجيين للرأسمالية-الاقتصاديين الجدد- بل الحركة العمالية التي أصابها الارتباك. وبدأت الأحزاب الاشتراكية تنزل من مراقعها الإصلاحية إلى طموحات أكثر تواضعا: أن يكونوا شركاء صغارا في إدارة النظام. وهذا التحول يماثل إلى حد كبير ما تحدث عنه رئيس وزراء بريطانيا توني بليز، والمستشار الألماني جيرهارد شرودر بعد ذلك بقرن من الزمان. كذلك فإن النخب العصرية في الأطراف أصبحت تعتقد عندئذ أنه لا يمكن خارج المنطق السائد للرأسمالية.

استمر انتصار «الحقبة الجميلة» أقل من عقدين، وقد تنبأ عدد قليل من الشخصيات الكبيرة (الذين كانوا لا يزالون شبابا في ذلك الوقت- لينين على سبيل المثال، بانتهاء هذه الحقبة، ولكن لم يستمع إليهم أحد، وهكذا فإن الليبرالية -أي هيمنة رأس المال وحده- لم تخف من حدة التناقضات من جميع الأنواع التي يحملها النظام في داخله، بل أدت إلى تفاقم حداثها.

أن العولمة الليبرالية لابد أن تؤدي إلى عسكرة النظام في العلاقات بين الدول الاستعمارية، وكان لامفر من أن تؤدي إلى حرب استمرت في أشكالها الباردة والساخنة ثلاثين عاما- من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ ووراء هدوء «الحقبة الجميلة» كان يمكن أن نلاحظ تصاعدا في الصراعات

التاريخ كانت حقيقة حديثة جاءت تدريجيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد فتح الصين والأمبراطورية العثمانية (١٨٤٠) وفتح المجنديين الهنود في الهند (١٨٥٧)، وأخيرا تقسيم أفريقيا (ابتداء من ١٨٨٥). وهذه العولمة الأولى، بدلا من أن تؤدي إلى الإسراع بتراكم رأس المال، أحدثت أزمة هيكلية من عام ١٨٧٣، حتى عام ١٨٩٦، وهو ما حدث مرة أخرى بعد ذلك بحوالي قرن. ولكن الأزمة صحبتها ثورة صناعية جديدة (الكهرباء والبتترول والسيارات والطائرة) كان متوقعا لها أن تحدث تحولا في البشرية، وهو نفس ما يقال اليوم عن الالكترونيات.

وفي موازاة ذلك، نشأت الاحتكارات الصناعية والمالية الأولى- الشركات العابرة للقارات في ذلك الوقت. وبدأ أن العولمة المالية تبني نفسها بشكل نهائي على قاعدة الذهب-الاسترليني، وأصبح الحديث عن تدويل التحولات ممكنا بفعل قيام الأسواق المالية الجديدة. وكان هذا الحديث يجري بحماس يماثل للحماس الذي تتحدث به الشركات عن العولمة المالية اليوم. وأرسل جول فيرن بطله (انجليزى بالطبع) حول العالم في ٨٠ يوما -فقد كانت «القرية العالمية» قد أصبحت في نظره حقيقة.

وسيطر على الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر شخصيات من الكلاسيكيين الكبار (آدم سميث وريكاردو، ثم نقد ماركس المدمر). ودفع انتصار عولمة نهاية القرن الليبرالية إلى المقدمة، جيلا جديدا كانت تحرك الرغبة في إثبات أن الرأسمالية «لا يمكن التغلب عليها». وقد بذل والراسي، الذي كان شخصية محورية في هذا الجيل الجديد، والذي أعاد اكتشافه (ولم يكن هذا محض مصادفة) الاقتصاديون المعاصرون- بذل كل ما يستطيع من جهد لإثبات أن الأسواق تنظم نفسها بنفسها. ولكنه لم يستطع شأنه شأن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد اليوم.

نحو ليبرالية عالمية

وكان أن هبطت الأيديولوجية الليبرالية المنتصرة بالمجتمع إلى مجموعة من الأفراد، ومن خلال ذلك، أكدت أن التوازن الذي تفرزه السوق



هنري كيسنجر

استراتيجية الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة وحفاظها في الناتو

هي العدو الرئيسي للتقدم

الاجتماعي والديمقراطية والسلام

خطر للانكماش داخل حدوده،
بيع سلسلة من الخطط الخمسية
تحت حكم ستالين، كانت تهدف
إلى تعريض الوقت الذي ضاع
، وكان لينين قد حدد هذا المسار
، بالسلطة السوفيتية والكهرية،
علينا أن نلاحظ أن الإشارة هنا
كانت للثورة الصناعية الجديدة-
الكهرباء، وليس الفحم أو
الصلب. ومن الكهرباء (التي كانت
في الحقيقة الفحم والصلب إلى حد
كبير) اكتسب اليد العليا فوق سلطة السوفيات التي أفرغت من
معناها.



كلينتون

وبطبيعة الحال، فإن التراكم المخطط مركزيا، كانت تديره دولة
استبدادية بغض النظر عن الشعبية الاجتماعية التي ميزت سياساتها،
ولكن لا الوحدة الألمانية، ولا التحديث الياباني كانا من عمل
ديمقراطيين، وتميز النظام السوفيتي بالكفاءة، ما دامت الاهداف بسيطة:
الاسراع بتراكم كثيف (تصنيع البلاد) وبناء قوة عسكرية، وكان القوة
الأولى القادرة على مواجهة الخصم الرأسمالي أولا بهزيمة ألمانيا النازية،
ثم بإنهاء احتكار أمريكا للأسلحة الذرية والصواريخ الباليستية في
الستينيات والسبعينيات.

بعد الحرب

فتحت الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة في النظام العالمي. وقد
قامت انطلاقة حقبة ما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٧٥) على أساس
المشروعات الاجتماعية الثلاثة المتكاملة في ذلك الوقت:
أ- في الغرب، مشروع دولة الرفاهية لإقامة ديمقراطية وطنية
اجتماعية، أقامت عملها على أساس كفاءة النظم الانتاجية الوطنية
المستقلة

ب- مشروع باتدوينج للبناء البرجوازي الوطني (أيديولوجية التنمية)

الاجتماعية والنزاعات الداخلية والدولية العنيفة. وهكذا تميزت ثلاثة
أرباع القرن العشرين بمشروعات رأديكالية بشكل أو بآخر كانت تهدف
إلى تحسين أو إجراء تحويل في الأطراف... مشروعات كانت ممكنة نتيجة
زعزعة عوامة «الحقبة الجميلة» الليبرالية. ولذلك كان القرن العشرون هو
القرن الذي شهد نزاعات شاملة بين قوى رأس المال الاحتكاري العولمي
المسيطر والدول التي تؤيده من ناحية، والشعوب والطبقات المسيطرة التي
ترفض هذه الدكتاتورية من ناحية أخرى.

الحرب المستمرة

وفيما بين ١٩١٤ و ١٩٤٥، احتلت المسرح في وقت واحد «حرب
الثلاثين» بين الولايات المتحدة وألمانيا حول من سيرث الهيمنة البريطانية
المحتضرة، وكذلك محاولات الوصول إلى الهيمنة بوسائل أخرى، وصفت
بأنها بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي.

وفي المراكز الرأسمالية، حاول المنتصرون والمهزومون في حرب ١٩١٤
-١٩١٨ بإصرار -وفي مواجهة كل العقبات، إعادة يوتوبيا الليبرالية
المعوامة. وهكذا شهدنا عودة إلى معيار الذهب، وتمت المحافظة بالعنف
على النظام الاستعماري، وتم تحديد الترتيبات الاقتصادية مرة أخرى،
وبدت النتائج جيدة لفترة قصيرة. وشهدت العشرينات عودة النمو، بفعل
الديناميكية الأمريكية، وإنشاء أشكال جديدة من خطوط العمل. ولكن هذا
هذا أرضية صالحة للتعميم بعد الحرب العالمية الأولى فقط. ولكن هذا
الاحياء كان هشاً وفي أوائل عام ١٩٢٩ انهارت المؤسسات المالية التي
كانت أكثر قطاعات النظام عوامة، وكان العقد التالي بمثابة كابوس. ومثل
رد فعل الدول الكبرى للركود كما فعلت في الثمانينات والتسعينيات،
باتباع سياسات انكماشية، أدت إلى تفاقم الأزمة، وخلفت ركوداً تميز
ببطالة واسعة كانت مأساوية بالنسبة لضحاياها من حيث أن شبكات
الأمان التي وضعتها دولة الرفاهية لم تكن موجودة بعد. ولم تستطع
العوامة الليبرالية أن تصمد أمام الأزمة. وتم التخلي عن النظام النقدي
الذي يقوم على قاعدة الذهب. وعادت الدول الامبريالية للتجمع في
امبراطوريات استعمارية، ومناطق نفوذ محمية -وهي عوامل النزاع التي
أدت إلى الحرب العالمية الثانية.

واتخذت المجتمعات الغربية تجاه الكارثة مواقف تباينت فيما بينها
.فالبعض غرق في الفاشية، واختار الحرب كوسيلة لإعادة توزيع الأوراق
على النطاق العالمي (ألمانيا وإيطاليا واليابان). وكانت الولايات المتحدة
وفرنسا استثناء، ولجأتا إلى خيار آخر عن طريق البرنامج الجديد لروزفلت
والجبهة الشعبية في فرنسا ومثل هذا الخيار في إعادة تنظيم السوق من
خلال تدخل الدولة النشط، مدعوماً من جانب الطبقات العاملة. ولكن هذه
الصيغ ظلت محدودة، ولم يتم التعبير عنها بشكل كامل إلا بعد عام
١٩٤٥.

وأطلق انهيار خرافات الحقبة الجميلة، حالة تطرف في العداء
للإمبريالية. واستفادت دول أمريكا اللاتينية من استقلالها، واختارت
قومية شعبية بأشكال مختلفة المكسيك جددت ثورة الفلاحين في العقدين
الأول والثاني من القرن الماضي، وظهرت البيرونية في الأرجنتين في
الاربعينيات، وفي الشرق، كان المقابل لذلك الكمالية التركية، ودخلت
الصين في حرب أهلية بين التحديثيين البرجوازيين الذين أفرزتهم ثورة
١٩١١- الكومنتائج- وبين الشيوعيين. وفي أماكن أخرى، فرض الحكم
الاستعماري تأجيل بلورة مشروعات قومية شعبية مماثلة لعدة عقود.

أما الاتحاد السوفيتي الذي كان معزولاً، فقد حاول اتباع مسار جديد
ففي العشرينات، كان يأمل، عبثاً، في أن تصبح الثورة عالمياً. وعندما

العالمية، بالدخول بدرجة أكبر في المبادلات العالمية (بفصل ميزتها النسبية ، وهي رخص الأيدي العاملة) وبدأت تجذب الاستثمارات الأجنبية ، ولكنها ظلت على هامش العولمة المالية. ، ترسم مشروعاتها التنموية في إطار استراتيجية مرجحة وطنيا -حالتى الصين وكوريا ، وليس دول جنوب شرق آسيا) . وفى التسعينيات فتحت كوريا ودول جنوب شرق آسيا أبوابها للعولمة المالية ، بينما بدأت الصين والهند تتحركان فى نفس الاتجاه .

وبدأ فائض رؤوس الأموال الأجنبية يتدفق ، تجذبه معدلات النمو العالمية ، وهو ما لم يسفر عن تسارع النمو ، بل عن تضخم فى أسواق المال والعقارات وكما تم التنبؤ ، انفجرت الأمور بعد ذلك بسنوات قليلة . وكانت ردود الفعل السياسية لهذه الأزمة الكبيرة ، جديدة من عدة وجوه -مختلفة عن ردود الفعل التى أحدثتها أزمة المكسيك مثلا . وحاولت الولايات المتحدة ، تتبعها اليابان انتهاز فرصة الأزمة الكورية ، لتفكيك النظام الانتاجى

للبلاد (تحت الذريعة الزائفة بأنه يخضع لسيطرة احتكارية) ، وأن تجعله تابعاً لاستراتيجية الاحتكارات الأمريكية واليابانية . وحاولت القوى المحلية المقاومة بتحدى مسألة دخولها العولمة المالية (بإعادة السيطرة على الأسواق المالية فى ماليزيا ، أو باستبعاد الاشتراك فى هذه العولمة

من قائمة الأولويات فى الهند والصين .

وهذا الانهيار فى البعد المالى للعولمة ، أرغم مجموعة الدول السبع على تصور استراتيجية جديدة ، الأمر الذى أثار أزمة الفكر الليبرالى . وفى ضوء هذه الأزمة ، يجب أن ندرس خطوط الهجوم المضاد الذى قامت به مجموعة السبع . فبين يوم وليلة غيرت المجموعة لهجتها وعاد تعبير تنظيم الذى كان ممنوعاً حتى ذلك الوقت إلى الظهور فى قرارات المجموعة وأصبح من الضروري « تنظيم التدفقات المالية الدولية » .

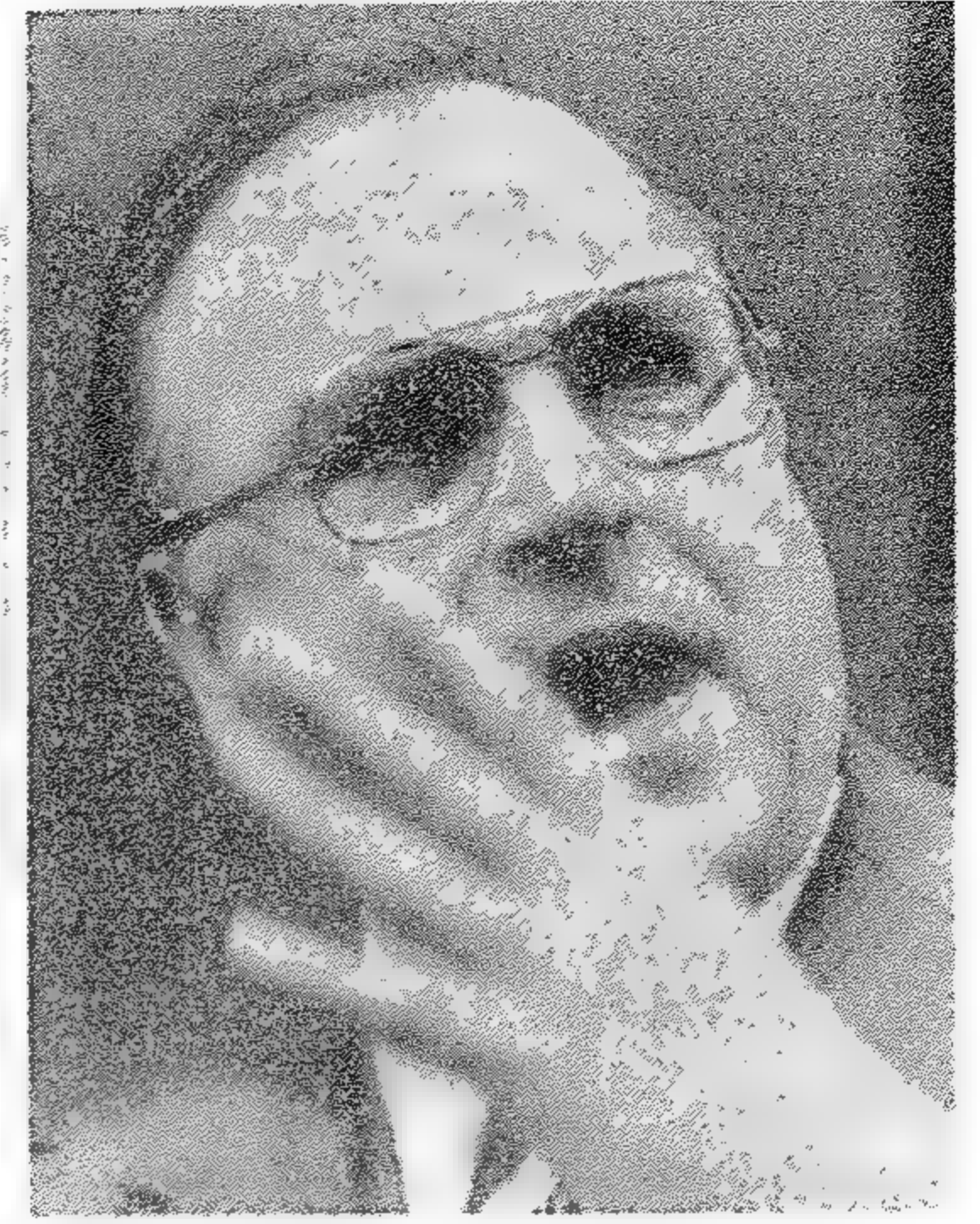
القرن الحادى والعشرون

فى هذه الحالة التى تسودها الفوضى ، اتخذت الولايات المتحدة وضع الهجوم لاعادة هيمنتها العالمية ، وتنظيم العالم فى أبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، طبقاً لهذه الهيمنة ولكن هل دخلت هيمنة الولايات المتحدة مرحلة الأقول أم بدأت مرحلة تجديد سوف تجعل من القرن الحادى والعشرين قرن أمريكا ؟ .

إننا إذا درسنا البعد الاقتصادى بمعناه الضيق ، الذى يقاس حسب نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، والاتجاهات الهيكلية للميزان التجارى ، فسوف نستنتج أن الهيمنة الأمريكية التى كانت ساحقة عام ١٩٤٥ ، تراجعت منذ أوائل الستينات وخلال السبعينيات ، مع البروز الباهر لأوروبا واليابان . ويشير الأوروبيون هذا الموضوع بشكل مستمر ، بتعبيرات مألوفة : الاتحاد الأوروبى هو القوة الاقتصادية والتجارية الأولى على النطاق العالمى .. إلخ ولكن هذا الكلام متسرع ، لأنه إذا كان صحيحاً إن سوقاً أوروبية واحدة موجودة ، وحتى إذا كانت عملة واحدة آخذة فى الظهور ، فإن نفس الشئ لا يمكن أن يقال عن « اقتصاد أوروبى » (على



كلنتون



مبلمر كول



تونى بليير

تراجعت الهيمنة الأمريكية

التى كانت ساحقة عام ١٩٤٥

مع البروز الباهر لأوروبا واليابان

فى أوائل الستينيات وخلال

السبعينيات

ج- وأخيرا المشروع السوفيتى « رأسمالية بدون رأسماليين » المستقل نسبيا عن النظام العالمى المسيطر .

وقد أدت هزيمة الفاشية والاستعمار القديم إلى خلق حالة سمحت للطبقات الشعبية ، ضحايا التوسع الرأسمالى ، من فرص أشكال تنظيم رأس المال والتراكم اضطر رأس المال أن يتكيف معها ، وكانت أساس هذه الحقبة من النمو المرتفع والتراكم السريع .

وتعد الأزمة التى أعقبت ذلك (فترة ١٩٦٨ - ١٩٧٥) أزمة تآكل ثم انهيار النظم التى استندت إليها الانطلاقة السابقة . ولهذا فإن هذه الحقبة التى لم تصل إلى نهايتها بعد ليست حقبة إقامة نظام عالمى جديد ، كما يقال غالبا ، بل هى حقبة فرضى ، والسياسات التى يجرى تنفيذها فى ظل هذه الظروف لا تشكل استراتيجية إيجابية لتوسع رأس المال ، بل هى تسعى ببساطة إلى إدارة أزمة رأس المال ، ولم تنجح هذه السياسات لأن المشروع « العفوى » الذى تفرزه السيطرة المباشرة لرأس المال ، فى غياب أى إطار تفرضه القوى الاجتماعية من خلال ردود فعل متماسكة ، ما زال خيالا : إقامة إدارة عالمية من خلال السوق - أى المصالح المباشرة قصيرة الأجل لقوى رأس المال المسيطرة .

لكن إدارة الأزمة دخلت بالفعل مرحلة الانهيار . لقد كان من الممكن التنبؤ بالأزمة التى حدثت فى بلدان جنوب شرق آسيا وكوريا . ففى الثمانينات استطاعت هذه الدول ، والصين أيضا ، أن تستفيد من الأزمة



تاتشر

أوروبا ليس لها مشروع

سياسي أو اجتماعي خاص بها

تخسر السباق قبل أن يبدأ

حينما تضع نفسها على أرضية

المشاحنات التجارية وحدها

الأقل حتى الآن). ولا يوجد شيء يمكن أن يوصف بأنه نظام إنتاجي أوروبي. فمثل هذا النظام الإنتاجي يمكن التحدث عنه في حالة الولايات المتحدة.

إن تركيبة الاقتصاديات في أوروبا، من خلال نشوء البرجوازية التاريخية في الدول المعنية، وتشكل نظم إنتاج وطنية مركزية في إطارها، هذه التركيبة ظلت كما هي بشكل أو بآخر، إن تحويلات رأس المال بين الأوربيين، ليست أكثر كثافة في العلاقات الثنائية بين كل من البلدان الأوربية، والولايات المتحدة واليابان. وإذا كانت أنظمة أوروبا الانتاجية، قد تأكلت، وبالتالي ضفت بفعل «الاعتماد المتبادل العولمي»، إلى درجة أن السياسات الوطنية تفقد الكثير من فاعليتها، فإن ذلك يعمل لصالح العولمة، والقوى التي تسيطر عليها، وليس لصالح «الاندماج الأوربي» الذي لا وجود له حتى الآن.

ولكن الهيمنة الأمريكية تستند إلى دعامة ثانية، هي القوة العسكرية وهذه القوة التي بدأ بناؤها بشكل منتظم عام ١٩٤٥، تعطي العالم كله المقسم إلى مناطق، كله منها تحت قيادة معينة بها. هذه الهيمنة ثم إرغامها على قبول التعايش السلمي الذي فرضته القوة العسكرية السوفيتية. وبمجرد انهيار هذا الكابح بدأت الولايات المتحدة الهجوم لتعزيز سيطرتها العالمية، التي لخصها هنري كيسنجر بـ «مخططة ملحوظة»، في عبارة «العولمة هي مجرد مرادف للسيطرة الأمريكية». وتسعى الاستراتيجية الأمريكية إلى تحقيق خمسة أهداف:

١- تجميع واخضاع الشريكين الآخرين في الثالوث (أوروبا واليابان) والحد من قدرتهما على التصرف خارج فلك الولايات المتحدة.
٢- فرض سيطرة عسكرية على حلف الأطلسي، وتحويل شطايها العالم السوفيتي السابق إلى حالة مماثلة لحالة أمريكا اللاتينية
٣- ممارسة نفوذ لا ينازعه أحد على غرب آسيا، وخاصة المصادر البترولية في المنطقة.

٤- تفكيك الصين، وضمان خضوع الدول الكبيرة الأخرى (الهند والبرازيل) لمنع نشوء كتل إقليمية تكون قادرة على التفاوض على شروط العولمة.

٥- تهميش مناطق الجنوب التي لا تمثل مصلحة استراتيجية. والادارة المفضلة لتحقيق هذه الهيمنة هي إذن عسكرية، وهو ما لا يمل كبار ممثلي الولايات المتحدة عن تكراره بشكل يثير التقزز. وتتطلب هذه الهيمنة من حلفاء الولايات المتحدة أن يبحروا في أثرها. ولا تبدو بريطانيا العظمى أو ألمانيا أو اليابان أية اعتراضات على هذا الطلب (ولو حتى من الناحية الحضارية). لكن هذا يعني أن الخطاب التي يلقيها السياسيون الأوروبيون على جمهورهم - عن القوة الاقتصادية الأوربية - ليس لها أي مغزى حقيقي، أن أوروبا التي ليس لها مشروع سياسي أو اجتماعي خاص بها، حين تضع نفسها على أرضية المشاحنات التجارية وحدها، تكون قد خسرت السباق قبل أن يبدأ. وواشنطن تعلم ذلك حق العلم. والوسيلة الرئيسية في خدمة الاستراتيجية التي اختارتها الولايات المتحدة، هي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الأمر الذي يفسر لماذا استمر الحلف بعد أن انهار الخصم الذي كان يمثل بدء وجود هذا الحلف. وما زال الناتو يتحدث باسم «المجتمع الدولي»، وهو بهذا يعبر عن احتقاره للمبدأ الديمقراطي الذي يحكم هذا المجتمع من خلال الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن الناتو يعمل في خدمة أهداف واشنطن - لا أكثر ولا أقل - كما يشهد بذلك تاريخ العقد الأخير من حرب الخليج إلى كوسوفو.

أزمة ٦٨-١٩٧٥

الرأسمالية لم تصل إلى

نهايتها بعد...

لذلك فالحقبة الحالية

لا تصلح لإقامة

نظام عالمي جديد

هل ستتغلب الصراعات

الاجتماعية على انعزالها

وترغم القوى الكبرى على

التكيف مع متطلباتها..

ام

ستتحكم القوى الكبرى في

النزاعات الاجتماعية

وتوجد لها لصالحها؟

سؤال

إجابته

تحسم

الصراع

إن الاستراتيجية التي يستخدمها العالم، تحت توجيه الولايات المتحدة تهدف إلى إنشاء عالم أحادي القطب، على أساس مبدئين متكاملين: الدكتاتورية المنفردة لرأس المال المسيطر، والامبراطورية العسكرية الأمريكية التي يجب أن تخضع لها كل البلدان. ولا يجوز السماح لأي مشروع آخر في هذا الإطار، ولا حتى المشروع الأوربي الخاص بالحلفاء الثانويين في حلف الأطلنطي، لا سيما أي مشروع يستتبع درجة من الاستقلال مثل مشروع الصين، الذي يجب تحطيمه بالقوة عند الضرورة.

هذا التصور لعالم أحادي القطب، يعارضه بشكل متزايد قصور لعولمة متعددة الأقطاب، وهي الاستراتيجية الوحيدة التي تسمح للأقاليم المختلفة في العالم أن تحقق تنمية اجتماعية مقبولة، وسوف تعزز بالتالي الديمقراطية الاجتماعية، وأخذ من دوافع النزاع وتعد استراتيجية الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة، وحلفاؤها في حلف الأطلنطي، العدو الرئيسي للتقدم الاجتماعي والديمقراطية والسلام.

إن القرن الحادي والعشرين لن يكون قرن أمريكا، بل قرن نزاعات واسعة ونشوء صراعات اجتماعية، تشير تساؤلات حول الطموحات غير المناسبة لواشنطن ورأس المال.

إن الأزمة تعمق التناقضات داخل تكتلات الطبقات المسيطرة، وهذه النزاعات لابد ستتخذ أبعادا دولية حادة بشكل متزايد، وتضع بالتالي دولا وتجمعات دول الواحدة ضد الأخرى. ويستطيع الإنسان أن يلاحظ الاشارات الأولى لنزاع بين الولايات المتحدة واليابان، وحليفتها الاسترالي المخلص من ناحية، والصين والبلدان الآسيوية الأخرى، من ناحية ثانية كذلك، فليس من الصعب أن نتصور أن يولد من جديد نزاع بين الولايات المتحدة وروسيا، إذا استطاعت الأخيرة أن تخلص نفسها من الدوامة التي سحبها إليها بوليس يلتسين. وإذا استطاع اليسار الأوربي أن يحرر نفسه من الخضوع للاملاءات المزدوجة لرأس المال ولواشنطن، فسوف يكون من الممكن تصور أن الاستراتيجية الأوربية الجديدة ستكون متناسقة مع خطوط روسيا والصين، والعالم الثالث بوجه عام، من حيث ضرورة القيام بمجهود لبناء عالم متعدد الأقطاب.

وإذا لم يتحقق ذلك، فإن المشروع الأوربي نفسه سوف يذوي.

لذلك، فإن السؤال المحوري هو كيفية الربط بين النزاعات والصراعات الاجتماعية (ومن المهم التمييز بين الاثنين) من سينتصر؟ هل ستكون الصراعات الاجتماعية في مرتبة ثانوية بالنسبة للنزاعات، وتتحكم فيها القوى المسيطرة، بل وتوجهها لمصلحة هذه القوى؟ أم هل ستتغلب الصراعات الاجتماعية على انعزالها وترغم القوى الكبرى على أن تتكيف مع متطلباتها.

ولا أتصور بطبيعة الحال أن النزاعات والصراعات في القرن الحادي والعشرين، سوف تفرز تكرارا للقرن العشرين. إن التاريخ لا يكرر نفسه وفقا لنموذج دوري. فمجتمعات اليوم تواجه تحديات جديدة على كل المستويات. ولكن لأن التناقضات المتأصلة في الرأسمالية، كانت أكثر حدة عند نهاية القرن الماضي، مما كانت عند بدايته، ولأن وسائل الدمار هي أيضا أشد مما كانت، فإن البدائل في القرن الحادي والعشرين، ستكون أكثر من أي وقت مضى هي «اشتراكية أم همجية».

عن مقال نشرته مجلة

إيكونوميك انديوليستكال ويكلي

بدعوة من دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت ، نظمت في العاصمة الأردنية عمان بالاشتراك مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ يناير ٢٠٠١ ، ندوة مغلقة تحت عنوان «الثقافة في الوطن العربي - تحديات الألفية الجديدة وآفاق التنمية الثقافية» . وشارك في الندوة ثمانية من المفكرين والسياسة والباحثين من مصر هم « د. حسن حنفي -محمود أمين العالم-جميل مطر- حسين عبد الرازق- فريدة النقاش-عبد الغفار شكر-هويدا عدلى- هديل غنيم» ، وستة وثلاثين من فلسطين ولبنان والمغرب والأردن وفلسطين ١٩٤٨ وعرب الولايات المتحدة ، من بينهم هشام شرابي وفواز طرابلسي وجورج جقمان وعزى بشارة وعزيز العظمة وغسان الخطيب وكمال عبد اللطيف ومضر قسيس ومنير حمارنة ..

وخصصت الجلسة الأولى لتقرير حى عن الانتفاضة الفلسطينية قدمه د. جورج جقمان عميد الدراسات العليا بجامعة بيرزيت ، تناول فيها ثلاثة محاور ، الأول يعنى بالعلاقة بين الوطنى والديمقراطى فى مضمون الانتفاضة ، والثانى بالعلاقة الممكنة بين مطلب إنهاء الصراع والهوية الفلسطينية ، والثالث آفاق الصراع فى المستقبل ودور إسرائيل فى الوطن العربى ..

وناقشت الندوة بعد ذلك وعبر ثلاثة أيام مشحونة بحوار مسئول وجاد وجرئ ، والقدرة على الاختلاف دون صدام ، والبحث عن الحقيقة ثلاث محاور ساخنة ..

الأول: دور الثقافة فى مواجهة التحديات أمام العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين.

الثانى : العلمانية والتدين فى العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين.

الثالث: قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطى فى الدول العربية المعاصرة.

وقدمت فى المحور الأخير ثلاثة أوراق مكتوبة لكل من عبد الغفار شكر وحسين عبد الرازق وهويدا عدلى ، وبحشان غير مكتوبين لفواز طرابلسي ومضر قسيس أثارت جميعا نقاشات حادة.

ويأذن خاص من دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية تنشر اليسار بعض هذه الأوراق ، نبدأها فى هذا العدد بالورقة المقدمة من حسين عبد الرازق رئيس تحرير «اليسار» والأمين العام المساعد لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

الثقافة فى الوطن العربى

ندوة

تحديات الألفية الجديدة وآفاق التنمية الثقافية

التعددية
الحزبية
فى
مجتمعات
غير ديمقراطية :
مصر نموذجا

• قضايا الديمقراطية
والتحول الديمقراطى
فى الدول
العربية المعاصرة •

حسين عبد الرازق



هشام شرايى فى حفل الاستقبال

الليبرالية Librerl Democracy

وبالتالى فمبادئ الحريات العامة والقيم الأخلاقية وحقوق الانسان، وخاصة «الاعلان العالمى لحقوق الانسان»، الصادر من الامم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ وكذلك العهود والاتفاقات الدولية، مثل العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ديسمبر ١٩٦٦)، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ديسمبر ١٩٦٦)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى (ديسمبر ١٩٦٥)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ديسمبر ١٩٧٩)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (ديسمبر ١٩٨٤)، وإعلان الحق في التنمية (ديسمبر ١٩٨٦).. تشكل جزءا أساسيا من منظومة الديمقراطية. والديمقراطية بحكم التعريف لا تقوم بدون مؤسسات قوية تدعمها وترسخها، خاصة تلك المتعلقة بالبنية التنظيمية والمؤسسية للدولة، أي البنية التي تسمح بتحقيق الديمقراطية على مستوى الممارسة وتجسيدها

غيبوبة الزمن وجعلتها شعارا لثورتها، حيث كتبت أول وثيقة لحقوق الانسان. وهناك معياران أساسيان يمكن من خلالها النظر إلى الديمقراطية والحكم عليها. الأول يتعلق بشروط تحقيقها، مثل اقامة تعددية سياسية وحزبية، توسيع نطاق المشاركة السياسية، والحرص على الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، وتوفير الضمانات القانونية والدستورية لها. ويطلق على هذا المعيار اسم «الديمقراطية الانتخابية Electoral Democracy».

الثاني يتعلق بالقيم والثقافة ومدى الحريات التي تكفلها، والتي تتعدى الجانب السياسى وحده (بمعنى المشاركة والانتخابات). فتكتسب بذلك كافة أشكال الحرية المدنية من حرية الفكر والاعتقاد والتعبير وتغليب قيم معينه على الثقافة السائدة مثل قيم التسامح والقبول بالآخر، والاعتراف بالاختلاف دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الطائفة أو القشة الاجتماعية وغيرها من قيم مشابهة. وهذا المعيار يدخل تحت مسمى «الديمقراطية

هناك تعريف شائع للديمقراطية .. يقول أن الديمقراطية هي «حكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب».

والمصدر الاساسى تاريخيا لكلمه «الديمقراطية» يعود إلى «جمهورية أثينا» فى أواسط القرن الخامس قبل الميلاد. واشتقت كلمة «الديمقراطية» من كلمتين «ديموس - Demus» ومعناها الحكم، و«كراتسى Kratsi» ومعناها الشعب أى «حكم الشعب». والمنظر الاساسى لها كان «بيركليس» سنة ٤٩٢ قبل الميلاد الذى حدد مفهوم المواطن، وفرق بين المواطن الأغريقى الاصيل، والغريب (البربر)، وقال أن الشعب يتكون من مجموع هؤلاء المواطنين، وأنه - أى الشعب - يحكم نفسه بنفسه عبر اللقاءات التي كانت تتم فى ساحة أثينا حيث تؤخذ بالاجماع القرارات المصيرية. واستمرت جمهورية أثينا ٤٠ عاما. وبعدها عاشت أوروبا تحت وطأة القمع والجهل والتعتيم بفضل الطغيان الاقطاعى وبمساندة رجال الدين. ولكن انطلاق الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر (١٧٨٩) أخرج القيم الديمقراطية من

في الواقع العملي.

وأغلب علماء والسياسية يعتبرون مستوى المؤسسة Level of Institutionalization أي مجتمع معيارا أساسيا لضمان الديمقراطية... وبعبارة أخرى فبناء المؤسسات أصبح شرط ضروري للوصول الى ديمقراطية سليمة. والمقصود بالمؤسسية وجود قواعد متعارف عليها تقوم علي الكفاءة وحسن الأداء واحترام النظام، تحكم عمل التنظيمات المختلفة، تعلو من قدر المصلحة العامة في مواجهة المصالح الشخصية أو الاهتمامات أو الولاءات الضيقة للأفراد. وتشمل المؤسسية كافة مؤسسات الدولة.. المؤسسات التشريعية، والمؤسسات التنفيذية (الحكومة، الوزارات، الشرطة والجيش، الأجهزة الرقابية) والمؤسسات القضائية، والمؤسسات الصحفية، والأحزاب السياسية، فضلا عن مختلف مؤسسات المجتمع المدني (كالنقابات والاتحادات والجمعيات الأهلية). والمؤسسات تعنى استبدال الأسس التقليدية في إدارة العمل والعلاقات بين الأفراد، والتي تقوم علي الاعتبار الشخصية أو العصبية أو الشللية أو القبلية أو المصالح الضيقة، بغيرها أكثر رقيا وموضوعية وتنظيما وعدلا.

فدولة المؤسسات هي الضامن الفعلي لإعمال مبدأ توازن السلطات في المجتمع (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وضمان عدم إفتئات سلطة علي الأخرى، كما هو شائع علي مستوى الممارسة السياسية.

فقوة المؤسسة هي وحدها الكفيلة بالحفاظ علي هيبة البرلمان واستقلالته، وكذلك الحال بالنسبة للقضاء.

وبنفس المنطق فدولة المؤسسات هي التي تحجب أي تجربة ديمقراطية ما يعرف بظاهرة شخصنة القوة، والتي تعنى الخلط بين الوظيفة العامة وشاغليها.

والديمقراطية بهذا التعريف بدأت ونمت واستقرت في أوروبا الغربية وفي المجتمعات الرأسمالية.

ولكنها لم تكن أبدا منحة أو لصيقة بالتطور الرأسمالي والليبرالية الاقتصادية. وإنما كافحت الشعوب الأوروبية عقودا عدة من أجل كل حق انتزعتته. فحق الاقتراع العام (أي صوت لكل مواطن علي قدم المساواة) لم يستقر في غرب أوروبا الا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ولم يكتمل في بريطانيا الا في عام ١٩٤٨.

كما أن المرأة في فرنسا مثلا لم تحصل علي حق الانتخاب الا في عام ١٩٤٥. ومرت

الليبرالية السياسية لم تكن دائما الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية

فرنسا بثلاث ثورات (١٨٣٠ و ١٨٤٨ و ١٨٧١) قبل أن تتحقق حرية الحركة النقابية ونظام الاقتراع العام وحرية تكوين الأحزاب الاشتراكية. وفي الولايات المتحدة لم يبلغ نظام الرق الا بحرب أهلية استمرت حوالي أربع سنوات. وانتزع العمال في بلدان الغرب الرأسمالي تخفيض اسبوع العمل من ٦٠ إلى ٤٠ ساعة بسلسلة من النضالات (الاضراب، التظاهر، الضغط علي المرشحين بالبرلمان، الصحافة...).

لقد تمسكت البورجوازية في أوروبا وأمريكا لعقود طويلة بالجانب الاقتصادي لليبرالية، ووقفت بقوة ضد أي حق للآخرين يس حرمتها في تعظيم أرباحها وثرواتها واحتكارها للسلطة، وبالتالي فالليبرالية السياسية بما فيها التعددية الفكرية والسياسية وحرية تكوين الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، والحق في تداول السلطة وحق التصويت والترشيح لكل المواطنين، لم تكن دائما الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية أو الرأسمالية. واحتاج الامر إلي معارك ضارية وتضحيات كبيرة دامية في

بعض الأحيان عبر عشرات السنين لكي ترضخ الرأسمالية للمطالب الديمقراطية من جانب القواعد الشعبية.

ولعبت مجموعة من العوامل بعدا أساسيا في تبلور الديمقراطية في صورتها الحالية:

* قوة وتضال الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية.

* دور الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية.

* التحدي الذي مثله قيام الاتحاد السوفيتي ايدولوجيا واجتماعيا.

ومع ذلك فسرعان ما كانت تضحي الرأسمالية بالديمقراطية اذا ما تعارضت مع مصالحها كما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، أو في ظل المكارشية في الولايات المتحدة.

وقد استعرت «الديمقراطية» في دول الشمال المتقدم - اذا جاز التعبير - بعد أن ترسخت قيم التسامح والحوار والتعاون والتنافس والصراع السلمي، واحترام الآخر. والآخر ليس مجرد بضعة أحاد بل جماعات وكتل كبيرة وحاشدة أحيانا، يتمثل في المختلف عرقيا ودينيا وعقائديا وسياسيا وحضاريا. وتأكدت الديمقراطية عمليا بإستقرار التعددية الاجتماعية والسياسية والنقابية والثقافية، وإنهاء القيد التي تحول دون تواجد المجتمع المدني، وتوافر حد أدنى من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، واعلام ديمقراطي وحكم محلي شعبي وحقيقي... الخ.

والتحول إلى الديمقراطية في العقود الأخيرة من القرن العشرين شكل أحد العلاقات البارزة في كافة أنحاء العالم. بدءا من سقوط النظام الدكتاتوري في كل من البرتغال وأسبانيا، مروراً بقيام أنظمة ديمقراطية، فيما كان يعرف بدول أوروبا

« دولة المؤسسات

هي الضامن الفعلي

لإعمال مبدأ توازن

السلطات في المجتمع»

د. هالة مصطفى



الاحزاب المهيمنة في العالم

الثالث .. تسمح للمعارضين

بتشكيل أحزاب سياسية

ولكن ليس حكومات ..

في البلاد العربية تعبيراً مباشراً عن إرادات الحاكم. والمجالس النيابية إما معيئة أو منتخبة بصورة غير ديمقراطية ، ولاتستطيع ممارسة دورها التشريعي والرقابي بصورة صحيحة. والسلطات القضائية محرومة من أهم ضمانات الاستقلال « والتغولات علي مبدأ استقلال القضاء أكثر من أن تحصى في التشريعات العربية بدءاً من تأكيد التبعية الفعلية للقضاة للسلطة التنفيذية في التعيين والتأديب، حتى شيوع صور القضاء الاستثنائي والقضاء العسكري، وهي صور يفتقر فيها القضاء إلى الحد الأدنى من ضمانات الحيادة والاستقلال »

وتفرض القوانين في البلاد العربية قيوداً شديدة - مائة في كثير من الأحيان - على حريات الرأي والتعبير والاعتقاد وحرية إصدار الصحف وحرية التنظيم وتأسيس الجمعيات. وتحتكر السلطة التنفيذية بصورة مطلقة أجهزة الاتصال الجماهيري خاصة الإذاعة والتلفزيون (لبنان استثناء).

ويتخذ المشروع العربي موقفاً معادياً للتعددية السياسية وحق تكوين الأحزاب، فهو ينظر بحذر شديد لمبدأ التعددية السياسية. فعلى حين يحظر صراحة في عدد من الدساتير فإنه يتغافل عنه عمداً في دساتير أخرى، في حين يفرغه من كل مضمون إما بواسطة قيود دستورية واضحة في قلب الدستور نفسه وإما بقيود تشريعية لاحقة تجعل من ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الدستور أمراً ضيقاً للغاية ومحاطاً بمخاطر شديدة، فالعمل الحزبي محظور في بلدان الخليج (عُدا الكويت واقعياً) وليبيا. ومحاصر في مصر والسودان وتونس وموريتانيا. وتحرم الأحزاب عامة (عدا الحزب الحكم المهيمن) من حق التداول السلمي للسلطة.

وتبشر المؤسسات العسكرية العربية الحكم والسياسة، إما بطريقة ساقرة في شكل حكم عسكري فعلي، وإما بطريقة غير مباشرة من خلال موقعها المؤثر في قلب النظام السياسي العام.

حرية الرأي والتعبير. وتدفع بعضها للدخول في مساومات مع السلطة التنفيذية داخل البرلمان وخارجه علي حساب المبادئ التي ترعاها هذه الأحزاب وتتقدم بها للجماهير، وهو ما أدى إلى تهميش هذه الأحزاب.

ديمقراطية عربية

وتتميز الدول العربية بغياب للديمقراطية بدرجات متفاوتة، لافرق في ذلك بين نظم حكم ملكية أو جمهورية أو إمارة أو سلطنة، أو بين نظام رجعي ونظام ينتمي للتحرر الوطني، ونظام يتوفر علي شكل ديمقراطي وآخر لا يهتم بالشكل.

فرغم وجود دساتير أو وثائق دستورية في أغلب البلاد العربية، ونصها علي الحريات العامة ومبادئ حقوق الإنسان بصورة أو بأخرى « فإن أغلب الابنية السياسية العربية، سواء تلك التي تأخذ بهذا النظام أو ذاك تنطوي على ميكانيزمات واقعية غاية في الدقة والاحكام تؤمن احتكار السلطة السياسية في المجتمع، وأن يكون المرجع الأول والأخير في القرار السياسي والتشريعي في يد رئيس الدولة ووفقاً لتوجهاته. بحيث يصعب القول ان النظام السياسي العربي الراهن يختلف في مضمونه وممارساته عن نظام الخلافة الذي كان سائداً طوال حقبة التاريخ العربي الوسيطة. ان احتكار وحادية السلطة في البناء السياسي العربي، هو ظاهرة مزمنة يعاني منها المواطن العربي ».

وإعلان حالة الطوارئ بصورة شبه دائمة في عدد من البلاد العربية، حولها إلى دستور آخر للبلاد، حيث استخدمت حالة الطوارئ في تعطيل الدستور وفي إصدار تشريعات. وتخضع ٧ دول عربية حالياً لحالة الطوارئ « وهي مصر منذ عام ١٩٨١ وسوريا منذ عام ١٩٦٣، والسودان والجزائر » والطوارئ معلنة فيها بشكل قانوني « والعراق والبحرين والصومال » وهي ممتدة فيها بشكل واقعي.

وهناك تغول من السلطة التنفيذية علي السلطة التشريعية . وتعد السلطة التشريعية

الاشتراكية (الشرقية) وصولاً إلى دول العالم الثالث والدول النامية.

وقد عرفت الدول النامية شكلين من أنظمة الحكم.

الشكل الاول : هو النظم الاستبدادية التقليدية التي تتناقض جذرياً مع الديمقراطية.

الشكل الثاني: أنه في ظل هذا الشكل لم تصل الدول النامية إلى مرحلة الديمقراطية الكاملة، ولكن يصعب في الوقت نفسه تصنيفها كنظم سلطوية بشكل مطلق، حيث تتميز بوجود معارضة حزبية شرعية بمثلها في البرلمان، وانتخابات دورية ونمو للتجمع المدني، كل ذلك رغم وجود حزب حاكم مهيمن وتقييدها لعدد من الحريات السياسية والمدنية. و « هذه السمات تجعل تلك النظم أكثر تسامحاً مع المعارضة، كما ان حرصها علي اتباع نظم انتخابية تعددية حزبية ستؤدي بالتدريج إلى التقليل من سيطرة واحتكار الحزب الواحد المهيمن وبالتالي فتح المجال لزيد من التنافس السياسية ». وهو الشكل الغالب في عديد من بلاد أمريكا اللاتينية وأفريقيا والدول العربية.

وجوهر هذه النظم رفض تداول السلطة والمشاركة السياسية للمواطنين في إدارة العملية السياسية (على جميع المستويات المحلية والقطرية). « فالأحزاب المهيمنة تسمح للمعارضين بتشكيل الأحزاب السياسية ولكن ليس الحكومات » ومن هنا جاءت التسمية الصحيحة لها. « الحزب الواحد في قالب تعددي ». وتسمح هذه الانظمة لأحزاب المعارضة أن تشتد في معارضتها أحياناً وان تتنافس مع الحزب المهيمن الحاكم في إنتخابات مسيطر عليها جيداً، بهدف إضفاء صدقية داخلية وخارجية علي « إنتصار » الحزب الحاكم في الممارك الانتخابية التي يديرها هذا الحزب الحاكم . وتواجه الأحزاب (المعارضة) حصاراً لانشطتها من جانب السلطة السياسية وحرمان من التمويل وعقد الاجتماعات وقيوداً علي حركتها في مجال



مضر قسيس

والاعتقالات والتعذيب وانتهاك حقوق

الانسان سمة بارزة في كافة النظم السياسية العربية.

«ورغم أن عديداً من الجماعات السياسية خارج السلطة تطالب بالحاح بإشاعة مناخ التعددية السياسية كوسيلة لتدوال السلطة وعدم احتكارها.. إلا أن نفى الآخرين والايان بوحدياته الحقيقية التي تعلنها هي وحدها، هما قيمتان تقعان في قلب بنائهما الايديولوجي، الامر الذي يضفي شكوكا جدية حول ما اذا كانت هذه الجماعات تؤمن بالتعددية وتتداول السلطة كموقف مبدئي، أم تتخذ هذه الشعارات كوسيلة للوصول إلى السلطة ثم يأتي بعد ذلك شأن أخرى»

ولعل شعار « كل مواطن بعشي وإن لم ينتم » الذي طرحه حزب البعث الحاكم في العراق في بداية السبعينيات يكشف بوضوح الايديولوجيا التي تتحكم بالعلاقة بين المجتمع والدولة من خلال الحزب الحاكم.

وفي محاولة لتبرير الانظمة والاضاع غير الديمقراطية في العالم العربي، روجت الانظمة وعدد من الكتاب من مواقف ومواقف فكرية مختلفة عدداً من المقولات من نوع « الخصوصية » و « أولوية التنمية عبر الديمقراطية » و « ضرورة الربط بين الديمقراطية والحرية الاقتصادية أو اقتصاد السوق » و « استحالة تحقيق الديمقراطية في ظل الامية ».. وغيرها من الحجج والاسانيد التي ترفض الديمقراطية أو تدعو لتأجيلها . وجرت محاولات عدة لاقامة منظومة فكرية متكاملة تصب في رفض « الديمقراطية » وعالمية « مبادئ حقوق الانسان » و « الحريات العامة ».

وقد لجأت كثير من دول العالم الثالث في مؤتمر فيينا لحقوق الانسان عام ١٩٩٣، والدول العربية من بينها، بل وفي مقدمتها، إلى رفع شعار « الخصوصية » الثقافية مقابل الديمقراطية وحقوق الانسان لتخفي أوضاعها الاستبدادية وانتهاكات حقوق الانسان في بلادها. ونجحوا في فرض قضية العالمية والخصوصية على مناقشات المؤتمر.

فطرح عدد من الدول العربية والاسيوية بقيادة « الصين » تحفظاً على مبدأ عالمية حقوق الانسان وعموميته، بمقولة أن للثقافة والتقاليد المحلية أولوية عما عداها. وأن المعايير الدولية لحقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية بنيت أساساً على مفاهيم غربية، وهي لا تتناسب مع المجتمعات الاسيوية والعربية لأنها تركز على الحقوق الفردية. فالاسيويون على سبيل المثال « يعطون قيمة أكبر للانسجام الاجتماعي، كما أنهم أكثر

ثم التحول عنهم، بل المطالبة بمحاكمتهم ومطاردتهم باسم الدفاع عن الديمقراطية ». و كشف المشاركون في مؤتمر « التنمية والاختلاقيات الثقافية » الذي عقد في هافانا - من ٧ إلى ١١ يونيو ١٩٩٩ - عن العديد من العمليات الارهابية التي قامت بها وتقوم بها المخابرات الامريكية C.I.A في موازاة الحكم الدكتاتوري والتدخل في عمليات الانتخابات حين كانت تبشر بنتائج لا تتفق مع السياسة الأمريكية ومصالحها (البرازيل عام ١٩٦١ - شيلي عام ١٩٧٣ - نيكاراغوا عام ١٩٨٢ ..)

والتأكيد على الخصوصية وإن كان في جانب منه ينطوي على رفض أفكار الهيمنة والاستعلاء الغربيين، إلا أن ذلك لا يمكن أن ينطبق على القيم والمبادئ والمثل الانسانية التي هي في الاصل ثمرة نضال انساني شاق

ميلاً للتضحية بالمصلحة الشخصية في سبيل الجماعة ».

واعتبر بعض المفكرين العرب الاعلان العالمي لحقوق الانسان « عرلة مفروضة من قبل حضارة غربية سائدة ويجب رفضها ومقاومتها ».

وركز آخرون على « التغريب » قائلين أن « مطلقاً » التنوير الغربية - الحرية والتسامح والعقلانية والموضوعية - « قد لا تكون أنسب المعاني لنا، وقد لا تكون حتى جزءاً من أي تنوير حقيقي بالنسبة لنا. و « حديث الغرب لنا (خاصة الحلف الصهيوني الامريكي) عن الليبرالية السياسية والتعددية وحقوق الانسان.. الخ هو دعوة لها ظاهر برئ وباطن خبيث ». وأشاروا إلى ازدواج المعايير التي يمارسها الغرب والولايات المتحدة الامريكية و « مؤازرتها لبعض الحكام الطغاة المستبدين،

الأبنية السياسية العربية

تؤمن احتكار السلطة

السياسية في المجتمع

وأن يكون المرجع الأول

والأخير في القرار السياسي

والتشريعي في يد رئيس

الدولة ووفقا لتوجهاته

مؤخرا - اضطرت إلى إعلان تصديقها على
العهدين الدوليين عشية مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣
- وما زالت تعترض على بعض الاتفاقيات
(مثل اتفاقية الطفل والمحكمة الجنائية
الدولية...)

ومن الملفت للنظر أن دعاة «الخصوصية»
لا يرفضون الحداثه المادية ومنتجاتها، بل
يستميئون من أجل تملكها، وهي باتت من
واقع حياتهم اليومية، ولا يرفضون العلوم
البحثية التي أثمرت هذه الحداثه وهذه
المنتجات، فهي لا تهدد الاستبداد في أسسه
وأصوله، ولكن ما يرفضه هؤلاء هو عقل
الحداثه الليبرالي الذي كانت أعظم تجلياته
الديمقراطية وحقوق الانسان، وحرية في
الانتماء والاعتقاد واختيار نظامه السياسي،
وباختصار حقه في أن يكون هو وحده سيد
نفسه ومصيره.

وكما يقول أدب الجدار «... ولا أدري
كيف يمكن الحديث عن الخصوصية حين الحديث
عن الحقوق الاساسية كالحق في الحياة والامان،
وعن مناهضته التعذيب، وعن حرية الرأي
والتعبير، وعن المشاركة في ادارة الشؤون
العامة والانتخابات والحق في العمل والسكن
والرعاية الصحية. إن هذه الحقوق الاساسية
عالمية وغير قابلة للتجزئة ويعزز بعضها
بعضا».

والقضية الثانية التي تطرح لمواجهة
وتأجيل الديمقراطية علي المستوى الفكري
والسياسي هي قضية التنمية وأوليتها علي
الاصلاح السياسي والدستوري، فيطالب بعض
المثقفين العرب بالتركيز على التنمية وتأجيل
بقية حقوق الانسان والحريات الاساسية إلى
مرحلة تالية.

وقد أثبتت تجارب التاريخ فساد هذه
المقولة. فتجربة ثورة أكتوبر الاشتراكية عام
١٩١٧ واعطاء قضية التنمية في الاتحاد
السوفيتي أولوية مطلقة على حساب
الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة،
وما أفرزته من «نشوء نظام معاد للديمقراطية
في المجتمع وداخل الحزب الشيوعي
السوفيتي، بدأ مع السنوات الاولى للثورة
وتعمق اثر سنوات الحرب العالمية والحرب
الاهلية وحروب التدخل، وخلال مقاومة
الطبقات الاستغلالية وعملية التصنيع وتعميم
نظام الكولخوزات، وتحول النظام في النهاية
إلى نظام تبعية يقوم على دكتاتورية
البيروقراطية الحزبية وبيروقراطية الدولة
والسلطة غير المقيدة، وفساد السلطة والحزب،
وادعاء امتلاك قيادة الحزب وحدها للحقيقة
الكاملة، بحيث لا يشكل وجود أغلبية

والحق في حرية العقيدة، وقضية مساواة المرأة
بالرجل، في حين أيدته كل من مصر ولبنان،
وشارك كل من محمود عزمي (مصر) وشارل
مالك (لبنان) في صياغة الاعلان، بل ولعبا
دورا فعالا في هذه الصياغة وفي أقرار
الاعلان، ولذلك لم يكن غريبا أن ينص
الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته
الاولى «يولد الناس احرارا ومتساوين في
الكرامة والحقوق» وهي نفس مقولة عمر بن
الخطاب الذي قال «متى استعبدتم الناس وقد
ولدتهم امهاتهم أحرارا»

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم
يكن مجرد وثيقة غربية أو مجرد أفكار
غربية، ولكن هذه الوثيقة جاءت نتيجة
مفاوضات وجهود انسانية شارك فيها المجتمع
الدولي كله، شرقا وغربا، شمالة وجنوبا، بكل
حضاراته وثقافته من خلال الامم المتحدة،
وهي بالتالي عمل إنساني يمثل الحد الأدنى من
التوافق بين كل هذه الدول بحضاراتها
المختلفة.

كما ان الاتفاقات والعهد الدولية التي
تكون منظومة حقوق الانسان العالمية وأحد
جوانب الديمقراطية، صيغت كلها في أواخر
الستينيات، ولم تدخل حيز التنفيذ الا في
السبعينيات. ومعنى ذلك أن الحكومات
والدول العربية والافريقية والاسيوية وأمريكا
اللاتينية شاركت مشاركة كاملة في اعداد هذه
الاتفاقيات.

ويغيب عن كثيرين ان الولايات المتحدة لم
تصدق على الكثير من هذه الاتفاقات إلا

وطويل كانت للغرب فيها اسهاماته المميزة
علي رغم كل الانتهاكات لهذه القيم والمبادئ
والمثل علي يد الغرب نفسه» وهناك خلط بين
الديمقراطية والمنظومة العالمية لحقوق الانسان
وبين الممارسات الغربية والامريكية علي وجه
التحديد في «الانتقائية وتطبيق المعايير
المزدوجة، والتي تعتبر في حد ذاتها انتهاكا
صريحا لحقوق الانسان. والمشكلة الحقيقية ان
هذه الدول تحترم حقوق الانسان العالمية
وتتمسك بها بالنسبة لمواطنيها أما عندما
تتعامل مع الخارج فلإنها لا تراعي إلا
مصالحها الذاتية.. ويساعدها علي ذلك خلل
النظام الدولي، فهو نظام غير ديمقراطي
تتحكم فيه دول واحدة»

إن حقوق الانسان في الديمقراطية والعدل
الاجتماعي والمساواة الانسانية ليست «هيمنة
غربية» و «غزوا ثقافيا» بل هي إرث انساني
عالمي ناضلت الانسانية كلها من أجله طويلا.
والاجدر بنا كوننا ورثة حضارة عريقة وممتدة
الجذور، أن نبادر إلي الاسهام في هذا النضال
من أجل حقوق الانسان.

وقد ساهم العرب والمسلمون مساهمة
إيجابية في تأكيد القيم الديمقراطية وقيم
حقوق الانسان. فعند صدور الاعلان العالمي
لحقوق الانسان كانت الدول العربية المستقلة
الاعضاء في الامم المتحدة ثلاث هي «مصر
ولبنان والمملكة العربية السعودية». وقد
امتنعت السعودية وحدها عند التصويت علي
الاعلان العالمي متعللة بأمر ثلاثة تعترض
عليها.. وهي حق العمال في إنشاء النقابات،



جمال
عبد
الناصر

مخالفة لها أي مغزى أو ضرورة لإعادة النظر فيما تقرره القيادة، وسقوط الحزب في هاوية عبادة الفرد. وانتهاك الشرعية والتنكيل بالمخالفين في الرأي وتجرير النقد وحذف روح المنافسة الحرة والفكر المبدع من النظرية والعلوم الاجتماعية... أدى كل هذا في النهاية إلى سقوط وانهيار الدولة الثانية في العالم من حيث القوة العسكرية والاقتصادية. قبل سقوط التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي كانت تجارب التنمية والتحول الاشتراكي والتقدم الاجتماعي والتحرر الوطني في العالم الثالث قد عانت من نفس الظاهرة. وكانت تجربة النظام الوطني التقدمي المعادي للاستعمار والتطلع إلي الاشتراكية والعدل الاجتماعي تحت قيادة «جمال عبد الناصر» في مصر، وما آلت إليه الانجازات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية عقب رحيل جمال عبد الناصر وانقلاب القصر الذي قاده أنور السادات في ١٣ مايو ١٩٧١ دليلاً قاطعاً على فساد «تأجيل» الديمقراطية من أجل التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

لقد فشلت كل التجارب التنموية في العالم العربي نتيجة لغياب الديمقراطية. ويكفي أن هناك في عالمنا العربي - حتى اليوم - ٧٣ مليون يعيشون تحت خط الفقر، و ٧٠ مليون يعانون من الأمية الأبجدية.

القضية الثالثة التي يطرحها المناهضون للديمقراطية في العالم العربي هي قضية **التخلف والامية**.

ويري هؤلاء أن «الشعب قاصر عن ممارسة الديمقراطية وغير موهل لذلك. وأن «الجرعة» لا بد وأن تكون تدريجية، وأن هناك مخاوف من فتح كل المنافذ فتعم الفوضى ويزداد العنف، وأن الشعب غير واع بما فيه الكفاية باعتبار أن الأمية حبر عشرة وأن الرموز الانتخابية هي الأساس للتعامل مع الاختيارات الكثيفة للأشخاص». وهو منطق القلة التي استولت على السلطة، واعتبرت نفسها أكثر قدرة على تحقيق مصالح الناس والاختيار نيابة عنهم، واعتبار الشعوب مجموعة من القصر يحتاجون إلي وصاية حكامهم، والذي لا يعرف أحداً من فوضهم لتحديد مصير الشعوب. وقد فشلت أنظمة الوصاية تلك وثبت أن هدفها الحقيقي ليس الحفاظ علي الأوضاع القائمة لأقصى فترة زمنية ممكنة وفرض الفقر والجهل والمرض علي الشعوب لتحقيق مصالح فئة محدودة تتحكم في مقادير هذه الاوطان وشعوبها المفهورة تحت وطأة أنظمة غير ديمقراطية.

القضية الرابعة والتي تصر عليها بعض القوى الليبرالية، هي **الربط بين التحول الاقتصادي إلي الرأسمالية وامكانية تحقيق الديمقراطية**، أي جعل إقامة نظام اقتصادي (حر) رأسمالي شرط أولى لإقامة نظام ديمقراطي.

يقول د. سعيد النجار أحد منظري الاقتصاد الرأسمالي (اقتصاد السوق) في مصر «الواقع أنه توجد علاقة وثيقة بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي. وهذا واضح كل الواضح في التجربة التي مرت معها البلاد التي أقامت نظامها الاقتصادي على أساس الاشتراكية. فإذا كان النظام الاقتصادي يقوم علي إلغاء الملكية الفردية في وسائل الإنتاج واستيلاء الدولة عليها وتركيز كل أو معظم الموارد الاقتصادية في يدها، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى نظام سياسي شمولي. فاحتكار السلطة الاقتصادية لا بد أن يقترن باحتكار السلطة السياسية. ومن العبث في هذه الظروف أن نتوقع قيام نظام ديمقراطي ينطلق من مبدأ أن الأمة مصدر السلطات ويأخذ بالتعددية الفكرية والحزبية ويقوم على الفصل بين السلطات ورقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية واحترام حقوق الانسان الأساسية وغير ذلك من المبادئ التي تشكل جوهر الديمقراطية الليبرالية... ويمكن القول أن الديمقراطية الليبرالية هي المقابل السياسي للنظام القائم علي اقتصاديات السرق. كلاهما يضع السلطة في القاعدة دون القمة.

فالديمقراطية الليبرالية تجعل الأمة مصدر السلطات. واقتصاد السوق يضع السلطة في جمهور المستهلكين والمنتجين»

وتؤكد هذا المعنى د. هاله مصطفى قائلة.. «فالمعروف نظرياً وعملياً أن الديمقراطية لم تتطور تاريخياً في ظل نظم اقتصادية مغلقة تركز القوة الاقتصادية في أيدي الدولة وحدها. وإنما إرتبطت بنظم الاقتصاد الحر المفتوح الذي يعمل على توزيع الثروة والملكية بين قوى المجتمع المختلفة. فقانون التعددية السياسية هي المحصلة الطبيعية لتعددية دوائر القوة الاقتصادية وغو الطبقات الاجتماعية المختلفة. فالآثار الاجتماعية التي تولدها عملية الإصلاح الاقتصادي.. كلها تعمل علي توسيع قاعدة المشاركة السياسية لما تؤدي إليه من زيادة مستوى الرضا الاجتماعي. والعلاقة الوثيقة بين هذه العملية - أي الإصلاح الاقتصادي - وبين تحقيق الاستقرار في المجتمع وتخفيف عوامل التوتر والتقدم التي تنشأ في أحيان كثيرة بسبب الازمات والفضوط الاقتصادية التي قد تتعرض لها مجتمعات مختلفة. ولا شك أن هذه العوامل تعد شروطاً لازمة لدفع عملية التطور الديمقراطي بحيث يكون غيابها نذيراً بعرقلة الديمقراطية ذاتها».

ان هذا الربط الميكانيكي بين الرأسمالية والديمقراطية، واعتبار الاولى شرطاً للشانية، يقوم على سلسلة من الأخطاء والمغالطات. فتاريخياً لم يكون تبلور وقيام النظام

ثورة ١٩١٩ بقيادة

سعد زغلول

ربطت بين

الاستقلال

والديمقراطية



الديمقراطي في دول الشمال مواكبا لقيام النظام الرأسمالي، أي الليبرالية الاقتصادية بل فصلت بينهما عقود طويلة. وكما سبق الإشارة فقد انقضت قوى الرأسمالية على الديمقراطية عندما تعارضت مع مصالحها (الفاشية والنازية). وكل تجارب التحول الاقتصادي في دول جنوب شرقي آسيا خاضت الديمقراطية السياسية، فتحوّلت إلى الرأسمالية واقتصاد السوق في ظل أنظمة غير ديمقراطية. واعتبار تجارب الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية هي النموذج للاشتراكية، ومن ثم القطع باستحالة الديمقراطية في ظل الاشتراكية، هو تجميد للتطور وإصرار على اعتبار الاتحاد السوفيتي هو النموذج الاشتراكي الوحيد الممكن. فالاشتراكية أرحب وأوسع من تجربة واحدة. بل إن هناك من يرى - بحق - استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية. وأن سقوط التجارب الاشتراكية نتج عن احتكار الدولة للملكية كافة وسائل الانتاج ومنع المنافسة بين وحدات القطاع العام وغياب الإدارة الديمقراطية لوحدات الانتاج والاعتماد على الإدارة البيروقراطية، فالاشتراكية أيضا تحتاج إلى التعددية والمنافسة وديمقراطية الإدارة. كما أن الرأسمالية تعنى في الواقع احتكار قلة من الرأسمالين للثروة والملكية وليس توزيعها بين قوى المجتمع.

(مصر نموذجا)

من بين البلاد العربية يدور الحديث دائما علي تحول أربعة دول تحديدا هي «مصر - المغرب - الاردن - لبنان» إلى الديمقراطية ووجود نظام حزبي تعددي فيها بشكل أو بآخر. ولعل التجربة المصرية الحالية، ووجود ١٥ حزبا منهم خمسة أحزاب ممثلة في البرلمان ان تقدم نموذجا صارخا لغياب الديمقراطية والتعددية السياسية الحقيقية في الوطن العربي، رغم توفرها علي شكل ديمقراطي قد يخدع كثيرين*.

لقد كانت مصر أول دولة عربية - بل يبين ما يعرف اليوم بدول العالم الثالث أو الجنوب - عرفت الحياة النيابية والأحزاب السياسية.. بدءا من «مجلس المشورة» عام ١٨٢٩ والذي تكون من ١٥٦ عضوا منهم ٣٣ من كبار الموظفين وعلماء الدين و٢٤ من موظفي الاقاليم و٩٩ ينتخبون من كبار أعيان البلاد، وهو مجلس له سلطة استشارية فقط، مروراً «بمجلس شورى النواب» عام ١٨٦٦ وصدور أول دستور عام ١٨٨٢ (من خمسين مادة) وقيام أول حزب سياسي (الحزب الوطني

العربي) في ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩، وربط ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول بين الاستقلال والديمقراطية (انتهاء الحماية وجلاء قوات الاحتلال والدستور) وصدور دستور ١٩٢٣ وتجربة التعددية السياسية الأولى حتى عام ١٩٥٢، وصولاً إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو وصدور دستور ١٩٥٦ ثم دستور ١٩٧١ وعودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦.

وتنشط الأحزاب السياسية المصرية حاليا في ظل اطار سياسى ودستور وقانون يخاصم الديمقراطية في الصميم.

أولا: الدستور.

هناك نصوص ديمقراطية عديدة في الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ تتفق مع مبادئ حقوق الانسان والحريات العامة، خاصة حرية الرأي والصحافة، وتؤكد على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**** ومع ذلك فجر هو الدستور لا يقر التعددية السياسية والفكرية وتدوال السلطة، وإنما يقوم على دولة يحكمها فرد وزعيم وقائد، لا يخضع للمساءلة، وإنما هو فوق كل السلطات والمؤسسات الدستورية.**

ف رئيس الجمهورية طبقا لنصوص الدستور هو:

- رئيس السلطة التنفيذية .. يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، ويعين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم. وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها وله حق طلب تقارير من الوزراء.

ويسجل فقهاء القانون الدستوري .. أن الدستور لم يوضح الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في اتخاذ القرار. والمسئولية البرلمانية تنحصر في مجلس الوزراء وحده، بمعنى أن ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات

، إنما يكون بعيدا عن رقابة سائر السلطات في الدولة.

- يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين وعزلهم - يصدر اللوائح لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط.

- له حق إصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب.

- يعلن حالة الطوارئ.

- يبرم المعاهدات.

- له أن يستفتى الشعب في المسائل المهمة، وحق العفو عن العقوبة أو تهفيفها.

- لرئيس الجمهورية طبقا للمادة ٧٤ الشهيرة «إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري، أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب».

- وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والمجلس الأعلى للشرطة...و...و..

**** يمنع الدستور مجلس الشعب من إجراء أى تعديل فى الموازنة العامة إلا بموافقة الحكومة.**

ثانيا: القوانين المقيدة للحريات.

وتساند مع سلطات رئيس الجمهورية المطلقة الواردة فى الدستور والتي تتضاعف فى الممارسة العملية، سلسلة من القوانين الاستثنائية والمواد القانونية التى تنتهك حقوق الإنسان والحريات العامة، وبعضها يعتدى على مبادئ الدستور ذاته، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤، الذى يفرض العقاب على إجتماع أكثر من خمسة أشخاص فى الطريق العام، إذا أمرتهم السلطات بأن يتفرقوا ولم يفعلوا.

- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الذى



عدد من المشاركين من بينهم هويدا عدلى وحسين عبد الرازق وفريدة النقاش وفيصل حوراني

فرض العقاب علي اتفاق شخصين أو أكثر حتى ولو كان اتفاقهم لغاية مشروعة « إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه... ».

- قانون الطوارئ الذي صدر تحت اسم « قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٦ » في أغسطس ١٩٣٩، ثم حول إلى قانون الطوارئ عام ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (المسمى بقانون الحريات).

- القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والذي يجرمُ حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وهو حق الإضراب السلمي.

- مواد عديدة من قانون العقوبات (٥٨ لسنة ١٩٣٧) والتعديلات العديدة التي أدخلت عليه، مثل المواد ١٩٨، ب، بـ، ج، د، هـ... والمنقولة من قوانين فاشية صدرت في إيطاليا في عهد موسوليني، والمواد ١٠٢ مكرر و١٧١ و١٧٤.

- قانون الأحكام العسكرية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ والذي يبيع في مادته السادسة محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في أية قضية يرى رئيس الجمهورية إحالتها

للمحاكم العسكرية.

- قانون مباشرة الحقوق السياسية (٧٣ لسنة ١٩٥٦) الذي يسهل للحكم تزوير الانتخابات والاستفتاءات

- قانون الحراسات رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والذي يبيع لجهة سياسية هي المدعى الاشتراكي التحفظ على الأشخاص في مكان أمين (السجون) من سنة إلى خمس سنوات.

- قانون الجمعيات رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتكوين الجمعيات الأهلية، والذي يمثل عقبة حقيقية أمام حرية تكوين الجمعيات وإستمرارها وإستقلالها.

- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأحزاب السياسية، والذي يُخضع قيام الأحزاب وإستمرارها وصحفها ونشاطها للجنة حكومية، ويجعل الطعن في قراراتها أمام محكمة مشكلة من عدد مساو من القضاة السابقين ووزراء الحكومة.

- قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

- القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة.

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (المعروف بقانون مكافحة الإرهاب) بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة.

- تعديلات عديدة أدخلت على قانون الإجراءات من أخطرها إلغاء المواد الخاصة بقاضى التحقيق وإعطاء النيابة العامة سلطة قاضى التحقيق لتجمع بين سلطة التحقيق والادعاء، وإلغاء حق المواطنين في رفع جنحة مباشرة ضد الموظف العام وقصر حق تحريك الدعوى علي النيابة العامة.

ثالثاً: القوات المسلحة والشرطة.

منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أصبحت القوات المسلحة هي المؤسسة الأساسية للحكم، وهي مصدر الشرعية الفعلية. ورغم صدور دستور ١٩٧١، فما زالت القوات المسلحة هي القوة الرئيسية في الدولة والحكم. فرؤساء الجمهوريات منذ الثورة وحتى الآن عسكريون خرجوا من صفوف القوات المسلحة. والجمع بين منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة يؤكد الموقع الخاص لهذه المؤسسة وعدم خضوعها لأية مؤسسة أخرى من

مؤسسات الحكم، عدا رئاسة الجمهورية التي تخرج دائما من صفوفها. وهناك مواقف ومناصب أساسية في الدولة لا يتولاها إلاضباط من القوات المسلحة مثل المخابرات العامة وهيئة الأمن القومي، ومحافظي المحافظات الحدودية (سيناء الشمالية - سيناء الجنوبية - البحر الأحمر - بورسعيد - مرسى مطروح - أسوان...) وعناصر الحماية الرئيسية للحكم هو القوات المسلحة التي تتدخل في اللحظة المناسبة لحمايته، كما حدث في إنتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وخلال تمرد الأمن المركزي عام ١٩٨٦.

والقوة الثانية التي يستند إليها الحكم هي قوات الشرطة، خاصة مباحث أمن الدولة، وقوات الأمن المركزي وقوات الأمن السياسي، التي تلعب دورا حاكما في الحياة السياسية المصرية، خاصة في ظل حالة الطوارئ - وتؤثر في اتخاذ القرار السياسي وفي تشكيل مؤسسات الحكم « الحكومة - مجلس الشعب - المحليات - المحافظين - كبار الموظفين - هيئة تدريس الجامعات - السلك الدبلوماسي - النيابة العامة... ».

ودور القوات المسلحة والشرطة في البناء السياسي المصري يقدم صورة نموذجية للدولة البوليسية كما وردت في كتب العلوم السياسية وأنظمة الحكم.

رابعاً: السيطرة الإعلامية.

يحتكر الحكم أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، ويسخرها لخدمة سياساته والدفاع

عن مصالح الحكام والطبقات السائدة، ومحاولة إعادة صياغة أفكار الناس وقيمتهم وتحريك الحكم إلى أسطورة وفرض زعامته، ومنع الآراء المعارضة بحق من الاقتراب من الاذاعة والتليفزيون، وقد أصبح دورهما الإعلامي في العقد الحالي طاغيا، خاصة في ظل الأمية الأبجدية التي تصل إلى ما يقرب من ٥٠٪. وحتى الصحافة، والتي سمح للأحزاب بإصدارها، فمازالت سوق الصحافة شبه محتكرة للحكم. فالمؤسسات الصحفية التي تملك المطابع وشركات التوزيع والاعلان وتحتكر ٩٥٪ من المطبوعات في سوق الصحافة، مملوكة للدولة ملكية خاصة، وتعتبر أساسا عن سياسات الحكم، مما يحرم الأحزاب والقوى السياسية التي تتبنى سياسات أخرى من أداة إعلامية مؤثرة، تنقل وجهات نظرها وتدافع عنها.

خامساً: حكم الطوارئ

تعيش مصر منذ عام ١٩٣٩ تقريبا في ظل إعلان حالة الطوارئ التي لم ترفع إلا سنوات قليلة خلال النصف الأخير من هذا القرن. وتعيش مصر تحديدا منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ ولدة تقترب من ٢٠ عاما في ظل حالة الطوارئ. ويعطى القانون لرئيس الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ الحق في وضع قيود علي حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والحرور في أماكن وأوقات معينة، أو القبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم،

والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية، والأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها، ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها، وتعطيل وإغلاق أماكن طبعها، وتحديد مواعيد فتح المحلات العامة وإغلاقها، وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها وبعضها، وتكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال أو الأستيلاء علي أي متقول أو عقار، وسحب التراخيص بالأسلحة والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقعات علي اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها، وإغلاق بعض المناطق أو عزلها، وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديداتها. ولرئيس الجمهورية توسيع هذه السلطات إذا أراد. ولمن يعتقل أو يقبض عليه أن يتظلم أمام محكمة أمن الدولة العليا. فإذا أقرت المحكمة عنه لرئيس الجمهورية (وزير الداخلية حاليا) حق الاعتراض.

سادساً: التعذيب

وانتهاك حقوق الإنسان

وفي ظل حالة الطوارئ واعتبارا من مساء ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن، مارست أجهزة الأمن التعذيب بصورة منهجية في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزي، بما يجعلها سياسة ثابتة ومعتمدة من الحكم وأجهزة الأمن التابعة له.

وقد أثبتت تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية، بما فيها منظمة العفو الدولية هذه الجريمة البشعة. وأدانت قرارات لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة الحكومة المصرية، وعبرت عما يساورها من «قلق إزاء ما تتلقاه من تقارير من منظمات غير حكومية موثوق بها، ومن المقرر الخاص بالتعذيب بالأمم المتحدة، تؤكد استمرار التعذيب في مصر». وأصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي في أول فبراير ١٩٩٥، وقد أفردت مساحة واسعة لانتهاك حقوق الإنسان في مصر، وأكدت أن «الحكومة المصرية باستخدامها قانون الطوارئ، تورطت في أعمال القتل والتعذيب للمواطنين المحتجزين علي ذمة قضايا أمنية (سياسية) وواصلت إخفاقها في معاقبة المسؤولين عن ممارسة التعذيب، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز بدون محكمة، واستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المشتبه بأنهم إرهابيون، والتحرش بالصحفيين والمحامين وعمال غزل كفر الدوار في أكتوبر



أنور
السادات

الماضى، وقتلت قوات الأمن على الأقل ١٣٩ ممن يشتبه بأنهم متطرفون (القتل خارج القانون) ونجحت بعض الوفيات عن الاستخدام الزائد للقوة.. إلخ»

وتوالت الأحكام القضائية التى تثبت وقوع التعذيب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الحكم فى قضية الجهاد (٤٨ لسنة ١٩٨٢) - الحكم فى قضية الحركة الشعبية أو التنظيم الشيوعى المسلح (٨٧ لسنة ١٩٨٣) - الحكم فى قضايا الجماعات الإسلامية فى عين شمس (٢٧٣٠ - ٢٧٣١ لسنة ١٩٨٩) - الحكم فى قضية التنظيم الناصرى (١٩٩٠) - الحكم فى قضية اغتيال د. رفعت المحجوب (١٤ أغسطس ١٩٩٣) - وصولا إلى واقعة قتل المحامى «عبد الحارث مدنى» عقب القبض عليه بيوم واحد، وذلك غير تحقيقات عديدة لنيابة أمن الدولة أثبتت فيها تعرض المتهمين للتعذيب.

وقد صدرت فى الأعوام الأخيرة التقارير التالية:

- التقرير السنوى حول «حقوق الإنسان فى الوطن العربى» الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان (١٩٩٧).

- تقرير منظمة العفو الدولية (الأمستى) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٧ وحمل عنوان «مصر.. الضحايا المنسيون اعتقالات بلا نهاية وتعذيب منهجى».

- تقرير «لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب» فى ٣ مايو ١٩٩٦، والذي قال نصا: «تمارس قوات الأمن التعذيب بصورة منهجية مستمرة فى مصر، وخاصة بواسطة مباحث أمن الدولة. لقد أصبح التعذيب أمرا عاديا ومنتشرا وبشكل عام، على الأقل فى مواقع عديدة فى مصر، ولم يجر أى تحقيق أو يتخذ أى إجراء قانونى ضد أفراد جهاز مباحث أمن الدولة، رغم تصديق مصر على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (١٩٨٦).

ولم يبذل أى جهد لمنع قوات الأمن من التصرف كدولة داخل الدولة. ويبدو أن سلطات عليا توفر لهم الحماية اللازمة للهروب من أية مساءلة.

ولا يقف انتهاك حقوق الإنسان فى مصر عند حدود التعذيب. فقد أصبح العقاب الجماعى للمواطنين دون تمييز وسيلة مألوفة لتأديب المصريين من خلال الحملات التى تشنها قوات الأمن المركزى على بعض القرى والأحياء السكنية و من خلال التصدى لأى تحرك عمالى سلمى للمطالبة بحقوق اقتصادية

أو اجتماعية، عن طريق محاصرة القلاع الصناعية، وإقتحامها بالقوة، والقاء القبض على من يتواجد فيها من العمال.

وتوسع الحكم فى اعتقال المواطنين دون تمييز ويقدر عدد من اعتقل خلال الفترة من ٨١ حتى الآن بعشرات الآلاف.. من بينهم مناضلون سياسيون ونقابيون تصدوا للدفاع عن حقوق الوطن والمواطنين، وعمال استخدموا حقهم المشروع فى الاضراب والاعتصام السلمى فى محاولة لتحسين احوالهم المعيشية امام تزايد واحتدام الازمة الاقتصادية والاجتماعية. وإمتد الاعتقال ليصبح سلاحا فى يد المفسدين من رجال السلطة يستخدومونه لحماية مصالحهم وتصفية حسابات ونزاعات وخلافات اقليمية أو عائلية أو شخصية.

سابعا: تزوير الانتخابات.

فمنذ بدأت التعددية السياسية مارست أجهزة وزارة الداخلية والحكم المحلى التزوير فى كافة الانتخابات العامة سواء انتخابات مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو الانتخابات المحلية، وكذلك فى الاستفتاءات العامة. وكان الخلاف الوحيد بين انتخابات وأخرى بما فيها انتخابات مجلس الشعب الأخيرة (نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٠) هو حجم التزوير، واستخدمت فى هذا التزوير القانون (سواء قانون مباشرة الحقوق السياسية، أو قوانين الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة والقائمة الحزبية المطلقة)، واستخدام العنف والتدخل المباشر لأجهزة الزمن، والتلاعب فى النتائج.. إلخ.. بحيث أصبح الحديث عن تداول السلطة سلميا عن طريق صندوق الانتخابات أمرا مستحيلا فى ظل الأوضاع القائمة.

ثامنا القوى المعادية للمجتمع المدنى والديمقراطية

فقد تصاعدت فى السنوات الأخيرة ظاهرة الجماعات «الإسلامية» التى ترفض المجتمع القائم وتكفره وتسعى لتغييره بالعنف والقوة. ومارست هذه الجماعات (خاصة الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد) العديد من عمليات القتل والاغتيال الفردى والجماعى التى استهدفت رجال الأمن (خاصة صغار رجال الشرطة من الجنود والخفراء والمخبرين السريين)، والسياس، والمواطنين العاديين، والكتاب والمفكرين، وبعض رموز الحكم. وامتدت أنشطتها إلى عمليات إجرامية فى الخارج (أديس أبابا - إسلام آباد..)، ولجأ بعض القريبين من هذه الجماعات أو المعبرين عن فكرها لملاحقة المفكرين والكتاب والمبدعين

بقضايا حسنة لتكفيرهم واتهامهم بالردة ومصادرة إبداعاتهم. وحاولت الدولة مواجهتهم بأساليب عديدة كان منها التنافس معهم على أرضيتهم مما أوقعها فى مواقف وإجراءات وقوانين، تصب فى تحويل الدولة إلى دولة دينية.

تاسعا: حرية الحركة النقابية

فقد حرصت السلطة على التحكم والسيطرة على الحركة النقابية العمالية خاص الاتحاد العام للعمال من خلال تدخل مباشر لوزارة العمل ومباحث أمن الدولة ومن خلال قانون يمكن السلطة التنفيذية والجهات الأمنية من التحكم بصورة شبه مطلقة فى انتخابات النقابات العامة ومجلس الاتحاد العام لعمال مصر.

وتم قتل حركة النقابات المهنية بصور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذى قضى على استقلال النقابات وأدى إلى خضوع عدد كبير منها للحراسة وتأجيل انتخابات العديد منها ١٠ سنوات حتى الآن:

عاشرا: موقف النخب

بدا واضحا من خلال الممارسة أن هناك قطاعا ليس صغيرا داخل النخبة المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، يفتقر إلى أية قناعة حقيقية بالديمقراطية. إنه قطاع معاد موضوعيا للديمقراطية، وينتشر فى صفوف الليبراليين والماركسيين والقوميين والناصرين وتيار الإسلام السياسى.. وحديثهم عن الديمقراطية مشروط بأن تحقق لهم النفوذ والفوز والسيطرة والقيادة، وإلا فلا داعى لها. ووصل موقفهم العملى إلى حد الصمت - وأحيانا التبرير - لانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب وتزوير الانتخابات العامة والنقابية بحجة وجود خطر قفز تيار أو قوة معادية للديمقراطية للسلطة أو النفوذ.

فى ظل هذه المنظومة المتكاملة المعادية للديمقراطية، بدأت التجربة الثانية للتعددية السياسية فى مصر (التجربة الاولى من ١٩٢٣ وحتى حل الاحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ وكانت أهم الاحزاب فى هذه الفترة احزاب الوفد والحزب السعدى والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى والحزب الوطنى الجديد وحزب الاتحاد وحزب الشعب وحزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) وحزب الكتلة الوفدية وحزب الفلاح وجهة مصر).

كانت البداية فى ٢٩ مارس ١٩٧٦ عندما وافق الاجتماع المشترك بين مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى (الحزب الوحيد فى ذلك الوقت) على

قيام ٣ منابر (تنظيمات) داخل الاتحاد الاشتراكي هي:

- تنظيم مصر العربي الاشتراكي : برئاسة اللواء ممدوح سالم (رئيس الوزراء في ذلك الحين)

- تنظيم الاحرار الاشتراكيين: برئاسة مصطفى كامل مراد (أحد الضباط الاحرار)

- تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي: برئاسة خالد محيي الدين (أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) وفي افتتاح مجلس الشعب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ألقى رئيس الجمهورية (محمد أنور السادات) بيانا قال فيه..

« لقد إتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكم ويوم افتتاح مجلسكم الموقر هو أن تتحول التنظيمات الثلاثة، ابتداء من اليوم، إلى أحزاب .. إن هذا القرار ينطوي علي تحول أعظم مما يبدو وعلي مسئوليات أكثشر مما ترى العين من النظرة الأولى.. فالدستور الدائم في تقديرى يتسع لهذا التطور الجذري في البناء السياسي العام لبلدنا، وهذا أمر قد يعن لكم بحشه وتأمله.. ولكن هناك نصوص أخرى لا بد من أن تراجع علي ضوء هذا القرار وخصوصا النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي. وفي تصوري أنه أصبح من المحتم أن يكون هذا النظام الاساسي منظما للأحزاب بعد أن قفز الشعب بالتجربة الديمقراطية وبكم هذه القفزة الرائعة خلال المعركة الأخيرة بين الاحزاب الثلاثة. ولا أريد أن استبقيكم الي التفاصيل ، ولكن هناك نتائج لابد أن تترتب منطقيا علي هذا القرار. إن يد الاتحاد الاشتراكي بالضرورة سترتفع نهائيا عن الاحزاب وسوف يصبح كل حزب حرا تماما في إدارة نشاطه في حدود القوانين والدستور.. »

وهكذا بدأت التعددية الحزبية بقرار فردى ومنفاجئ من رئيس الجمهورية. ولكنه في الحقيقة لم يكن مجرد قرار منبت الصلة بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في مصر.

فالرئيس السادات عارض قيام الاحزاب بقوة قبل قراره بأشهر قليلة. فقال في ورقة أكتوبر في ١٥ مايو ١٩٧٤ «لقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية. وإننا في معركة البناء والتقدم لا حوج ما نكون لهذا التجمع. ومن ثم فإننى أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب». ثم عاد في أوائل عام ١٩٧٦ من خلال قرار لجنة مستقبل العمل السياسى إلى

رفض الاحزاب والابقاء علي الاتحاد الاشتراكي (١٦ مارس ١٩٧٦).

لقد فرض قيام الاحزاب السياسية في مصر، تطور ونضال الحركة الجماهيرية المصرية واتجاهها للتعبير المستقل ومحاولتها بناء أشكال تنظيمية مستقلة، سواء على مستوى الطبقة العامة أو المهنيين والمثقفين والطلاب (إنتفاضة الجامعة ١٩٧٢ - الهيئات الجماهيرية في ٧٣ و ٧٢ و ١٩٧٥ - الاضرابات العمالية في يناير ومارس ١٩٧٥ - التعبير السياسى من خلال نقابتي المحامين والصحفيين في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٥ - التنظيمات الماركسية مثل الحزب الشيوعى المصرى وكذلك حزب العمال الشيوعى والحزب الشيوعى ٨ يناير بعد ذلك...) كما لعب ازدياد التمايز الاجتماعى واتساع نطاق الفوارق بين الطبقات الكادحة والوسطى والطبقات الكبيرة المستغلة، وحاجة الحكم لتهيئة مناخ مناسب لتشجيع الاستثمار الأجنبى، ضرورة الاعتراف بقدر من التمايز السياسى

ولكن تجربة التعدد الحزبى ولدت منذ البداية ناقصة ومقيدة.

فقد ولدت الاحزاب في نوفمبر ١٩٧٦ في تناقض مع الدستور الذى نص فى مادته الاولى على أن « .. جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى وإشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العامل، ونص فى مادته الخامسة.. « الاتحاد الاشتراكي العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالين الوطنىة، وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع العمل الوطنى إلى أهدافه المرسومة.. »

ولم يتم تعديل هذه المواد فى الدستور الا فى ٣٠ أبريل ١٩٨٠، أى بعد قيام الاحزاب بأكثر من عامين وخمسة أشهر حيث أصبحت المادة الخامسة تنص على يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب.. »

وصدر أول قسانون بنظام الاحزاب السياسية فى ٧ يوليو ١٩٧٧ (القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والقانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) ، أى بعد قيام الاحزاب السياسية ثمانية أشهر، ليفرض قيودا مائة لقيام الاحزاب وممارستها

لدورها فى المجتمع.

لقد إرتفعت القواعد القانونية للتعدد الحزبى بفلسفة وعقلية نظام الحزب الواحد، فلم يتحرك القانون هامشا للتوجهات الفكرية المستقلة، وفرض على القوى والتيارات السياسية، المختلفة التقيد بطائفة من الالتزامات إذا ما رغبت فى الترخيص لاجزابها، تبدأ من الالتزام بمبادئ متعارضة حملتها «ثورتى» ٢٣ يوليو و ١٥ مايو، ولا تنتهى عند حدود الالتزام، بمبادئ الشريعة الاسلامية ومقتضيات الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ومقومات الدستور والمكاسب الاشتراكية، وتحالف قوى الشعب العاملة..

وحرص المشرع من خلال قانون الاحزاب أن يكفل للحزب الوطنى الحاكم (حزب رئيس الجمهورية) الوصايا الكاملة سواء على تأسيس وإستمرار الاحزاب الجديدة أو على القرارات التى تصدرها هذه الاحزاب أو على صحتها الحزبية. وذلك من خلال النص على إنشاء لجنة شئون الاحزاب الساسية المناط بها منح أو حجب الترخيص للاحزاب الجديدة، وطلب حل الحزب اذا فقد بعد اشهاره أى من الشروط التى وضعها القانون لتأسيس الاحزاب، وفي أن تأمر بإيقاف صحف الحزب أو نشاطه أو قراراته لاعتبارات «المصلحة القومية» وأن تضع القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأى حزب سياسى أجنبى.

وتتكون لجنة شئون الاحزاب حاليا من رئيس مجلس الشورى (أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى سابقا) رئيسا، ووزراء العدل والداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، وثلاثة من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم يختارهم رئيس الجمهورية أعضاء . وبالتالى كفل القانون هيمنة الحكومة والحزب الحاكم علي اللجنة.

ومنذ قيام لجنة شئون الاحزاب لم توافق على قيام احزاب جديدة (تضاف لاحزاب التجمع والاحرار ومصر العربى الاشتراكي) إلا اربعة احزاب ورفضت قيام ٣٧ حزبا آخر.

فقد وافقت على قيام الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة رئيس الجمهورية أنور السادات، وكذلك حزب العمل الاشتراكي الذى وقع السادات علي وثيقة تأسيسه، وحزب الوفد الجديد، وذلك في عام ١٩٧٨



خالد محيى الدين

السلمية أو الدعوة للاضراب أو الاعتصام .
والاهم من هذا كله تزوير الانتخابات
والاستفتاءات العامة، بما فى ذلك انتخابات
مجلس الشعب الأخيرة فى أكتوبر -
نوفمبر ٢٠٠٠ لضمان احتكار الحزب الحاكم
للاغلبية الكاسحة لمقاعد مجلس الشعب بما
لا يقل بأى حال من الاحوال عن ثلثى
الاعضاء، وبالتالي استحالة التداول السلمى
للسلطة.

ففى أول انتخابات متعددة عام ١٩٦٧
فاز حزب مصر (الحزب الحاكم) بـ ٢٧٩ مقعدا
بينما حصل حزب الاحرار على ١٤ مقعدا
وحزب التجمع ٤ مقاعد والمستقلون على ٤٧
مقعدا.

وفى آخر انتخابات عام ٢٠٠٠ حصل
الحزب الوطنى على ١٧٨ مقعدا وارتفعت إلى
٣٨٨ بعد انضمام ٢١٠ من المستقلين اليه
وحصل الوفد على ٧ مقاعد والتجمع على ٦
مقاعد والناصري على مقعدان وحزب الاحرار
على مقعد واحد.

وهكذا إستقر فى أذهان المواطنين
استحالة تداول السلطة وأن الحكم من نصيب
الحزب الحاكم دائما، وأن الاحزاب الاخرى
جميعا هى أحزاب معارضة إلى الابد.. ليتأكد
أن التعددية الحزبية فى مصر هى تعددية
شكلية وأنها تعيش فى ظل نظام استبدادى
فى الجوهر، أو نظام «حزب واحد فى قالب
تعددى».

* يوجد فى مصر حاليا خمسة عشر حزبا
هى:

- ١- حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى.
- ٢- حزب العمل (حزب العمل الاشتراكى
سابقا).
- ٣- حزب الاحرار (حزب الاحرار
الاشتراكى سابقا).
- ٤- الحزب الوطنى الديمقراطى.
- ٥- حزب الوفد الجديد.
- ٦- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.
- ٧- حزب التكافل.
- ٨- حزب الشعب الديمقراطى.
- ٩- حزب الأمة.
- ١٠- حزب مصر الفتاة.
- ١١- حزب مصر العربى الاشتراكى.
- ١٢- حزب العدالة.
- ١٣- حزب الحضر.
- ١٤- حزب الوفاق.

العاملين به تسلم مباشرة أو بالواسطة مالا..
وتكون العقوبة السجن اذا كان المال أو المنفعة
من أجنبى.

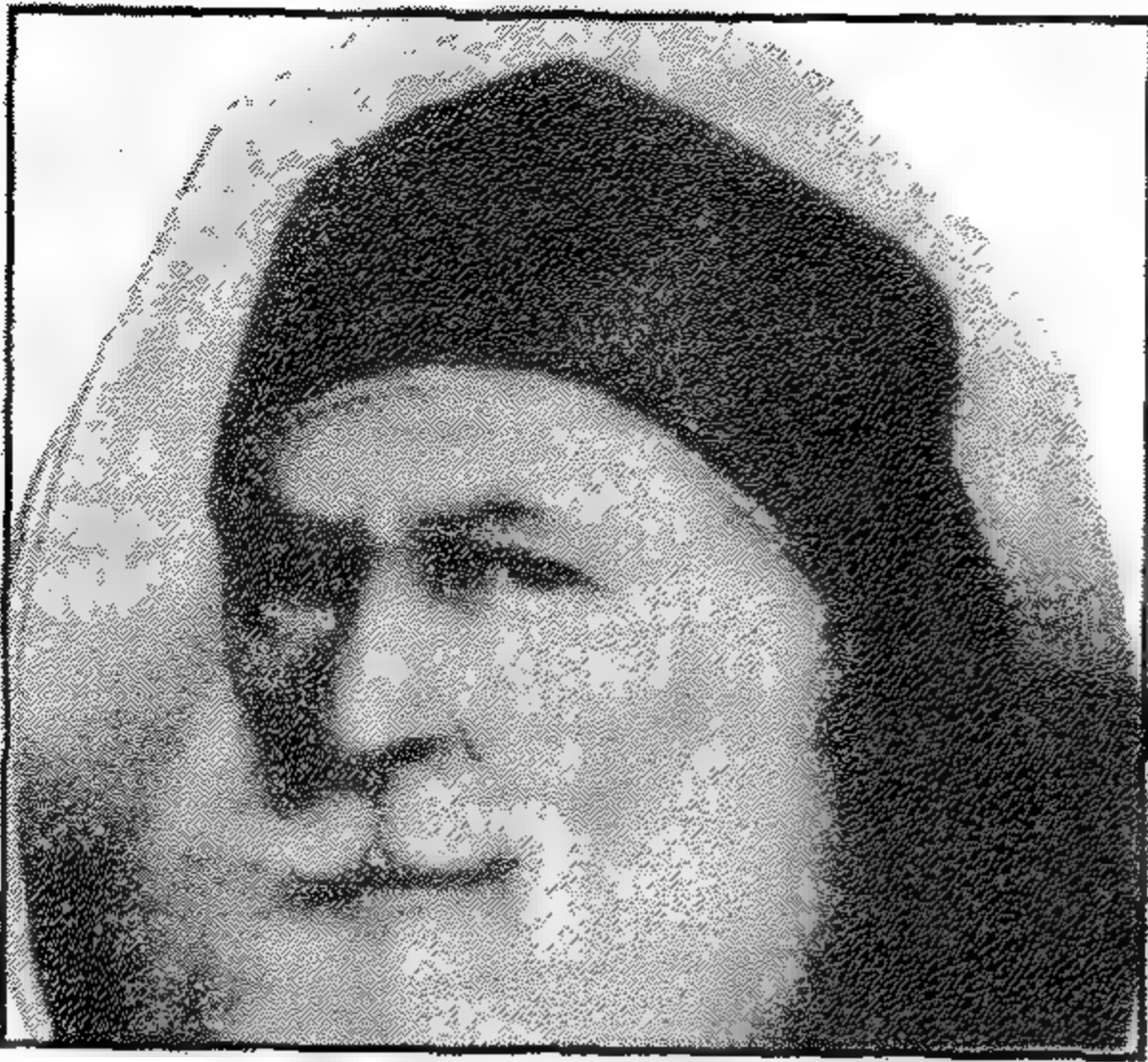
وقد تعرض قادة وأعضاء الاحزاب
السياسية للملاحقات الامنية والاعتقال
والسجن والتهديد فى لقمة العيش والمنع من
تولي الوظائف، فتعرض التجمع فى الفترة من
عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨١ لسلسلة من
الهجمات البوليسية من أهمها الحملة أثناء
انتخابات مجلس الشعب (أكتوبر ١٩٧٦)
وبعد انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وفى
سبتمبر ٧٧ ومايو ٧٨ وسبتمبر ٧٨ ويناير
٧٩ ومارس ٧٩ وأغسطس ٧٩، ونوفمبر ٧٩،
يناير ٨٠ وسبتمبر ٨٠ ومارس ٨١ ونوفمبر
١٩٨١، وشملت أكثر من ١٠٠٠ من اعضائه،
وفى الثمانينات والتسعينات تركزت الحملات
على جماعات الاسلام السياسى المحجوبة عن
الشرعية وعلى حزب العمل الاشتراكى .
وكانت الاحزاب السياسية جميعا قد تعرضت
لاعتقال قادتها فى سبتمبر ١٩٨١ (عدد
المعتقلين ١٥٣٦).

ولكن أخطر ما تعرضت له الاحزاب فى
مصر هو فرض الحصار عليها بحيث حددت
إقامتها فى المقار القليلة التى تملكها وفى
الصحف الحزبية، ومنعت من عقد الاجتماعات
خارج المقار ومن توزيع البيانات ومن المسيرات

و١٩٧٩، وأخيراً وافقت فى عام ٢٠٠٠ على
قيام حزب الوفاق الوطنى. أما الاحزاب
الاخرى فقد قامت بأحكام صادرة من محكمة
القضاء الادارى.

وقد هدد السادات حزب التجمع
بالتجميد والحل وأعلن فى ١٤ مايو ١٩٧٨
إحالة الحزب إلى لجنة شئون الاحزاب قهيديا
لحلّه وصدر بعد ذلك صحيفة «الاهالى»،
وأوقف صدورها فى أكتوبر من نفس العام.
وفى ٢٠ مايو ٢٠٠٠ أصدرت لجنة شئون
الاحزاب قرار بتجميد حزب العمل وإيقاف
صدور جريدته الشعب.

وفرض على الاحزاب السياسية حصارا
ماليا طبقا للمادة ١١ من قانون الاحزاب
فمنعت من امكانية استثمار أموالها فى
مشروعات تجارية، وحظر على الاحزاب قبول
أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أى شخص
اعتبارى حتى ولو كان متمتعا بالجنسية
المصرية، وأن تعلن عن اسم أى متبرع فرد
وقيمة تبرعه فى أحدي الصحف اليومية على
الاقل وذلك إذا زادت قيمة التبرع على
خمسمائة جنيه فى المرة الواحدة أو على ألف
جنيه فى العام الواحد (تكلفة نشر هذا
الاعلان فى أى صحيفة يومية قومية يزيد عن
١٠٠٠ جنيه فى المرة الواحدة) . ورتب القانون
على مخالفة هذه المادة حبس كل مسئول فى
حزب سياسى أو عضو من أعضائه أو من



محمد على والى مصر

مكتبة الاسكندرية وتراثنا العلمى

نهاية المكتبة لم تكن بالفزو العربى ولكن بهجوم

المتعصبين المسيحيين عليها بذريعة الإلحاد

بدلا من مركزية الأرض -Geocentricity- وهى النظرية التى أعاد كوبرنيكس اكتشافها فكانت بداية التخلص من سيطرة الكنيسة وأرسطو على العلم وإنطلاقة إلى آفاق العلم الحديث.

وعمل كذلك فى المكتبة ارتواشينيوس خلال منتصف القرن الثالث قبل الميلاد .وهو الذى أثبت كروية الأرض قبل الميلاد بثلاثة قرون وهو الذى قاس محيطها وحدده بما يعادل ٤٠٠٠ كيلو متر وبقم لا يختلف إلا بنسبة بسيطة جدا عن أدق الحسابات الحديثة. وهو الذى غير علم الجغرافيا فأصبحت الخرائط ترسم على كرة والذى أبحرت -الرحلات البحرية على أساس دراساته هو ويظلموس (١٢٧-١٤٥م) صاحب الماجسطى إلى أرجاء العالم المختلفة، ومنها كولومبوس المشهورة. وعمل فى المكتبة أيضا أرشميدس واضع أسس رياضيات التفاضل والتكامل، والذى يعتبره الرياضيون مع نيوتن وجاوس أهم علماء الرياضة.

ولم تكن نهاية المكتبة كما يزعم البعض على يد الغزو العربى، بل كانت على مراحل كانت نهايتها هجوم المتعصبين المسيحيين عليها باعتبارها مركزا للإلحاد وكانت قمة هذا الهجوم هى مأساة قمزيق إحدى أهم علماء المكتبة وهى هيباشيا (٣٧٠-٤١٥م) ونشر أشلائها، فكانت بذلك أولى ضحايا العلم من ظلم واقتراء الدجالين المتمسحين بالدين وأعداء العلم والدين.

بتحطم المكتبة دخل العلم عصر الظلمات، ولم يستيقظ منه إلا أيام الحكم العباسى فى الإمبراطورية الإسلامية، حيث نشطت حركة الترجمة وبدأ العلماء المسلمون مدرسة جديدة

العلم الحديث وقاموا بالعناية به حتى ترعرع وغا (٢٠٠٠).

عمل فى هذه المكتبة أقليدس (٢٣٠-٢٧٥ ق.م) صاحب الهندسة الإقليدية التى ندرس أسسها حتى الآن فى مدارسنا، والذى درس على يديه أرشميدس وأريستاركويس،

سمير حنا صادق

والذى ألف كتاب «الأوليات» الذى ترجمه العرب والذى ترجم بعد ذلك من العربية إلى اللاتينية ولفت نظر نيوتن أثناء مروره فى أحد الأسواق فاشتره وسحر به وانتهى به الأمر إلى تأليف كتابه العظيم «مبادئ الرياضيات» **principia mathematica**.

عمل فى هذه المكتبة أيضا هيروفيليس (٢٣٠-٢٦٠ ق.م) وهو أول من قام بدراسة التشريح وعلم وظائف الأعضاء ووضع بذلك أسس علوم الطب الحديثة. فقد أثبت مثلا أن المخ وليس القلب أو الكبد هو مصدر المشاعر ووصف العديد من أجزاء الجسم كما يدرسها طلبة الطب حتى الآن باسمه مثل ما يسمى «Torcular Herophili». ورغم سقوط دراسات الطب بعده فى هوة الطب الامبريقى (وهو ما يعادل ما يسمى بالطب البديل اليوم) فقد عادت هذه الدراسات على يد الأطباء المسلمين ثم بعد ذلك الغربيين إلى المنهج العلمى.

وعمل أيضا فى المكتبة أريستاركويس (٣١٠-٢٣٠ ق.م)، أول من اقترح مركزية الشمس **Helio centricity**-

يتميز «الإنسان العاقل-Home Sapi-ens» عن غيره من الأحياء بوجود مراكز للغة فى المخ مكنته من أن يتخلص من سجن الحاضر ويسبح إلى الماضى ومن أن يخرج من قبضة الواقع ويخطط للمستقبل. وتسجل الشعوب المختلفة أجمل ما فى تاريخها لتفخر به كما تتذكر كبرياتها لتعظ منها. ولكننا ربكل أسف كشيئا ما نتجاهل فى بلادنا العربية أجمل ما فى تاريخنا ونصاب بانتقائية كرهية تنسى أفضالنا على الإنسانية. وبلا ثوفانية، فإن فى تاريخنا ما يحق لنا أن نفخر به. نعتز به، مثل أمجاد الحضارة الفرعونية وانتصارات الامبراطورية الإسلامية. ولكن هناك، إلى جانب هذه المراحل التاريخية جانب آخر ننساه دائما وهو فضلنا على العالم فى مجال العلم. وقد تجسد هذا الفضل فى مرحلتين مهمتين فى تاريخ العلوم الطبيعية: مرحلة مكتبة الاسكندرية ومرحلة الإمبراطورية الإسلامية، وهى مراحل ننساها بانتقائية سينة فى دراسة تراثنا وأصولنا.

لم تكن «مكتبة الاسكندرية» مجرد مكتبة، بل كانت إلى جانب هذا مركزا مهما للبحث العلمى، وهى فى هذا المجال تمثل تجربة انتظرت الإنسانية بعد اندثارها قرونا عديدة حتى يعاد تكرارها (١). دامت هذه المكتبة لمدة سبعة قرون -من حوالى ٣٠٠ ق م إلى حوالى ٤٠٠م- وزينت مداخلها بمسلات فرعونية وبتماثيل للإله «سرابيس». فقد وجدت هذه الفشرة بين الإله أوزيريس والإله أبيس فى إله واحد هو «أوزير-أبيس» الذى اختصرت اسمه إلى «أوزيريس» وتحول إلى «سرابيس» وأنشأت له معبدا هو «السرابيوم» (٢).

ولقد وضع علماء هذه المكتبة بذور نبذة

في الممارسة العلمية باحترام التجربة والعمل اليدوي.

فما في أحضان الحضارة الإسلامية جنين علم الكيمياء على شكل «علم الخيمياء» Alchemy. صحيح أن العاملين به أمثال جابر بن حيان والرازي قد بنوا بعض دراساتهما على خرافات فيثاغورس وصحيح أننا نعلم الآن أن «الخيمياء» كانت دراسات خرافية عن «حجر الفلاسفة» وعن تحويل النحاس إلى ذهب، ولكن هذه الدراسات قد وضعت بوسائلها أسس علم الكيمياء، فقد درس الكيميائيون وسائل خلط المواد ببعضها البعض وطرق تحضير القلويات والأحماض، والخواص المميزة لبعض العناصر، بل إن أحد علماء الغرب - وهو مجهول الاسم، كان يوقع كتاباته باسم Geber تمحكا في جابر بن حيان.

وكانت إضافات العلماء المسلمين للرياضيات عظيمة بكافة المقاييس: وقد تمكن المسلمون بدراساتهم في رياضيات الهندود من إدخال الصفر والأرقام الهندية إلى مجال الرياضيات المختلفة. وهكذا سبق الكاشاني نيوتن بما يقرب من سبعمائة عام وقدم أبو الوفا دراساته عن حساب المثلثات، ثم وضع الخوارزمي نظرياته لاستعمال الجبر في حل المعادلات المختلفة وقدم عمر الخيام حلولاً هندسية للمعادلات المركبة.

كذلك في ميدان البصريات: فما قدمه ابن الهيثم عن العدسات وانكسار الضوء وطبيعته قد أثار فكر العلماء بعده وضمن لنفسه مكانة في تاريخ العلم.

فإذا أضفنا إلى هذا الكم الهائل من الإضافات للعلم ما نقله المسلمون من ترجمات على يد أمثال حنين بن اسحق وغيره للأعمال القديمة ولعلماء مكتبة الاسكندرية والإغريق لعرفنا ما تدين به الحضارة الغربية للإمبراطورية الإسلامية.. ويكفي أن نتذكر أن الغرب يقرأ عن أرسطو في كتب عليها تعليقات ابن رشد

ولعله من المظاهر المهمة لهذه العملية، أن الحضارة الغربية قد أعطت كثيرا من العلماء العرب أسماء معدلة يسهل على مواطنيها نطقها. فاصبح اسم أبو نصر الفارابي Avennassar، واسم أبو القاسم Al-baucasis، واسم ابن سينا Avicenna، وابن رشد Averroes.

وعندما نتساءل عن أسباب إهمال التاريخ لهذه المرحلة المهمة في تاريخ العلم، سنجد أن أهم هذه الأسباب هو تجاهل المؤرخين المسلمين أنفسهم لدور العرب في تطور العلم. ويقول بيرفيز هو بهوي، عالم الفيزياء الباكستاني في

كتابه عن «الإسلام والعلم» (٤) إنه قد سادت القيادات الإسلامية تيارات معادية للعلم أشعلت موجات هستيريا تبث الكراهية له حتى أن العلم والاستنارة والعقلانية أصبحت مكروهة من القيادات الإسلامية جميعها بعد ابن رشد حتى الآن، ما عدا فترات قصيرة حددها بيرفيز بأيام محمد علي وجمال عبد الناصر.

ولكن .. وآه من ولكن

انهيار كل هذا

انهيار بانتصار أعداء العقل على أنصاره وانهيار بانتصار النظرة الجامدة قصيرة المدى على النظرة المتطورة بعيدة المدى.

انهيار بانتصار الماضي على المستقبل انهيار بهزيمة فكر المعتزلة وإخوان الصفا وابن رشد.

انهيار بجلد رجال العلم في الميادين. ودخلت الإمبراطورية الإسلامية في ظلمات القرون الوسطى التي خرج منها الغرب بترجمات العلماء المسلمين وفلسفة ابن رشد.

حتى آثارنا الجيولوجية أهدناها في الصحراء الغربية التي مرت بمراحل جيولوجية متعددة غنية بحفريات حيوانات الغابة والبحار. وقد اكتشف فيها في تسعينات القرن العشرين حفريات لحيتان ضخمة سميت باسم «سحلية إيزيس الملكية silosaurus Isis» لها أربع أطراف وهو كشف يسد ثغرة كبيرة في نظرية التطور. وحتى هذا الكشف الثمين تركناه لينهب ويباع لتاحف العالم المختلفة.

يقول إدوارد جيبون في كتابه «سقوط الإمبراطورية الرومانية» (٥) على مدى قرون لم يسجل اكتشاف واحد يؤكد كرامة الإنسان ويزيد من سعادته..

وهكذا انهارت الإمبراطورية الرومانية.

وهكذا ينهار كل مجتمع يزدرى العلم.

(١) Cosmos, Carl Sagan, Random House, New York 1980.

(٢) مكتبة الاسكندرية القديمة، سيرتها ومصيرها، مصطفى العبادي، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

(٣) العلم في مكتبة الاسكندرية - سير حنا صادق - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨.

(٤) Islam and Science, Pervez Hoodbhoy, Zed Books Ltd. London and New Jersey the decline and fall of the Roman Empire, Edward Gibbon, New York: Modern Library n.d.



سينما

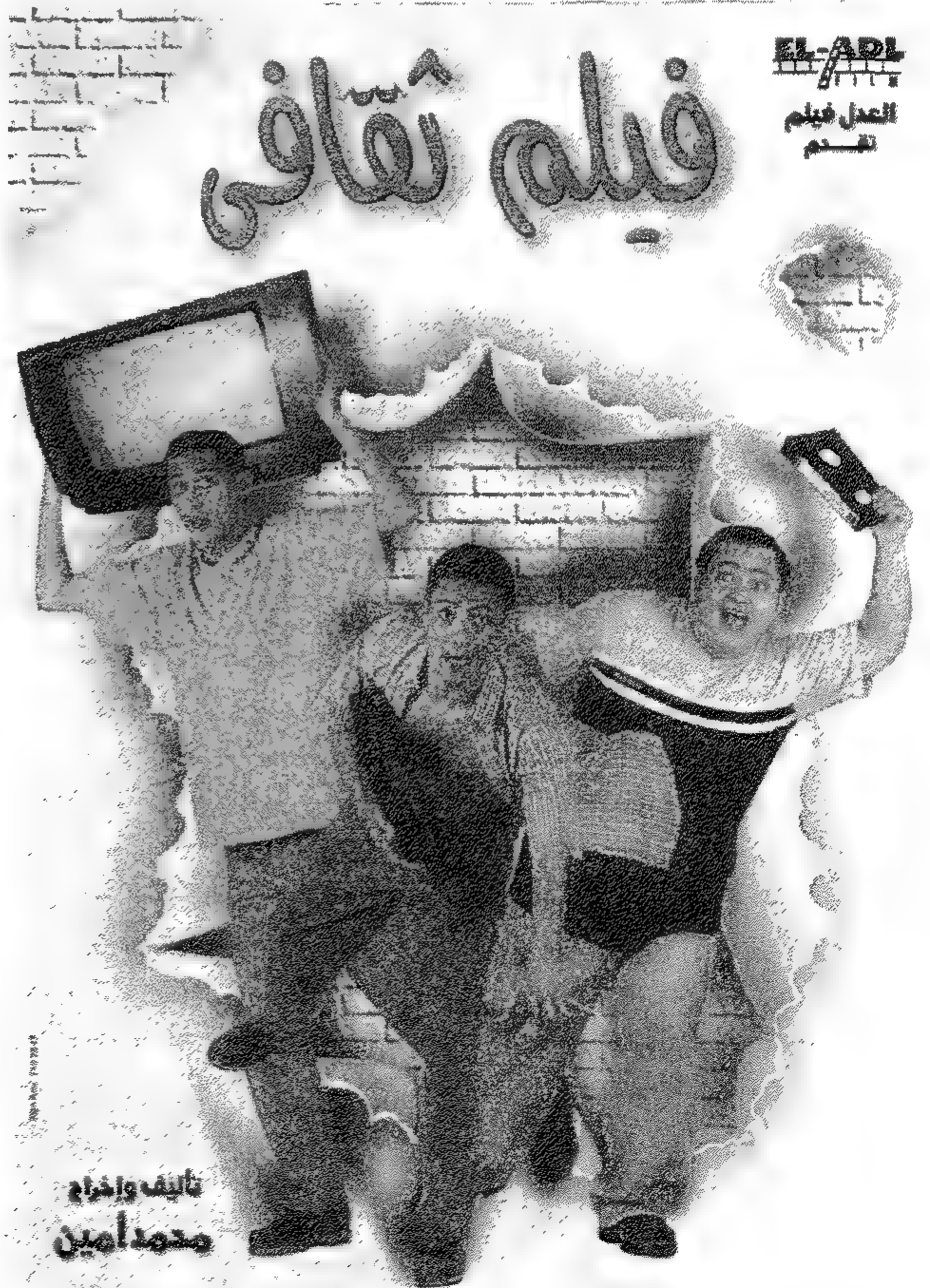
السينما الشابة بين الحقيقة والخيال

يقول لك البعض إن ذلك كان تعبيراً عن الحاجة لسينما شابة جديدة، تناقش مشكلات الجيل الجديد الذي يبدو أن صناع الأفلام لا يعلمون عنه الكثير، فهم أنفسهم لا يزالون- في الأغلب الأعم- ينتسبون بأفكارهم ومشاعرهم إلى السينما «التجارية» بمعناها السطحي المبثذل، فظهرت أفلام «شبابية» (لاحظ التعبير) لا تختلف كثيراً عما يحدث في سوق الموسيقى مما تعارفنا عليه باسم «الأغنية الشبابية»، وجاءت هذه الأفلام من نوعية «صعيدى فى الجامعة» الأمريكية و«همام فى امستردام» و«عبود على الحدود» لتكرس ظاهرة «المضحكين الجدد» الذين يعيدون السينما العربية - صناعة وقناً - إلى بداياتها البدائية الأولى من جانب آخر، فإتينا ننسى أو نتناسى أن هناك محاولات مماثلة أكثر جدية - بشكل نسبي - ظهرت منذ أوائل التسعينيات، فى أفلام مثل «شباب على كف عفريت» لمحسن محبى الدين و«اللعبة مع الشياطين» و«الحب فى طابا» لأحمد فؤاد و«ضحك ولعب جد وجب» لطارق التلمسانى، لكن هذه المحاولات لم يكتب لها - بسبب التردى المستمر فى أحوال السينما المصرية - أن تقضى نحو النضج، فضاعت فى زوايا النسيان.

على النقيض، تطفو اليوم على السطح تلك المحاولات من جديد، تحت ضغط الحاجة للتوجه إلى جمهور الشباب، حتى أنه يمكنك أن ترصد عدداً غير قليل من الأفلام التى تتخذ حياة الشباب موضوعاً لها، وإن تفاوتت جديتها وجدتها وأساليبها ومضامينها وأهدافها، وما نحن نحاول أن نتأمل ونقارن بين ثلاثة أفلام ظهرت خلال العام الماضى تدور حول هذا الموضوع، هى «شورت وقائلة وكاب» و«عمر ٢٠٠٠» و«فيلم ثقافى».

أحمد يوسف

كأنما استيقظ صناع الأفلام المصرية ذات صباح، فأدركوا فجأة أنهم يصنعون سينما لا تنتمى إلى الأغلب الأعم من جمهور المتفرجين من الشباب، هؤلاء الذين لم يتشكل وجدانهم مع عادل إمام ونادية الجندي ونسيلا عبيد، بما يمثلون من نجومية عصر الفهلوة والشطارة وحروب «كيد النساء»، فى نفس الوقت الذى كانت قد تراجعت فيه السينما الجادة التى يمثلها جيل الثمانينات مثل محمد خان وعاطف الطيب وخيرى بشارة وداود عبد السيد، وانحسرت فيه موجة أفلام المقاولات التى كانت تلبى سوق شرائط الفيديو فى البلدان العربية. لقد كانت السينما المصرية خلال التسعينات - مثلها فى ذلك مثل الاقتصاد والسياسة - تفقد طريقها وهدفها شيئاً فشيئاً، بما سبق أن أشرنا إليه مراراً من أن أزمة السينما سوف تفضى إلى سينما الأزمة، حيث غابت تماماً أية فلسفة فنية أو تسويقية من صناعة الأفلام، وهكذا جاء فيلم «عشوائى» شديد التواضع مثل «إسماعيلية رايح جاي» ليشكل صدمة عنيفة لصناع الأفلام ما يزالون يحاولون فهمها واستيعابها، واختلفت فى تفسيرها وجهات النظر والتبريرات.



تأليف وإخراج
محمد أمين

التوزيع الداخلى والخارجى والتصدير (الشركة العربية للإنتاج والتوزيع السينمائى) / مئة الف على (الشركة العالمية للتأليف والتوزيع السينمائى) / مئة الف على

مفهوم «الروشنة»

لعل أول ما يلفت انتباهك في فيلم «شورت وفائلة وكاب» هو عنوانه، الذي يشبه إسماً لمحل تجارى (١)، لكنك سوف تدرك أن صانع الفيلم - مدحت العدل كاتبا للسياريو، وسعيد حامد مخرجا - يشيران بهذه الأسماء إلى أبطال الفيلم، وإن كنت لن تعرف أبداً لماذا اكتسبوا تلك الأسماء الغريبة، وما أهميتها للفيلم نفسه. فهذا هو «الكاب» واسمه الحقيقي خالد المصرى (أحمد السقا) الذى يعمل دليلاً ومرشداً للسائحين والسائحات الراغبين فى قضاء بعض الأيام فى مخيمات الصحراء، أما «الفائلة» فهو منعم القولى (شريف منير) المتخصص فى السباحة والغوص فى أعماق البحر وأخيراً يأتى «الشورت» عطية عصفور (أحمد عيد) الذى يدير مقهى يشترك فيه هؤلاء الأصدقاء الثلاثة. ومنذ اللحظة الأولى - وحتى اللحظة الأخيرة - سوف يكون المكان الذى تدور فيه «الأحداث» - إن جاز أن نسميها كذلك - فى شرم الشيخ، حيث يستغرق الفيلم فى لقطات طويلة عديدة - فيما يشبه الإعلانات، أو هى كذلك بالفعل - فى استعراض القرى السياحية وأماكن وأساليب اللهو فيها، مع مزيد من لقطات السائحات المرتديات «البكينى» على طريقة المسلسل الأمريكى المبتذل «باي ووتش» حيث يتلمظ الجميع دون استثناء وهم يسترقون النظر إلى تلك الأجساد العارية، حتى أن الفيلم يعتمد أيضاً فى غلظة واضحة إلى اصطناع شخصية البدوى - وربما الصعيدى - هريدى (عثمان عبد المنعم) الذى يحاول الاستيلاء على مقهى الأصدقاء «بنسوانه»!

ينقل إذن فيلم «شورت وفائلة وكاب» مشكلات الشباب واهتماماتهم إلى عالم القرى السياحية (وهى ظاهرة تنفشى كالوباء فى العديد من الأفلام المصرية المعاصرة)، وكأن تلك القرى هى الحل المنشود لكل المشكلات. لكن الأكثر أهمية هو نظرة الفيلم إلى هؤلاء الشباب، ليس باعتبارهم باحثين عن عمل وجدوه بالفعل - أو هكذا يريد الفيلم أن يقتنعك - بالرحيل إلى هذا العالم «السياحى»، وإنما باعتبارهم لاهثين وراء بيع فحولتهم الجنسية للسائحات! لذلك لن يكون غريباً أن تأتى صورة «البطل» مجسدة فى خالد المصرى الذى يقول عنه الفيلم أن «شرم الشيخ مالهاش طعم من غيره»، ولن تدرى لماذا، فهو ذلك الشاب الذى يسير عارى الصدر إلا من صديرة مفتوحة، وقد وضع عصاية على رأسه ونظارة شمس على عينيه وسلسلة من الخرز حول عنقه، ذقته دائماً

نصف حليقة، يجيد ركوب الجياد وقيادة السيارات، ويمضى وسط السائحات ليقراً لهن الكف وليلتقط من بينهن من تحلو فى عينيه. إنها إذن «الروشنة» التى يتصور صناع الفيلم أن القطاع الأكبر من الشباب - العاطلين والفقراء! - يبحث عنها، لكن الحقيقة أن الفيلم يبيع هذه الصورة إلى الجمهور، بقدر ما يستخدم الشباب سلعة ينبغى فى النهاية تطويعها لصالح السينما التجارية.

وإن حاولت أن تبحث عن حبكة الفيلم، فسوف تعثر عليها فى حكاية سبق للسينما الأمريكية والمصرية أن أعادتها مرات عديدة (ومع ذلك فإنهم يقولون إنها «سينما شابة») حيث تأتى الفتاة الثرية رباب (موديل الإعلانات اللبنانية نور) بصحبة أبيها الدبلوماسى اللبنانى (سليم كلاس) إلى شرم الشيخ لحضور مؤتمر اقتصادى عربى، لكن الفتاة تكشف - دون أسباب درامية واضحة - على الإطلاق - عن تمرداها على أبيها، حيث تسعى للهروب منه للزواج من عشيق يخدعها، لينقذها خالد المصرى من براثنه فى اللحظة الأخيرة، فتطلب منه أن يصحبها فى رحلة خلوية إلى الصحراء، ليولد الحب - هكذا! - فى قلوبهما وليتقفا أمام سطوة الأب تحت شعار «أليس من حق هذا الجيل أن يقرر ما يريد»، ويصطنعا موقفاً يهدد فيه خالد بقتل حبيبة وقتل نفسه إن لم يحقق لهما الأب رغبتهما فى الزواج (أترى إلى أى حد وصلت الرومانسية المزعومة، وتعبير الجيل الجديد عن مطالبته بحقه؟!، فيكون على الأب أن يذعن على أمل إجبار ابنته على السفر معه بعد الزواج، ليفاجأ أن القانون المصرى يتطلب موافقة الزوج على سفر زوجته، وذلك قبل أن يصدر فى الآونة الأخيرة قانون مناقض!!

(على صناع الفيلم إذن أن يبحثوا عن نهاية «قانونية» أخرى للدراما!!).

لكن ما يلفت النظر حقاً فى فيلم «شورت وفائلة وكاب» هو ذلك الاستسهال الفنى الذى تمت من خلاله «فبركة» الفيلم، لكى يصبح ما يمكن أن تحكيه فى دقائق معدودة شريطاً يمتد زمنه إلى الساعتين، فلم يجد حيلة إلا فى تكرار ما يقوله مرة بعد أخرى، وحشر مشهد هزلى سوف تراه مرات عديدة للخلافات داخل المؤتمر الاقتصادى العربى، يتبارز فيه المجتمعون بأعلام دولهم، دون أن يكون لذلك أى سياق فى الفيلم، ناهيك عن مشهد متكرر آخر للممثل سامى العدل يؤدى فيه دور المسئول الأمنى الكبير الذى يتعاطف مع قصة حب خالد ورباب (١)، ليأتى الفيلم فى النهاية أشبه بطبق «السلطة» الذى تصيح فيه

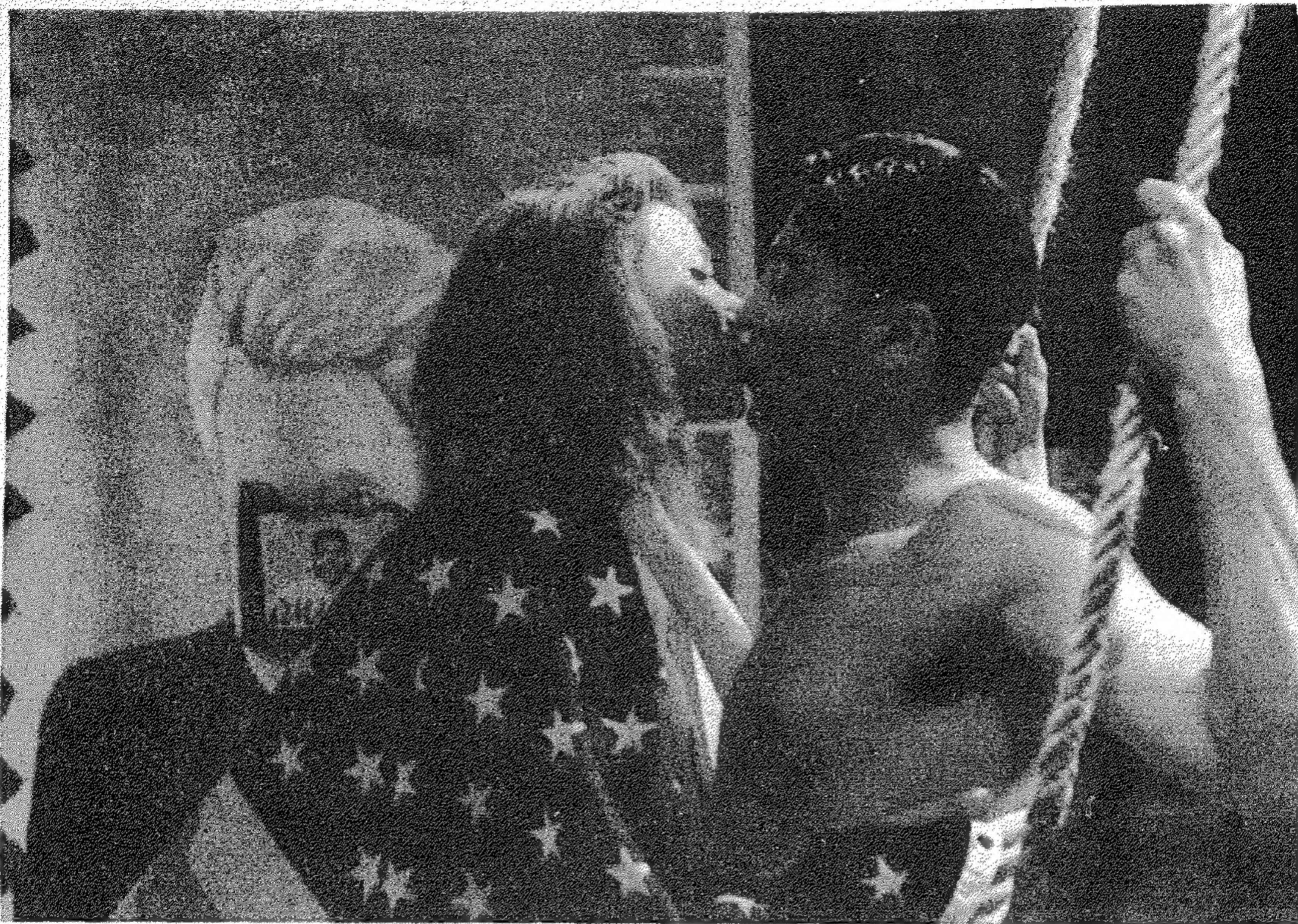
قضايا الشباب - أو هكذا يدعى صناع الفيلم - وجبة سينمائية تجارية عابرة لا تسمن ولا تغنى من جوع.

مراهقة التغريب

على الجانب الآخر تماماً، يأتى فيلم «عمر ٢٠٠٠» لمؤلفه ومخرجه أحمد عاطف وجبة ثقيلة على النفس والروح، لأنه يعتمد - مع سبق الإصرار - أن يتبع منهج طبق «السلطة» شكلاً ومضموناً. لكن فيلم «عمر ٢٠٠٠» لا يخفى قدراً من الطموح وإن لم يعرف الفرق بينه وبين الجموح، وفى لجوئه إلى التغريب - ولا نقول التجريب - المفتعل. يبدأ الفيلم ببطله عمر (خالد النبوى) وهو يقف أمام مرايا مشوهة، ليبدو لك على الفور رغبة صانع الفيلم فى اصطناع البهلوانيات الشكلية، لينتهى المشهد باكتشاف عمر أن شعيرات بيضاء قد تسللت إلى رأسه، ليذكر أن الشيب قد طاله قبل الآوان. فلتتصور - مثلاً - أن ذلك الاكتشاف قد أتى دون الوقوع فى هذه البهلوانيات، عندئذ كان من الممكن للمتفرج أن يتعاطف مع البطل فى أزمتته ومحتته، لكن ذلك النزوع الشكلى الذى يسيطر على الفيلم كله - مما يعكس المراهقة الفنية التى تميز معظم التجارب الأولى لصانعيها - كان يشكل حاجزاً زجاجياً يفصل دائماً بين المتفرج وما يراه على الشاشة.

لا تتسغرب إذن أن يضطر الفيلم - أو أن هذا هو الجانب الآخر لتزعته الشكلية - إلى التقريرية فى «قول كل شئ عن كل شئ»، فيما يتصور أنه يلخص مشكلات الشباب، فيستطرد عمر فى مونولوجات طويلة مثل «أنا شاب عمرى ألف عام» دون إشارة للاقتباس عن صلاح جاهين)، أو «عمرى اتبخر، كل حاجة عشتها نص نص.. أنا نفسى نص نص»، أو الحديث عن المصير الذى ينتظر الشباب «كرش فى عيليت فى بطيخة بدرى بدرى»، ولا يدرى الفيلم أن هذا المصير أصبح حلاً فى ظل البطالة الكاسحة، فكان الفيلم يقف - بل يحاكى إلى درجة المطابقة - عند الرؤية التى كان يوسف شاهين يرددها فى أفلامه قبل ما يزيد عن عشرين عاماً، حتى أن الممثل خالد النبوى كان يلقى بهذه السطور بنفس الطريقة التى كان محسن محيى الدين يؤدى بها فى فيلم «اسكندرية ليه؟»!

ويتخذ فيلم «عمر ٢٠٠٠» قالب «الرحلة» التى تستغرق شهراً واحداً متبقياً على بلوغ عمر سن الثلاثين، فى انتظاره الحصول على تأشيرة الهجرة إلى أمريكا هرباً من واقعه المرير. وفى هذه الرحلة سوف يقابل عمر العديد من الشخصيات التى تظهر



وتختفى كيفما اتفق، فهذا هو حفار القبور أحمد التبري أحمد فؤاد سليم الذي يلجأ إليه البطل بحثاً عن إجابات لتساؤلاته الحائرة وإن كان هذا التبري أقرب إلى الجانب الوجودي- وليس السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي -في النظرة إلى الحياة وإلى قضية عمر، الذي يفترض أنه يجسد مشكلات الشباب. وعبر «قفزات» سردية- بالمعنى الحرفي للكلمة- يستعرض لنا الفيلم أنماطاً أخرى لا تشعر أبداً بجذورها الواقعية من الناحية الدرامية، فهناك فتاة ثرية (مونا ليزا) تقضى حياتها أمام الكمبيوتر لأنها تفتقد الإحساس بوجود أبيها وأمها المشغولين عنها بأعمالهما وراثتهما (إننا لا نرى ذلك على الشاشة لكننا «نسمع» عنه)، ثم الفتاة الفقيرة بيبو أو شلبية (منى زكي) التي صدمتها سيارة مجهولة دفنتها ظناً منهم أنها ماتت، لكنها تعود إلى الحياة بعد أن تكون قد رأت الموت بعينها لتؤكد- في تقريرية أخرى- أن «الإنسان لا يستطيع أن يهرب من الحياة بقدر عدم استطاعته الهرب من الموت»، وأنها أدركت أن الشياطين الحقيقيين يقيمون فوق الأرض لا تحتها. ثم يأتي الفتى سعيد حرب

(أحمد حلمي) الذي عاد إلى الوطن بعد هجرة طويلة تنقل فيها بين البلدان متعثراً حتى أصابته لعشمة في نطقه وأفكاره، كما أن هناك الفتى المنعزل المكتئب عماد (ماجد الكدواني) الذي اختار أن يعيش وسط تحف قديمة، لكن زلزالاً (كأننا نشهد زلزالاً كل يوم!) يدمر عالمه فيضطر للعودة إلى الواقع، بالإضافة إلى العديد من الشخصيات الأخرى التي يتوالى ظهورها على الشاشة كالأشباح بلا معنى أو دلالة (وإن كان المعنى في بطن صانع الفيلم)، مثل الراقص العمياء شهد التي تقيم مع أبيها الساحر في القبور، أو «الفتاة أشجان» التي تظهر في الربع ساعة الأخيرة فيقع في هواها بطلنا فجأة من النظر الأولى، أو رجل الأعمال «آدم البربوني» الذي نعرف- بشكل حوارى عارض يكاد أن يفوت على المتفرج- أنه كان السبب في بطلالة والد البطل، الذي ليس له وجود إلا في بعض سطور الحوار.

إن القالب الدرامي للرحلة في الزمان أو المكان أو البناء الاجتماعي، يمكن أن تجذله العديد من الأمثلة الناضجة في السينما المصرية، بدءاً من «بين السماء والأرض»

لصلاح أبو سيف، وحتى «البحث عن سيد مرزوق» «لدادود عبد السيد»، و«قشر البندق» لخيري بشار، و«سواق الأتوبيس» و«ليلة ساخنة» لعاطف الطيب، على سبيل المثال لا الحصر، (وأيضا «فيلم ثقافي» الذي سوف نتناوله لاحقاً)، وهو القالب الذي يفترض أنه شديد الصعوبة في تناوله وإن بدا عكس ذلك، فهو لا يقوم على التصاعد الدرامي التقليدي بين البداية والوسط والنهاية، لذلك فإن عليك أن تمسك جيداً بكل العناصر الدرامية لتصنع منها شكلاً خاصاً متفرداً. لكن فيلم «عمر ٢٠٠٠» اكتفى بأن تكون مشاهد الفيلم مجرد «تمر» تقفز هنا وهناك بلا أي منطق فني (مرة أخرى، نحن لا نطالب بمنطق فني جاهز) لكننا نطلب أي منطق فني خاص يختاره صانع الفيلم)، سوى أن يضع لنا على الشاشة بين الحين والآخر عنواناً يذكرنا بما تبقى من الأيام الثلاثين التي يفترض أن الفيلم يستغرقها. لذلك لن تصبح هناك أي دلالة للإفراط الشكلي في استخدام علامات الترقيم السينمائية، مثل الاظلام التدريجي المتكرر على نحو خاص، كما سوف يقع الفيلم في مأزق الخلط بين الأسلوب بين

الواقعية والسيرالية والرمزية دون أن يصنع منها مزيجاً متسقاً بشكل شكل الفيلم ومضمونه، وتصبح المشاهد خبط عشواء تنتقل من فرة استعراضية ركيكة مملّة لحفل تنكرى يقيمها رجل الأعمال آدم اليربوني، إلى فرة سيرالية تحكي فيها «بيبو» عن رؤيتها للعفاريت في القبور حيث تحتشد الشاشة بعجائب الصور والمؤثرات متواضعة التنفيذ، إلى «فرسكة» يسخر فيها الفيلم من مذيعة التلفزيون شيرين (معتزة عبد الصبور) التي تسفر عن وجهها المبذل عندما يضع لها عمروبيبو مخدراً في مشروبها، ثم تتحول في مشهد لاحق إلى التدين الزائف، إلى فرة رمزية تقطع فيها بيبو «أذبال» الشياطين من التجار المستغلين (هل تتذكر فيلم محمد شبل «أنساب»؟)، إلى مشهد فج تباع فيه الأعضاء البشرية كأنها السلخانة (هل تتذكر «حب في الشلاجة» لماهر عواد وسعيد حامد؟ وقبله «سمك لبن قرهندي» لرأفت الميهي؟).

فلنتأمل ما أدى إليه هذا الخليط المشوش من الأفكار والأساليب، إذ يجلس عمر فوق الهرم في المشهد الأخير محتفلاً بعيد ميلاده الثلاثين، ليقفز الزمن فجأة ثلاثين سنة أخرى لنجده جالساً في نفس مكانه وقد أصبح عجوزاً هرمًا ليلخص لنا الفيلم «حكيمته» بأن «الناس كل ما توصل لحاجة تبص لحاجة أكبر لغاية العمر ما يروح»، فهل ترى تلك هي قضية الشباب بحق - التي يقول الفيلم إنه يطرحها - فكان الأمر كله ليس إلا نصيحة عرجاء بالقناعة، تماماً كما كانت السينما المصرية تفعل في الثلاثينات والأربعينات، دون تلك البهلوانيات الشكلية الخالية من الأصالة؟

الاقترب من المعادلة الصعبة

أما «فيلم ثقافى» لمؤلفه ومخرجه محمد أمين فبانه يبدو من بين تلك الأفلام المصرية القليلة التي تحاول أن تقدم فى الأونة الأخيرة تصوراً عن حل المعادلة الصعبة بين رغبة الفنان فى قول شئ جاد واحتياج الجمهور المعاصر إلى أن يتسلى «ويكبر دماغه» ويضحك ولكنه ضحك كالكاء أو بديل عنه. ليس هناك فى الحقيقة ماهر جديد فى «فيلم ثقافى» على مستوى الشكل، فهو بدوره يختار قالب «الرحلة» التى تستغرق يوماً واحداً، حيث يطوف فى أنحاء مختلفة من أوجه حياتنا الاجتماعية فى نوع من السخرية المريرة، لكن جوهره يدور حول جيل الشباب المحروم بسبب البطالة والظروف الاقتصادية

التردية من إقامة حياة سوية فيبحث عن إشباع حاجاته الجنسية من خلال الفرجة على شرائط البورنو» التى يطلقون عليها - بالنزعة الساخرة المعروفة لدى الشعب المصرى - اسم «الأفلام الثقافية».

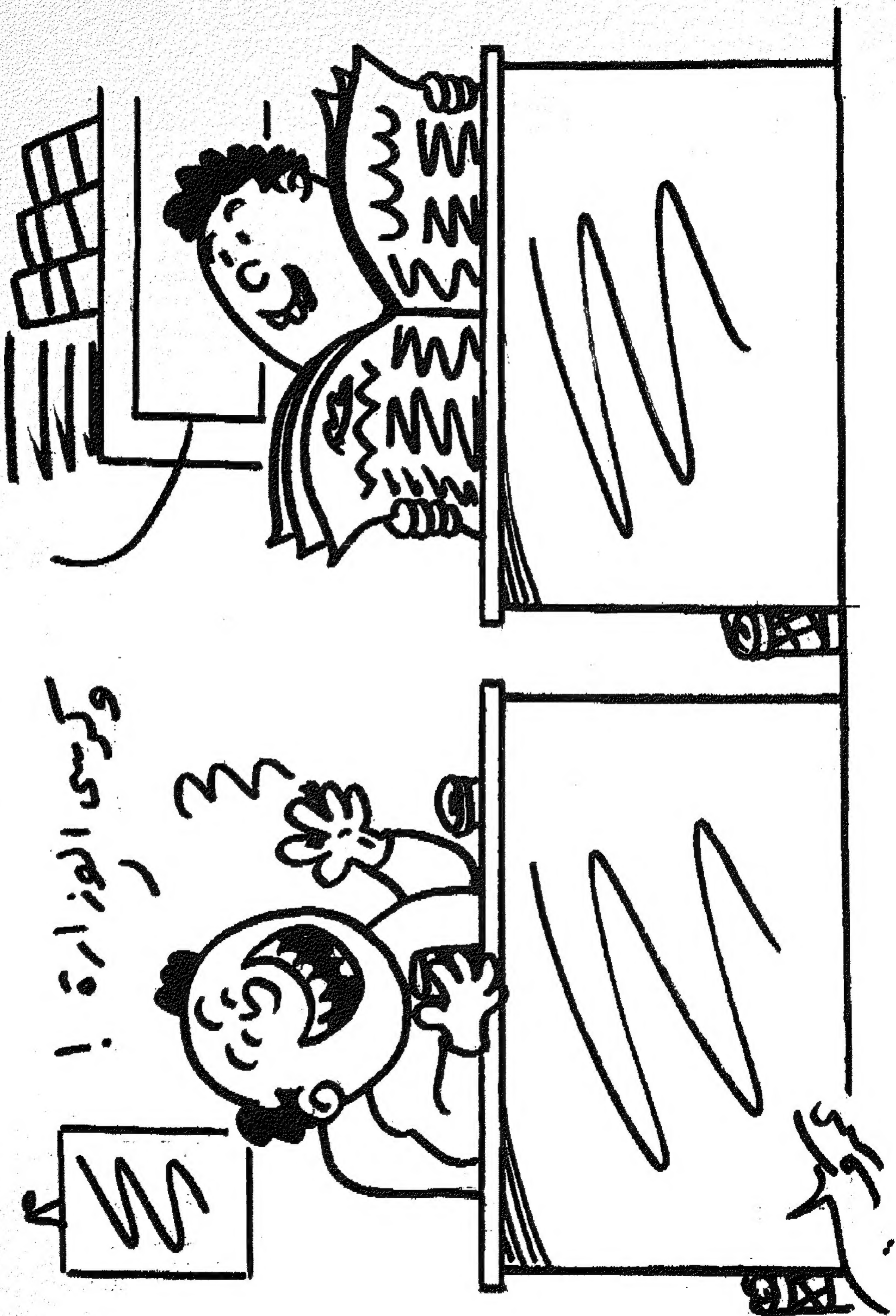
إن الأبطال الثلاثة فى نهاية العقد الثالث من عمرهم يعانون الحرمان الجنسي - وإن كان الخطأ الدرامى هو أنك لا تميز فروقاً جوهرية فى تكوين أى من هؤلاء الأبطال - فهى هو أشرف (فتحي عبد الوهاب) وعلاء (أحمد عيد) وعفت أحمد رزق يمضون يومهم بحثاً عن مكان يشاهدون فيه شريط «بورنو» جنسياً، سوف يتضح فيما بعد أن المادة المسجلة عليه هو الفقرة الخاصة بالشباب فى بيان حكومة كمال الجتزورى أمام مجلس الشعب (ما هو «البورنو» الحقيقى إذن؟)، لكنهم فى رحلتهم يتنقلون فى أماكن مختلفة نكتشف أنها جميعاً تؤكد على أن أياً من قطاعات المجتمع لا يواجه مشكلتهم أو حتى يضع فى نواياها حلها (أو بالأحرى فبانه لا يراها أو يتعمى عنها)، حتى إذا ما عثروا على مكان ملائم اكتشفوا أن نظام الفيديو ليس متوافقاً مع نظام جهاز التلفزيون، ليقول لك الفيلم على لسان المعلم برايز (محمد التهامى)، امبراطور عالم شرائط البورنو، أن «العيب مش فيكم، العيب فى النظام».

وربما لأسباب فنية تعود إلى قصور التجربة الأولى لصانع الفيلم، كان الفيلم يمضى من فرة إلى أخرى، حتى أنك يمكن أن تحذف منها ما تشاء أو تقدم أو تؤخر إحداها على الأخرى، وهو ما أدى إلى أن يظل الفيلم يدور حول نفسه فى استطرادات عديدة كانت تبعده أحياناً عن هدفه أو توقعه فى مأزق «الافيهات» الغليظة أو المبالغية و«الفرسكة» المجانية فى عرض موضوعه، مثل مشهد الممرضة التى تصاب بالجنون حين تعلن عن رغبتها فى الزواج فتضى فى هلوسة يحاكي بها «فيلم ثقافى» مشهد زفاف قناوى فى قميص المجانين من فيلم «باب الحديد»، ثم تكرار نفس المعنى فى إصابة عروس عانس بانهايار عصبى فى ليلة زفافها لأنها لا تصدق أن حلمها بالزواج قد تحقق أخيراً. تماماً مثلما استغرق الفيلم عشرات المرات فى استعراض

مشاهد الفتيات السائرات فى الشوارع ليزداد لهن الحاجة الجنسية لأبطال الفيلم، فيقول أحدهم «جاتهم داهية»، أحسن يقعدوا فى البيت، فيجيب الآخر: «خليهم، أهم عاملين جو، الناس شقيانة»، هى وجهة نظر مشوهة تجاه المرأة (ليس من الشخصيات فقط، وإنما من الفيلم الذى كانت الكاميرا فيه تقوم بالتركيز على مؤخرات الفتيات فى السراويل الضيقة، كأن ذلك هو العالم بالفعل)، فتلك النظرة تحيل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى «وجود» المرأة فى الحياة (!) وهو ما يمكن أن تلمسه - للأسف الشديد - فى الأغلب الأعم من الأفلام المصرية فى الفترة الأخيرة، حيث تتحول المرأة إلى «موضوع» لا وجود ذاتياً لها، حتى أن «المثلات» تتحولن إلى شخصيات شبحية إلى جانب الممثلين من الرجال أو بالأحرى إلى «موديلات» الاعلانات أو الفيديو كليب.

ولأسباب رقابية أخرى، وقع فيلم «ثقافى» فى مأزق تسطيع مشكلته، حين ألقى بالمسئولية على الشباب الذى يفتقد الهدف، فاصطنع شخصية الفتى المراهق طارق (أحمد عزمى)، شقيق أشرف الأصغر، الذى يبدو أكثر حكمة فى مواجهة الواقع حين وجد الحل فى اهتمامه بالكمبيوتر ودراسته (هكذا) ونراه يلقى النصائح على شقيقه وصديقه وكأن الفيلم يهرب بذلك من المشكلة التى دار حولها طويلاً بأن يفترض حلاً مفتعلاً، تماماً مثل تلك النهاية الغامضة التى تظهر فيها النجمة يسرا بشخصيتها الحقيقية، لتعطى الأبطال شريطاً سينمائياً لها، مؤكدة لهم «أنا كل مواضيعى هادفة» فلا تدرى إن كان ذلك يتضمن سخرية متوارية ما لم يصل مغزاها إلى المتفرج، أم أنه عجز صانع الفيلم عن أن يصل بموضوعه إلى نهاية درامية. لكن يبقى أن «فيلم ثقافى» امتلك الطموح المشروع بأن يمزج بين مقتضيات السينما التجارية السائدة (التي يقسولون لك إنها لا بد أن تكون كوميدية)، وطرح موضوع جاد يمس بحق واحدة من مشكلات الشباب، تلك المشكلات التى ما تزال تنتظر أن يقترب منها السينمائيون المصريون بصدق وعمق، حتى يكون لدينا ما يستحق أن نطلق عليها «السينما الشابة».

لا دابة الحامقة و القيم الدينية و ... و مكتوب كمر بكمس -



و كرسى الوزارة !

